الزوائد في اللّغة

دراسة تطبيقيّة في الدّلالة والتركيب

من خلال القرآن الكريم

دكتور

محمد أحمد عبد الوهاب المليجي

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية اللغة العربية بالقاهرة

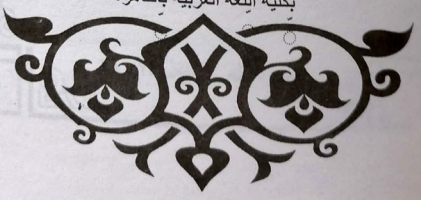

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

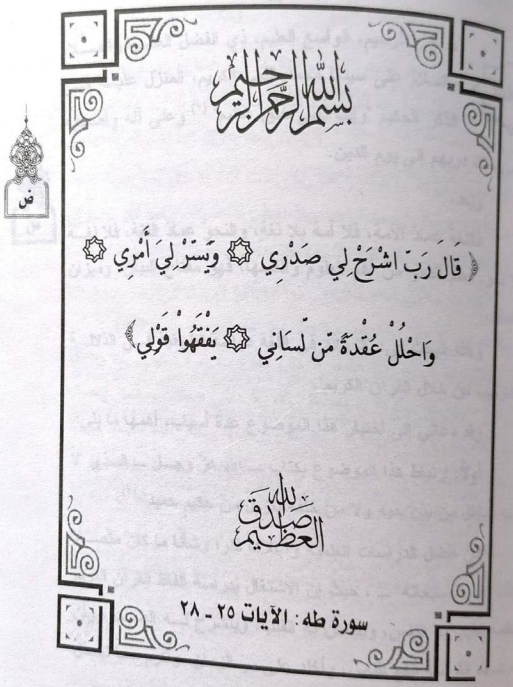

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

الحمد لله البَرِّ الرحيمِ، الواسعِ العليمِ، ذي الفضلِ العظيمِ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد النبيِّ الكريمِ، المنزَّلِ عليه في الذكرِ الحكيمِ "وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ"[1] وعلى آله وأصحابه ومن سلك دربهم إلى يوم الدين.

وبعد،

فاللغةُ عمادُ الأمةِ، فلا أمةَ بلا لغةٍ، والنحوُ عمادُ اللغةِ، فلا لغةَ بلا نحوٍ. فعلمُ النحو من أهمِ العلومِ وأنفسها، فهو مفتاحُ البيانِ، وميزانُ اللسانِ.

وهذا البحثُ في: "الزوائدُ في اللغةِ دراسةٌ تطبيقيةٌ في الدلالةِ والتركيبِ من خلالِ القرآنِ الكريمِ".

وقد دعاني إلى اختيارِ هذا الموضوعِ عدةُ أسبابٍ، أهمها ما يلي:

أولاً: ارتباطُ هذا الموضوعِ بكتابِ ـ اللهِ عزَّ وجلَّ ـ الذي "لا يأتيه الباطلُ من بينِ يديهِ ولا من خلفه تنزيلٌ منْ حكيمٍ حميدٍ"[2].

فإن أفضلَ الدراساتِ العلميةِ وأعلاها قدرًا وشأنًا ما كان متصلاً بكتابِ اللهِ ـ سبحانه ـ ، حيثُ إن الاشتغالَ بدراسةِ ألفاظِ القرآنِ الكريمِ ونظمه تطيبُ به النفسُ، ويطمئن به القلبُ، وينشرحُ له الصدرُ، وأن الدراساتِ القرآنيةَ أنفعُ للناسِ، وأخلدُ على مرِّ الزمانِ، وأكرمُ ما تبذل

---

(1) القلم: آية ٤.

(2) فصلت: آية ٤٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيه الجهود، وأفضل ما يتسابق إليه المتسابقون، ويتنافس فيه المتنافسون.

ثانيًا: إن دراسة الزوائد الدلالية والتركيبية من خلال القرآن الكريم بحاجة إلى إفرادها ببحث مستقل، لما لها من أحكام وخصائص تختلف عن غيرها من أنواع الكلم الأخرى.

وأن الحروف الزائدة تسمّى في القرآن الكريم حروف صلة، تأدبًا مع كتاب الله تعالى، فضلاً عن أنها تفيد تقوية المعنى المراد وتوكيده، كما أنها تفيد تقوية الربط بين أجزاء الجملة، وقد قال بذلك الفراء[١]، والرازى[٢]، وأبو حيان[٣]، والشوكاني[٤]، وابن يعيش[٥]، وغيرهم.

وقد ذكر الدكتور/ أحمد عبد التواب عبد الله: "أنه لا يوجد في القرآن الكريم بأسره حرف واحد زائد أو صلة (أي مجرد حلية لفظية) بالمعنى الحقيقي لكلمة زائد، أو على المستوى الدلالي للتركيب، فالقرآن الكريم جميعه مبنيّ على الإتقان، والتركيب الرصين... وأن التركيب منها ما هو أصيل، ومنها ما هو آصل، أي أكثر دخولاً في باب الأصالة، كما أنّ منه ما هو فصيح وما هو أفصح، فهذه الأحرف التى قيل عنها أنها زائدة أو صلة أحرف أصلة، وأصالتها أصالة إضافية أو تبعية بخلاف الآصل، فإن أصالته أصالة ذاتية محضة، فهذه الحروف التي قيل بزيادتها

---

(١) معانى القرآن ٣٧٤/١.
(٢) مفاتيح الغيب ٦٠٢/٣٠.
(٣) البحر المحيط ٣٩٨/١.
(٤) شرح ابن يعيش ٨٣/٦.
(٥) فتح القدير ٣١٩/٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مظهر من مظاهر دقة وإعجاز التنزيل القرآني الكريم ومعلم من معالم إتقان ومتانة نصه الحكيم، فهي ذات أسرار وملامح وإيحاءات وأبعاد دلالية عجيبة وبديعة"[١].

وأرى أن ما ذكره بعض العلماء في تسمية الحروف الزائدة في القرآن الكريم بحروف الصلة لا بأس به، ولا خطأ فيه لأن المقصود من حروف الصلة تقوية المعنى المراد وتوكيده، كما أنه يفيد الربط بين أجزاء الجملة، ولا يقصد به المعنى الحقيقي لكلمة زائد؛ لأن القرآن الكريم هو غاية في باب الحكمة والأحكام، والدقة والإتقان.

ثالثًا: ما وجدتُه من خلاف في (الباء) الواقعة في بعض الآيات القرآنية، أهي صلة مؤكدة أم لا؟.

رابعًا: اختلاف النحاة في بعض شروط زيادة (من)، وذلك كشرط تقدم النفي وشبهه، وكون المجرور بها نكرة، حيث إن بعضهم أوجب هذه الشروط، وبعضهم قال بعدم وجوبها.

خامسًا: ما وقع بين النحاة من خلاف حول زيادة اللام في المفعول به.

سادسًا: ما رأيتُه من خلاف في (ما) الواقعة بعد (الكاف) في بعض آيات الذكر الحكيم، وهل هي مصدرية، فتكون هي وما بعدها في محل جر بالكاف، أو تكون كافة للكاف عن العمل، وليس للجملة التي بعدها محل من الإعراب.

---

[١] انظر: أضواء على القيمة اللغوية والدلالية للأحرف التي قيل بزيادتها في القرآن الكريم - الباء - ما - من -، ص ٥-٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سابعًا: اضطراب المذاهب النحوية واللغوية في أحكام (رب) ونواحيه المختلفة، التي منها: معناه، وحرفيته، وزيادته، وحذفه، وتعلقه، وعدم تعلقه، ونوع الفعل الذي يقع بعده، والجملة التي يوصف بها مجروره، وغير ذلك من أحكامه.

ثامنًا: اختلاف النحاة في علة زيادة (أل)، وما احتج به كل فريق.

تاسعًا: ما وقع من خلاف في (ما) في بعض الآيات القرآنية، أهي صلة مؤكدة أم نافية؟

عاشرًا: الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في حكم زيادة الواو.

حادي عشر: اختلاف النحاة حول تسمية ضمير الفصل، ومحلّه الإعرابي.

ثاني عشر: ما يحتمله ضمير الفصل من أوجه، فقد يتعين أن يكون الضمير فصلاً، كما يتعين أن يكون مبتدأ، وأن يكون مؤكدًا، وقد يحتمل الفصل والتوكيد، والفصل والابتداء، والابتداء والتوكيد، وقد يحتمل الضمير الثلاثة: الابتداء، والفصل، والتوكيد.

ثالث عشر: ما وجدتُه من وقوع ضمير الفصل في القرآن الكريم بين المبتدأ والخبر، وبين اسم (إنَّ) وخبرها، وبين اسم (كان) وخبرها، وبين المفعول الأول والثاني.

رابع عشر: اختلاف النحاة في بعض أحكام (كان) الزائدة، التي منها: زيادتها بين الفعل ومرفوعه، وبين الصفة والموصوف، وزيادتها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بلفظ المضارع.

خامس عشر: الخلاف النحوي الواقع في بعض الجمل من آيات القرآن الكريم، حيث ذكر بعض النحاة أنها اعتراضية، وذهب آخرون إلى أنها غير اعتراضية.

سادس عشر: ما يقع من لبس بين الجملة الاعتراضية والحالية، فأردتُ تبيين الفوارق التي تفصل بينها من خلال الشواهد القرآنية والأبيات الشعرية.

لهذه الأسباب وغيرها كانت دراسة هذا الموضوع ذات قيمة علمية كبيرة.

هذا، واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، يتلوها ثبت المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

أما المقدمة: فقد ذكرتُ فيها أهم الدوافع التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع، والخطة التي انتهجتُها في إعداد البحث.

وأما التمهيد: فقد عرفتُ فيه بالزيادة لغة واصطلاحًا، وكيفية معرفة الزوائد ومواضعها، وأدلة زيادة الحروف العشرة.

وفي الفصل الأول: تناولتُ زيادة الحروف: حروف الجر الزائدة، والشبيهة بالزائدة، وحروفًا أخرى تأتي زائدة.

وجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول:

- معنى الحرف لغةً واصطلاحًا.
- أقسام حروف الجرّ من حيث الأصالة والزيادة.
- حروف الجر الزائدة، وهي كالتالي:

أولاً: زيادة الباء.

ثانيًا: زيادة (منْ).

ثالثًا: زيادة (اللام)

رابعًا: زيادة الكاف.

المبحث الثاني:

- حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة:

أولاً: زيادة (لعَل).

ثانيًا: زيادة (ربَّ).

المبحث الثالث:

- حروف أخرى تأتي زائدة:

أولاً: زيادة (أل).

ثانيًا: زيادة (إلا).

ثالثًا: زيادة (إلى).

رابعًا: زيادة (أنْ).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خامسًا: زيادة (إنْ).

سادسًا: زيادة (التاء).

سابعًا: زيادة (ثَمَّ).

ثامنًا: زيادة (لا).

تاسعًا: زيادة (ما).

عاشرًا: زيادة (الواو).

الفصل الثاني: تضمّن زيادة الصيغة المفردة.

وجاء في مبحثين:

المبحث الأول: زيادة الضمير:

- تسميته ومحله الإعرابي.
- فائدته.
- ما يحتمله من الأوجه.
- شروط ضمير الفصل.
- دراسته في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: زيادة (كان).

أما الفصل الثالث: فقد تناولتُ فيه زيادة الجملة.

ووقع في مبحثين:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول: تضمّن الجمل والإعراب، ودلالة الاعتراض، والاعتراض عند النحويين والبلاغيين.

وأما المبحث الثاني: فقد تحدثت فيه عن مواضع الجملة الاعتراضية، والفرق بين الاعتراضية والحالية.

ثم ختمت البحث بخاتمة أثبت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ذاكرًا الرأي الراجح ــ كما يبدو لي ــ في كل مسألة، ثم تلوتُها بثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

فإن كنتُ قد وفقتُ فمن الله ــ سبحانه ــ، وإن كان غير ذلك فحسبي الاجتهاد.

والله أسأل أن يوفقنا لطاعته، ويرزقنا حسن مثوبته، وأن يجعل هذا العمل المتواضع خالصًا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصل اللهم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم

د. محمد أحمد عبد الوهاب المليجي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التمهيد

- الزيادة لغة واصطلاحًا.

- معرفة الزوائد ومواضعها.

- أدلة زيادة الحروف العشرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمهيد

الزيادة لغة واصطلاحًا

أ- **الزيادة في اللغة تعنى:**

النموّ، وهي خلاف النقصان، زاد الشيءُ يزيدُ زَيْدًا وزِيدًا وزيادة ومزيدًا، والزَّيْدُ والزِّيْدُ: الزيادة ... واستزدتُه: طلبتُ منه الزيادة، وحروف الزوائد عشرةٌ، وهي: الهمزةُ، والألفُ، والياءُ، والواوُ، والميمُ، والنونُ، والسينُ، والتاءُ، واللامُ، والهاءُ. ويجمعها قولك: (اليوم تنساه)، أو(سألتمونيها) أو (هَويتُ السّمان) أو (أمان وتسهيل) [1] وكما تكون الزيادة في الفعل فقد ترد في الاسم أيضًا، مثل (زيد) يصير: زيدلا، وفي هذا المعنى يورد ابن منظور ذلك قائلا: "وزَيْدَلٌ اسمٌ كزيد، اللام فيه زائدة كزيادتها في عَبْدَل" [2].

ب- **الزيادة في الاصطلاح:**

أشار النحاة إلى أن الزيادة تؤدى معنى ما من المعاني لم يكن ليؤدى دونها، أو أنها تلحق بناء ببناء، إلى غير ذلك من الأغراض التي لأجلها تكون الزيادة، وقد ذكر ذلك ابن يعيش، حيث يقول: "معنى الزيادة: أن يضاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها مما قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة، ولا يقابل بفاء ولا عين ولا لام، وذلك يكون إمّا بتكرير حرف من نفس الكلمة، نحو الباء من جلبب، والدال من قعدد، أو بزيادة

---

(١) أساس البلاغة (زيد) ٤٢٩/١، واللسان (زيد)، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص٨٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ص ٣٣٠.

(٢) اللسان (زيد).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حرف من غير جنسها من حروف (اليوم تنساه)، نحو واو (جوهر)، وياء (صيرف)، وهمزة (أفكل) و(أحمر)، والغرض من ذلك إمّا إفادة معنى لم يكن، وإما إلحاق بناء ببناء غيره، وإمّا المدّ وتكثير البناء كألف (غلام)، وواو (عجوز)، وياء (صحيفة) ونحوها، فأما الأول فنحو ألف (ضارب)، وميم (مضروب)، ألا ترى أن الألف في (ضارب) يفيد أنه فاعل، والميم في (مضروب) يفيد معنى المفعولية، ونحو حروف المضارعة يختلف اللفظ بها لاختلاف المعنى، وأشباه ذلك كثيرة"[1].

ونلاحظ أن الزيادة تمد جذورها إلى البنية الصرفية، وأن البنية الصرفية توضح الزيادة في النحو، كما فسّر ذلك ابن يعيش في نصه السابق في صيغة اسم الفاعل (ضارب) واسم المفعول (مضروب)، وهذه الصيغ ذات صلة اشتقاقية ونحوية على السّواء، وتلك الصّلة تؤدى وظيفة الارتباط؛ لأنه يوصل بها ما قبلها من الكلام، ويكون مرتبطًا بما بعدها أيضا، وقد تسمّى توكيدًا، وأبى بعضهم إلاّ أن يسميها غير التوكيد، ولا يجوز أن يقال: صلة، كما لا يصلح أن يقال عن تلك الزيادة لغوًا.

وهناك مصطلحات نحوية مختلفة للزيادة نجدها في كتب النحو، فمنهم من يسميها صلة، كالفراء والرازي وأبي حيان وابن يعيش والشوكاني، كما ذكرت في المقدمة، ومنهم من ينعتها بالبناء كابن عصفور حين قال: "ولزوم حروف الزيادة البناء، مثاله: لزم النون في (حنطأو) ، و(كنتأو)[2] .. وكون الزيادة لمعنى نحو: حروف المضارعة،

---

(١) انظر: شرح ابن يعيش ٨٣/٦ ، ١١٤.

(٢) يقال: حنطأو: لعظيم البطن، وكِنْتأو: لعظيم اللحية. انظر: الممتع الكبير لابن عصفور، ص ٤٨ ، ٤٩، وشرح الأشموني ٥٦/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وياء التصغير، فإنه لمجرد وجود الحرف يعطى معنى ينبغي أن يجعل زائدًا، لأنه لم يوجد قط حرف أصلي في الكلمة يعطى معنى.

والنظير هو أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد، ثم يسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يحتمل الحرف فيها أن يحمل على الأصالة والزيادة، فيقضى عليها بالزيادة، لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه" [١].

إذن الزيادة قد تكون لغرض إفادة معنى جديد، أو إلحاق بناء ببناء، أو لمد وتكثير البناء، أو تقوية المعنى المراد.

ونلاحظ ممّا سبق أن المعنى اللغويَ مرتبط بالمعني الاصطلاحي، وأن الوظيفة النحوية للكلمة أو التركيبية لها تعني علاقة الكلمة بالكلمات الأخرى في الجملة، وفي مجموعة الكلمات فيما بينها [٢].

فمفهوم الزيادة في النحو واللغة يتصل بالوظائف اللغوية للزوائد.

وقد ذكر العلماء أن النحو العربي قد حصرت قواعده بدءًا من شيخ النحاة (سيبويه)، ثم جاء بعده من اقتدى به وسار على نهجه كالمبرد وابن جني وغيرهما، وقد ذكر سيبويه فيما أسماه: (هذا باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني).

قوله: "اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت: فاعلتُه. ومن ذلك: ضاربتُه، وفارقتُه، وكارمته، فإذا كنت أنت فعلت، قلت: كارمني فكرمته..." [٣].

---

[١] المقرب ١٤٧/٢.
[٢] الخصائص ٢٨٤/٢.
[٣] الكتاب ٦٨/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فنلاحظ تطور هذا المفهوم من الجانب النحوي، فصيغة (فاعلته) بصيغتها الاشتقاقية أعطت مدلولاً ومفهومًا جديدًا لا يوجد إذا لـم تكـن الصيغة على (فاعل).

فالاشتقاق الذى تعتمد عليه الأصول يقوم على أخذ صـيغة مـن أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، ليدلّ بالثانية على معنى الأصـل بزيادة مفيدة، وأن الاشتقاق أصل لتوالد الصيغ، ومثال لقوالبها، وأسلوب لأبنيتها.

ويقول سيبويه ــ أيضًا ــ في باب (استفعلتُ): "تقول: استجدته، أي أصبته جديدًا، واستكرمته أي: أصبته كريمًا، واستعظمته أي: أصبته عظيما، واستسمنته أي: أصبته سمينا، وقد يجئ (استفعلت) على غيـر هذا المعنى.. وتقول: استعطيت أي: طلبت العطية، واستعتبته أي: طلبت إليه العتبى، ومثل ذلـك: اسـتفهمت واسـتخبرت، أي طلبـت إليـه أن يخبرنى.."[1].

ويقول في باب (افعوعلت) وما هو على مثاله ممّا لـم نـذكره: "قالوا: خشن، وقالوا: اخشوشن، وسألت الخليـل فقـال: كـأنهم أرادوا المبالغة والتأكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرضُ، فإنّمـا يريـد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا، قد بالغ، وكذلك احلولى، وربما بنى عليه الفعل فلم يفارقه، كما أنه قد يجئ الشيء على (أفعلتُ) و (افتعلتُ) ونحو ذلك"[2].

فيتضح لنا ممّا سبق أن النحو العربي صورة للوظائف النحوية، وأداة للزوائد في الحرف، وفي الصيغة، وفي الجملة، كمـا أنّ الزيـادة

---

(1) الكتاب ٤/٧٠.

(2) المصدر السابق ٤/٧٥ ، ٧٦.

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

تؤدى معنى لم يكن موجودًا، أو تلحق بناء ببناء، أو يؤتى بها لتقوية المعنى وتأكيده.

معرفة الزوائد ومواضعها:

أشار المبرد إلى معرفة الحروف الزوائد وبيان مواضعها قائلاً[١]:

"... وهي عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام والميم"[٢].

فأمّا الألف فإنها لا تكون أصلاً في اسم ولا فعل، إنما تكون زائدة أو بدلاً، ولا تكون أبدًا إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها أبدًا إلاّ منها، أي إلاّ مفتوحًا؛ لأن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء.

والألف لا تزاد أولاً، لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يبتدأ بساكن، ولكن تزاد ثانية فما فوق ذلك.

فأمّا زيادتها ثانية فقولك: ضارب، وذاهب؛ لأنهما من ضرب وذهب. وتزداد ثالثة في قولك: ذهاب وجمال، ورابعة في قولك: حُبْلى للتأنيث والإلحاق، وغير ذلك في مثل: عطشان وسكران.

وتزاد خامسة في مثل: حبنطى[٣]، وسادسة في قبعثرى[٤].

---

(١) انظر: المقتضب ٥٦/١ ـ ٦٠.

(٢) انظر: منازل الحروف للرماني ص ٥٥، ٥٦، والشافية في علم التصريف ص ٧٠ وما بعدها.

(٣) الحبنطى: القصير البطين. انظر: الصحاح (حبط).

(٤) القبعثرى: العظيم الشديد، والأنثى قبعثراة. انظر: الصحاح (قبعثر).
انظر: المقتضب ٥٦/١، والممتع ص ١٨٦ ـ ١٩٠، وإيجاز التعريف ص ٨٦، وشرح ابن عقيل ٢٠٢/٤، والأشموني ٦٠/٤، وشذا العرف ص١١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمّا الياء فتزاد أولاً فيكون على يفْعل نحو: يرْمع[١]، وفي مثل قولك: يربوع[٢]، ويعسوب[٣].

وتزاد ثانية في نحو: بَيْطَر، وثالثة في مثل: سعيد...، ورابعة في مثل: قنديل... وتزاد للنسبِ مضعّفه، نحو قولك: قيسيّ وتميميّ، وتقع دليلاً على النصب والخفض في التثنية والجمع، نحو: مسلمَيْن ومسلمِين[٤].

وزيادة الواو لا تقع أولاً؛ كراهة أن تقع طرفًا فيلزمها البدل، ولكن تزاد ثانية في مثل: كَوْثَر، وثالثة في مثل: عجوز، ورابعة في نحو: ترقُوة، وخامسة في مثل: قَلَنْسُوة، وتزاد دليلاً على رفع الجمع في مثل: مسلمون[٥].

وأما الهمزة فموضع زيادتها أن تقع أولاً في نحو: أَحْمَد وأَحْمَر... وكذلك في جمع التكسير نحو: أَفْعُل كأَكْلُب وأَفْلُس، وأَفْعال كأَجْمال، وفي

---

(١) اليرمع: حجارةٌ بيضٌ رقاقٌ تلمعُ. انظر: الصحاح (رمع).

(٢) في الصحاح (ربع): "اليرْبُوع: واحد اليرابيع، والياء زائدة، لأنه ليس في كلامهم فعْلولٌ".

(٣) اليَعْسُوب: ملك النحل، ومنه قيل للسيّد: يعسوب قومه، واليعسوب أيضًا: طائر أطول من الجرادة. انظر: الصحاح واللسان (عسب).

(٤) ينظر زيادة الياء في المقتضب ٥٧/١، والممتع ص ١٩١ ـ ١٩٣، وسر صناعة الإعراب ٢٤١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠٢/٤، وشرح الأشموني ٦١/٤، وشذا العرف ص ١١٨.

(٥) انظر: الممتع ص ١٩٤ ـ ١٩٦، والمقتضب ٥٧/١، وسر صناعة الإعراب ٢٤١/٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٤٨ وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفعل كقولك: أكرمت وأحسنت، وفي مصدره نحو: إكْرام وإحْسان[١].

والميم بمنزلة الهمزة، إلاّ أنها من زوائد الأسماء، وليست من زوائد الأفعال.. فمن ذلك مَفْعُول نحو: مضروب ومقتول، وتلحق اسم الفاعل والمفعول نحو: مُكْرِم ومُكْرَم، ومنطلق ومنطلق به، ومستخرج ومستخرج منه.

وتلحق في أوائل المصادر والمواضع، كقولك: أدخلته مُدْخَلاً، وهذا مُدْخَلنا، وكذلك: مَغْزًى ومَلْهًى.

فإن وقعت الميم غير أوّل لم تزد إلاّ بثبت، نحو قولهم: زُرْقُم وفُسْحُم، إنما هو من الأزرق[٢]، وفُسْحُم منسوب إلى انفساح الصدر[٣]، وكذلك (دُلامص) الميم زائدة[٤]؛ لأنهم يقولون: دليص، ودلاص[٥]..

وأمّا النّون فتلحق في أوائل الأفعال، كقولك: نذهب، وتلحق ثانية

---

[١] انظر زيادة الهمزة في: إيجاز التعريف في علم التصريف ص ٩٠، والممتع ص ١٤١، ١٥٤ وما بعدها، وشرح ابن عقيل٤/٢٠٤،٢٠٣، وشرح الأشموني٤/٦٥، ٦٦، وشذا العرف ١١٨.

[٢] والزُّرْقُم: الشديد الزَّرَق. انظر الصحاح واللسان (زرق).

[٣] انظر: الصحاح اللسان (فسح).

[٤] الدَّليصُ والدِّلاصُ: اللـيِّن البَـراقُ، يقـال: درعٌ دِلاصٌ، وأدرعُ دِلاصٌ، الواحد والجمع على لفظ واحد، والدُّلامص: البرّاقُ، والميم زائد. انظر: الصحاح واللسان (دلص).

[٥] تنظر زيادة الميم في: إيجاز التعريف ص ٩٠، والمقتضب ١/٥٨، والممتع ص ١٤١، ١٦١ وما بعدها، وسرّ صناعة الإعراب ٢/١٠٠ – ١٠٦، وشرح الأشموني ٤/٦٣ ـ ٦٥، وشذا العرف ص ١١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نحو: مَنْجَنِيق[١] وجُنْدُب[٢]، وثالثة في نحو: حَبَنْطَى[٣] ودَلَنْصَى، ورابعة في: رَعْشَنٍ وضَيْفَنٍ؛ لأن (رَعْشَن) من الارتعاش[٤]، و (ضَيْفَن) إنما هو الجائي مع الضيف[٥]، وتزاد مع الألف في (غَضْبَان) و (سَكْرَان)، ومع الياءات والواو والألف في التثنية والجمع في (رجلَيْن)، و (مسلمين) و (مسلمون)، وكذلك الألف في (رجلان).

كما أنها تزاد علامة للصرف في قولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ.

وفي الفعل مفردةً ومضاعفةً في قولك: اضربنْ زيدًا، أو اضربنَّ عمرًا[٦].

أما التاء فتزاد علامة للتأنيث في نحو: قائمة وقاعدة، وهذه التاء

---

(١) المنجنيق: آلة ترمى بها الحجارة، معرّبة، وأصلها بالفارسية (من جي نيك)، والجمع: منجنيقات، ووزنه: فنعليل، والميم من نفس الكلمة، لقولهم في الجمع: مجانيق، وفي التصغير: مجينيق، ولأنها لو كانت زائدة والنون زائدة لاجتمع زائدان في أول الاسم، وهذا لا يكون في الأسماء ولا الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة، ولو جعلت النون من نفس الحروف صار الاسم رباعيًا، والزيادات لا تلحق ببنات الأربعة أولا، إلا الأسماء الجارية على أفعالها، نحو (مدحرج).

انظر: الصحاح، باب القاف - فصل الجيم.

(٢) وهو ضرب من الجراد، واسم رجل. انظر: الصحاح (جدب).

(٣) الحبنطى: القصير البطين. الصحاح (حبط).

(٤) الصحاح (رعش).

(٥) الصحاح واللسان (ضيف).

(٦) انظر في ذلك: الممتع ص ١٤١، ١٧١ وما بعدها، ومنازل الحروف ص ٣٢، والمقتضب ٥٩/١، وإيجاز التعريف ص ٩٥، وشرح الأشموني ٦٧/٤، ٨٦، وشذا العرف ص ١١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تبدل منها الهاء في الوقف، وتزاد مع الألف في جمع المؤنث السالم، نحو: مسلمات وذاهبات، وتزاد في افْتَعل ومُفتَعل نحو: اقتدر، ومقتدر، ومع السين في (مُستَفعل) نحو: مستخرج.

وتزاد مع الواو في (ملكوت) و (عَنْكَبُوت) و (جبروت) و (رهبوت) سماعًا، ومع الياء في (عِفريت)، وتزاد في أوائل الأفعال التي يُعنى بها المخاطب، مذكرًا كان أو مؤنثًا، والأنثى الغائبة، فأما المخاطب فنحو: أنت تقوم، وأنت تقومين، والأنثى الغائبة نحو: جاريتك تقوم وتذهب.

وتقع زائدة في (تَفعّل) و (تَفاعل) نحو: تشجّع وتقرّأ، وتغافل وتعاقل[1].

أما السّين فلا تزاد إلاّ في موضع واحد، وهو (اسْتَفعل) وما تصرف منه[2].

وتزاد سماعًا في (قُدْمُوس) بزنة عصفور، للإلحاق به[3].

---

(1) انظر زيادة التاء في: سر صناعة الإعراب ١٦٩/١ ، ١٧٠، والمقتضب ٦٠/١، والممتع ص ١٥١، والممتع ص ١٨٢ وما بعدها، وإيجاز التعريف ص ٩٧، وشرح الأشموني ٦٩/٤، وشذا العرف ص١١٨.

(2) انظر: المقتضب ٦٠/١، والممتع ص ١٥١، وإيجاز التعريف ص ٩٧، وشذا العرف ص ١١٩.

(3) فزيادة السين في (قُدْمُوس) وهي بمعنى قديم، للإلحاق بعصفور شاذة، كما شذ أيضًا زيادتها في (أسْطاع) - بفتح الهمزة وقطعها - وهى بمعنى أطاع. وأصل (أسْطاع) عند سيبويه: أطوع، أعلت الواو وقلبت ألفا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، ثم جعلت السين عوضًا من تحرك العين الذى فاتها، كما جُعلت الهاء فى (أهراق) عوضًا من مثل ذلك، ومضارعه (يُسْطِيع)، وأصله عند الفراء (استطاع)، فحذفت التاء، فبقى (اسطاع) - بكسر الهمزة - ففتحت وقطعت شذوذًا، فالمضارع عنده يسطيع - بفتح ياء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف، وبيان الحركة نحو: (ارمه)، وكقوله تعالى: "وَمَآ أَدۡرَاكَ مَا هِيَهۡ"[١]. و "فَبِهُدَاهُمُ اقۡتَدِهۡ"[٢].

وأما بعد الألف فنحو: يا صاحباه، ويا حسرتاه.

وقد مثلوا للهاء أيضًا بقولهم: (أهراق) في (أراق) و بـ (أمهات) في جمع أمّ، ومن مثل لها بهاء السكت ردّ عليه بكونها كلمة مستقلة[٣].

فأمّا اللام فتزاد في: (ذلك) و (تلك)، وفي: (عبدِل) و (زيدِل) تريد العبد، وزيد[٤].

وقد رُدّ على مَنْ مثل لها بلام (ذلك) و (تلك) بما ردّ بـه على زيادة هاء السكت.

فإن قيل: لم سمّيت هذه الحروف بحروف الزيادة، وهي قد تكون أصولاً؟ فالجواب: أن المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادة منها[٥].

إذن يحكم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين، كضارب، وحُبلى.. وكذلك الواو والميم والهمزة والنون[٦].

المضارعة ـ انظر: شرح الشافية ٣٧٩/٢، والهمع ٢١٥/٢، ونحو اللغة العربية ص٣٦٣.

(١) القارعة: آية ١٠.

(٢) الأنعام: آية ٩٠.

(٣) تنظر زيادة الهاء في: المقتضب ٦٠/١، والممتع ص ١٤٨، وإيجاز التعريف ص ٩٨، وشرح الأشموني ٧٠/٤.

(٤) انظر: المقتضب ٦٠/١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥-٩.

(٥) الممتع الكبير لابن عصفور، ص ١٣٧.

(٦) شذا العرف ص ١١٨ بتصرف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وحينما توزن الكلمات تقابل أول أصولها بفاء، وثانيها بعين، وثالثها ورابعها وخمسها بلامات، ويعطى المقابل به ما للمقابل من حركة وسكون.

وأن سبب اختيار الصرفيين (فعل) دون غيرها عدة أمور، تتمثل فيما يلي:

أ- أن الذى يطرد فيه التغيير ويكثر إنما هو الفعل، والأسماء المتصلة به.

ب-أن مادة (فعل) أشمل الموادَ وأعمّها، فكلّ حدث يسمّى فعلاً.

ج-أن مخارج الحروف ثلاثة: الحلق، واللسان، والشفتان، فأخذوا من كلّ مخرج حرفًا، الفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من اللسان[1].

ومن يطالع تراثنا اللّغوي يرى أن علماءنا السابقين وسلفنا الصالح قد أدركوا سرَ الزوائد ودلالتها اللغوية ووظيفتها في العربية، إلاّ أنهم اختلفوا في ترتيبها، أما من حيث عددها فواحد، وليس في ذلك اختلاف.

فيقول المبرد: "وهي عشرة أحرف: الألف، واليـاء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم"[2].

أما ابن جنّي فيقول في باب الزيادة: "وهي عشرة أحرف: الألف،

---

(1) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف ص ٨٤ ، ٨٥ وشرح الشافية للرضي ص ١١، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٤، والمغني في تصريف الأفعال ص ٢٥.

(2) المقتضب ٥٦/١ ، ٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والياء والواو، والهمزة، والميم، والتاء، والنون، والهاء، والسين، واللام، ويجمعها قولك: اليوم تنساه، ويقال أيضًا: سألتمونيها[١].

وقد أوضح ابن جني أنه إذا كان المفرد أصلاً وهو أقدم في الرتبة من الجمع، وأن الجمع فرع على الواحد، فإن الزيادة في التثنية أو الجمع ــ على السواء ــ من الفروع، فالزيادة من حيث الرتبة تأتي في المحل الثاني لكونها فرعًا لا أصلاً، ويتضح ذلك من خلال قول ابن جني: فإن قيل: أو لست تعلم أن الواحد أقدم في الرتبة من الجمع، وأن الجمع فرع على الواحد، فكيف جاز للأصل ــ وهو عظاءة ــ أن يبنى على الفرع وهو عظاء؟ وهل هذا إلاّ كما عابه أصحابك[٢] على الفراء، من قوله: إن الفعل الماضي إنما بني على الفتح؛ لأنه حمل على الألف التثنية، فقيل (ضرب) لقولهم (ضربا) فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع، ولم يجز للفرّاء أن يحمل الواحد على التثنية؟

فالجواب: أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين:

أحدهما: أن بين الواحد والجمع من المشابهة ما ليس بين الواحد والتثنية، ألا تراك تقول: قصرٌ، وقصورٌ، وقصرا، وقصورا، فتعرب الجمع إعراب الواحد، وتجد حرف إعراب الجمع حرف إعراب الواحد، ولست تجد في التثنية شيئًا من ذلك، إنما هو قصران أو قصرين[٣].

---

(١) التصريف الملوكي لابن جني، ص ٤٧.

(٢) يريد البصريين.

(٣) سر صناعة الإعراب ١٠٨/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أدلة زيادة الحروف العشرة

الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي عشرة[١]، وهي كما يلي:

١- سقوط الزائد من الأصل، كألف (ضـــارب)، وتـــاء (تضـــارب) مـــن (الضَرْب)، فما عدا الضاد والراء والباء حكم بزيادته.

٢- سقوط بعض الكلمة من فرع، كسقوط ألف (كتاب) في جمعه علـــى (كتب)، وسقوط نوني (سُنْبُل) و (حَنْظَل) من أسْبَل الزرع، وحَظلت الإبل، أي خرج سنبل الزرع[٢]، وتأذت الإبل من أكل الحنظـل[٣]، فالنون زائدة لسقوطها من الفرعين.

٣- سقوط الزائد من نظيره، كسقوط ياء (أيْطل) فـــي إطْـل، والأيْطـل: الخاصرة[٤]. ويعني بذلك التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى.

وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير علـــى زيادته أن يكون سقوطه لغير علة. فإن كان سقوطه لعلـــه كســـقوط واو (وعد) في (يعد)، أو في (عدة)، لم يكن دليلاً على الزيادة.

٤- لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة، نحو (تَنَفُل) ــ بفتح

---

(١) تنظر هذه الأدلة في: الممتع الكبير لابن عصفور، ص ٣٩ وما بعدها، وشرح الأشموني ٥٥/٤، ٥٦، وشذا العرف ص ١١٦ ـ ١١٨، ونحو اللغة العربية ص ٣٥٨ ـ ٣٦١.

(٢) الصحاح واللسان (سبل).

(٣) الصحاح (حظل).

(٤) وفي اللسان: (أطل) "الإطلُ والإطْلُ مثل إبل وإبْل - والأيْطلُ" منقطع الأضلاع من الحَجَبة، وقيل: القُرْب، وقيل: الخاصرةُ. وانظر أيضًا: الممتع الكبير ص ٤٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التاء الأولى وضم الفاء ــ وهو ولد الثعلب، فإن تاءه زائدة[١]، لأنها لو جعلت أصلاً لكان وزنه فَعْلُل وهو مفقود.

٥- لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو (تَتَفُل)، فإن تاءه أيضًا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه (فَعْلُل) وهو موجود، نحو: بُرْثُن، لكن يلزم عدم النظير ــ أعني: لغة الفتح ــ فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضًا، إذ الأصل اتحاد المادة.

٦- كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان، نحو: ورَنْتل، وهو الشر، وشرَنْبث، وهو الغليظ الكفين والرجلين، وعصَنْصر، وهو جبل، فالنون في هذه ونحوها زائدة؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، نحو: جحَنْفل من الجحفلة، وهي لذي الحافر كالشفه للإنسان، والجَحَنْفل: العظيم الشفة، وهو أيضا الجيش العظيم[٢].

٧- وجوده في موضع لا يقع فيه إلاّ زائدًا، كنونات (حنْطَأو) ــ بكسر فسكون ففتح فسكون ــ: لعظيم البطن، و (كَنْتَأو) ــ لعظيم اللحية ــ، و (سَنْدَأو) و (قِنْدَأو) ــ بزنة ما تقدّم ــ: لخفيفها[٣].

---

(١) لسان العرب (تفل)، وشرح الأشموني ٥٦/٤.

(٢) لسان العرب (جحفل)، والممتع الكبير ص ٤٨، وشرح الأشموني ٥٦/٤.

(٣) وتوزن هذه الكلمة على (فَعْلَو)، والنون زائدة. انظر: الممتع الكبير ص ٤٨ ، ٤٩، وشرح الأشموني ٥٦/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨- كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، فيحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق، فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك نحو: أَرْنَب، وإِفْكل: ـ الرعدة ـ، يحكم بزيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو: أحمر.

٩- دلالة الحرف على معنى، كحروف المضارعة، وألف اسم الفاعل.

١٠- الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، وذلك في (كَنَهْبَل) ـ بفتحتين فسكون فضم ـ: شجر عظيم ـ، وقد تفتح باؤه، فزنته بتقدير أصالة النون: فعلَّل، وبتقدير زيادتها: فَنَعْلَل، وكلاهما مفقود[1]، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه، ومن أصولهم المصير إلى الكثير، ذكر هذا ابن إياز وغيره[2].

ومن الملاحظ أن الاتجاه التأصيلي للزوائد قد حدد مكانته في المؤلفات النحوية التي تتجه إلى الاهتمام بالأصول في الدراسة النحوية، ويقصد بالأصول: الأدلة النقلية والعقلية التي اعتبرها النحاة مصدرًا حقيقيًا للقواعد لنحوية؛ لأنها مستوحاة من تلك الأدلة، وهي:

١- السماع بأنواعه.

٢- القياس بأنواعه.

٣- العلة.

٤- الاستصحاب.

٥- عدم النظير.

---

[1] لسان العرب (نهل)، وشرح الأشموني ٥٦/٤.

[2] انظر: شرح الأشموني ٥٦/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦- السبر والتقسيم[١].

ومن الواضح أن الحديث عن هذه الأصول النحويـة فـي سـتة أقسام من الأدلة العقليّة والنقليّة كان أساسه القياس وأنواعه، ومثال ذلك ما أوضحته الدكتورة/ عفاف حسانين، قائلة: "ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقـدمًا عليـه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع"[٢].

وإذا تأملنا هذه العناصر الآنفة الذكر أدركنا قيمتها المعنويّة فـي الزوائد، وندلّل على ذلك ــ مثلاً ــ بالألف الزائدة، حيث قال ابن يعيش: "فإن كانت الألف زائدة، نظرت، فإن كانت للتأنيث مثل: حبلى، وسـكرى، فالأجود حذفها، كما تحذف تاء التأنيث؛ لأنها زائدة مثلها وفي معناهـا، فيقال: حُبْلَىّ وسكْرىّ، ويجوز من بعد ذلك وجهان آخران، أحدهما: قلبها واوا، تشبيها لها بالأصل، يقال، حُبْلويّ؛ وسكْرويّ، والآخـر: حُـبْلاويّ وسكْراويّ، وإن كانت للإلحاق مثل: أرْطى، كنت مخيرا، إن شئت قلبـت، وإن شئت حذفت، إلا أن القلب هنا أحسن منه في حبلوي، لأنها في حكم الأصل إذا كانت ملحقة، فتقول: أرْطىّ وأرْطويّ، فأمّا إذا كانـت الألـف خامسة فصاعدا، أو كانت على أربعة أحرف، والحروف الثلاثة التي قبل الألف متحركات فلا يجوز إلا حذف الألف، سواء كانت للتأنيث أو لغيـر التأنيث، وذلك قولك إذا كانت للتأنيث (شُكاعي) و (سُمانَى)، والشُكاعَي:

---

(١) خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص ١٤٥.

(٢) في أدلة النحو، ص ١٤٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبت بتداوى به[١]، والسمانى: طائر[٢]، وفيما كان لغير التأنيث، وهو على ضربين: أصلية، وزائدة. فالأصلية نحو: مرامىَ، تقول فيه: مرامىَ، ووجب الحذف؛ لأن الألف ساكنة، والياء الأولى من ياءي النسب ساكنة أيضًا، وقد طال الاسم وكثرت حروفه، فوجب باجتماع ذلك الحذف، وإذا كانوا قد حذفوا فيما قلت حروفه نحو: حُبْلَى ومِلْهَى، ففيما كثرت أولى.

وأما الزائدة لغير التأنيث نحو: حبنطَى وقَبَعْثَرى، فإنك تقول: حنبطيَ وقبعثريَ، والحنبطيَ: القصير البطن، والقبعثريَ: العظيم الخلق، والألف فيه لتكثير الكلمة، وليست للتأنيث ولا للإلحاق، لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه العدة فيكون ملحقًا به، وتقول في جمزى وبشكى، وما كان مثلهما: جمزىَ وبشكيَ؛ لأن الألف في حكم الخامسة، ولأن الحركة في الثاني بمنزلة الحرف. ألا ترى أن من يصرف (هندًا) و (وعدًا) لا يصرف (سقر) و (قدم) علمين؛ لأن الحركة فيه صيرته في حكم (زينب) و (سعاد)، فلذلك قال: هو في حكم (حُبارى) يعنى تصير الألف في آخره في حكم الخامسة لتحرك حرف ما هي فيه[٣].

وقد أوضح ابن يعيش ــ أيضًا ــ وظيفة الزوائد صرفيًا في بناء التصغير، كما طرح القضايا التي تتعلق بالألف والياء في الزيادة، فقال: "اعلم أن القياس في الأسماء المبهمة أن لا تصغَّر من حيث كانت مبنيَة على حرفين كـ (منْ) و (ما)، إلاّ أنها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث كانت تثنىَ وتجمع وتوصف ويوصف بها، والتصغير وصف في

(١) اللسان (شكم).
(٢) السابق (سمن).
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعنى، فدخلها التصغير كما دخلها الوصف، ولما كانت مخالفة للأسماء المتمكنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكّنة، بأن غيروها على غير منهاج تغيير تصغير الأسماء المتمكنة، وصار ذلك دلالة على حقارة المشار إليه، كما كان تغيير الأسماء المتمكنة بضمّ أوائلها وبنائها على فُعَيل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل دلالة على صغر المسمّى، فإذا أردتَ تصغير المبهم تركت أوله على حاله، وزدتَ فيه ياء التصغير على حدّ زيادتها في المتمكنة، لأنها علامة فلا يعرى المصغّر منها، إذ لو عري منها فلا يكون على تصغيره دليل، وألحقت في آخره ألف كالعوض من ضمّ أوله تدلّ على ما كانت تدلّ عليه الضمة، فتقول في: ذا: ذَيَا، وفي تاء: تَيا، فإن قيل: فما بال ياء التصغير زيدت هنا ثانية، وسبيلها أن تزاد ثالثة، قيل: إنما ألحقت ثالثة، ولكنك حذفت ياءً، لاجتماع الياءات، وذلك أن الأصل: ذا وتا على حرفين، كما ترى، فلمّا صغّروهما احتاجوا إلى حرف ثالث، فأتوا بياء أخرى لتمام بناء التصغير... فلم يكن سبيل إلى حذف ياء التصغير لأنها علامة، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير، لأنه بعدها ألف، ولا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحًا، فلو حذفوها حركوا ياء التصغير، وهي لا تكون متحركة، فحذفوا الياء الأولى فبقي (ذيَا) و (تيَا)، وحصلت ياء التصغير ثانية، ومن قال: ذي وتَه، قال في تحقيره: (تيَا)، وهو على لغة من قال: هذه وهذي، وتَا وتَي أيضًا، ويرجع كله في التصغير إلى لغة من يقول: تا؛ لئلا يلبس المؤنث للمذكر... ثم أدخلوا الألف المزيدة للتصغير آخرًا، فاجتمع ألفان في التقدير، فقلبت الثانية همزة لاجتماع الألفين على حدّ قبلها في (حمراء) و (صحراء)، وهذا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أقرب إلى القياس؛ لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخرًا[١].

وبناءً على هذا الأساس نجد أن دلالة هذه الزوائد ووظائفها قد بنيت على أصول النحو وصيغه الصرفية، تلك التي أشرنا إليها آنفًا، وأن هذه العناصر التي تناولت هذا البعد الدلالي والوظيفي تتضح لدي شيخ النحاة سيبويه والمبرد وابن جني وابن يعيش.

والأجدر بالذكر أن هذه الزيادة تأخذ من القياس في أصول النحو العربي، وترد واضحةً في (الخصائص) و (سرّ صناعة الإعراب) و (التصريف الملوكي) لابن جني، وفي (شرح المفصل) لابن يعيش، حيث تجلّت هذه المعاني الدالة على هذا المجال الدّلالي والوظيفيّ للزّوائد في العربية، وهو ما سأقوم بتوضيحه – إن شاء الله تعالى – في هذا البحث.

ض

(١) شرح المفصل ١٣٩/٥ ، ١٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول

زيادة الحروف

المبحث الأول:

- معنى الحرف لغة واصطلاحًا.
- أقسام حروف الجرّ من حيث الأصالة والزيادة.
- حروف الجر الزائدة:

أولاً: زيادة (الباء):

- مواضع زيادتها.
- بعض الآيات القرآنية التي اختلف في الباء الواقعة فيها، أهي صلة مؤكدة (زائدة) أم لا؟

ثانيًا: زيادة (مِن):

- شروط زيادتها، وآراء النحاة في ذلك.

ثالثًا: زيادة (اللاّم):

- أنواعها.
- بعض الآيات القرآنية التي وردت اللام فيها محتملة أن تكون صلة مؤكدة.

رابعًا: زيادة الكاف:

- معانيها.
- اتصال (ما) الزائدة بها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

معنى الحرف لغة:

يقول ابن جنى: "إن (حرف) أينما وقع في الكلام يراد بـه حـدّ الشيء وحدته، من ذلك حرف الشيء، إنما هو حده وناحيته" [١].

وذلك مثل قولك: كتب بحرف القلم، وقعد على حـرف السـفينة، وبمعنى آخر في قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَـإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِـرَ الـدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ" [٢].

أي يعبده في السّراء لا في الضّراء، كما استعمل (الحرف) للناقة الهزيلة، ومنه قولهم: ناقة حرف، أي ضامر، ومنهم مـن رأى الناقـة الحرف: التي انتقلت من هزال إلى سمن، وتأويل هذا القول أنها انحرفت من حال إلى حال. وقال بعضهم: الحرف: التي كأنها حرف السفينة فـي متانها (قوتها) وحدتها [٣].

معنى الحرف اصطلاحًا:

إن أقدم تعريف للحرف نلحظه عند القدماء تعريف سيبويه الذي أورده فيما أسماه "هذا باب علم الكلم من العربية"، حيث قـال: "فـالكلمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعـل، فالاسـم: رجـلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضي، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٨/١، واللسان (حرف).
(٢) الحج: آية (١١).
(٣) سر صناعة الإعراب ٣٠/١، واللسان (حرف).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فأما بناء ما مضي فذهب وسمع ... وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذْهبْ، واقْتُلْ، واضْرِبْ، ... وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثُمَّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها" (١).

وتكاد تكون تعريفات النحاة للحرف متقاربة فنجد الخليل بن أحمد يطلق اصطلاح الحرف على أية كلمة، كما يطلقه على الحرف الهجائي أيضًا، كما فعل ذلك أيضًا عدد غير قليل من النحاة.

ولا نجد في تعريف سيبويه الآنف الذكر ما يحدّد معنى الحرف، بل نجد إطلاقًا عامًا. فيتضح لنا من قوله: "جاء لمعنى" لم يحدّد هذا المعنى، في نفسه، أو مع غيره وقد وافق تعريف المبرد للحرف هذا التعريف، حيث قال: "الكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة ... أمّا الأسماء فما كان واقعًا على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك" (٢).

وقال أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق: "إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟".

قيل: لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، وذلك أن الكلام ما يكون خبرًا ويخبر عنه، فسمّى النحويون هذا النوع اسمًا.

ومن الكلام ما يكون خبرًا ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع فعلًا.

ومن الكلام ما لا يكون خبرًا ولا يخبر عنه، فسمّى النحويون هذا

(١) الكتاب لسيبويه ١٢/١.

(٢) المقتضب ٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النوع حرفًا" [١].

إذن تعريف الاسم عند النحاة: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ينقسم إلى اسم عين، وهو الدال على معنى يقوم بذاته، كزيد وعمرو، وإلى اسم معنى، وهو ما لا يقوم بذاته، سواء كان معناه وجوديًا كالعلم، أو عدميًا كالجهل" [٢].

أما الفعل فيدل على معنًى في نفسه مقترن بزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل [٣].

والحرف كما عرّفه النحاة: كلّ كلمة لا تدلّ على معنى في نفسها، لكن في غيرها [٤]، أي بواسطة بين الذات والحدث.

وعلى الرغم من اتفاق معظم النحاة حول تعريف الحرف بأنه يدل على معنى في غيره، فإنّ هناك من اعترض على هذا التعريف، ومنهم الأستاذ/ عبده الراجحي، حيث رأى أن ذلك ليس صحيحًا صحة كاملة، وعلل لذلك بأن للحرف معنى يدل عليه، حيث قال: "يقول النحاة: إن الحرف هو ما يدل على معنى في غيره. وليس ذلك صحيحًا صحة كاملة؛

---

(١) علل النحو ص١٣٧.

(٢) التعريفات ص ٢٤، والأصول ٣٦/١، ومنازل الحروف ص٦٧، وملحة الإعراب ص٥، ونتائج الفكر ص٥، وشرح ابن عقيل ١٥/١، وشرح شذور الذهب ص١٨.

(٣) الأصول ٣٦/١، والتعريفات ص١٦٨، وملحة الإعراب ص ٥، واللمحة ١٠٧/١.

(٤) مختار الصحاح (حرف) ص٧٠، ونتائج الفكر ص ٥١، وابن عقيل ١٥/١، وشرح شذور الذهب ص ١٨، وشذا العرف ص ١٣، وملحة الإعراب ص٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لأن للحرف معنى يدل عليه، والنحاة أنفسهم يقولون: إن حرف (مِن) مثلاً يفيد التبعيض أو الابتداء، وإن (إلى) تفيد الغاية ... إلخ فضلاً عن أن الحرف نفسه يؤثر في الأسماء والأفعال، بحيث يغير معانيها أو يقلبها إلى النقيض، وأقرب مثال على ذلك قولنا: رغب في، ورغب عن، واستعمال حروف الجرّ استعمال سماعي في اللّغات جميعها، وأنّ حرف الجر الذي يكون في العربية شبه جملة لا يكفى فيه أن نقول: إنه ما دلّ على معنى في غيره؛ لأن له أهمية في الاستعمال اللغوي يحتاج معه إلى درس متأنّ. والحقّ أن حرف الجرّ إن كان يدلّ على معنى، فإن هذا المعنى لا يتصور تصورًا صحيحًا إلا بارتباطه مع حدث من الأحداث، ومن ثمّ ظهرت فكرة التعلق[1].

وبإيجاز شديد تبقي هذه التعريفات بين المعنى الإفرادي والمعنى التركيبي للحرف نسبية، أمّا أن نقول: ليس له معنى أصلاً، فهذا ما يرفضه منطق اللغة.

ويشبّه بعض العلماء الحرف بأنه كحجر غير مستو موضوع مع حجارة أخرى مستوية، لا يظهر نفعه في نظر الإنسان العادي، أما في نظر صاحب الصناعة ــ وأعني: البناء الذي يبني الجدار ــ فهو ذو نفع منفردًا وغير منفرد، كغيره من بقية الحجارة المستوية، وإذا كان نفعها يظهر واضحًا في نظر الجميع فنفعه يكون أكثر وضوحًا عندما يشيد به بناء متكامل مع بقية الحجارة المستوية الأخرى، فإذا عوّضنا في تمثيلنا السابق عن الحجر غير المتناسق بالحرف، وعن الحجارة المستوية بالاسم أو الفعل، أولهما معًا، فإننا نلاحظ المعنى المراد من ذلك التمثيل،

(١) انظر: التطبيق النحوي ص ٣٦٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالحرف يصدق عليه ما يصدق على ذلك الحجر غير المستوى، فهو قليل النفع، أو لا قيمة لغوية له منفردًا، أو لا يكون واضح الدلالة إذا لم يكن في بناء لغوي مفيد، وهو مع ذلك يحتفظ في نفسه بمعنى يلمحه المشتغل بصناعة اللغة، والأمر نفسه يكون في الاسم والفعل، وإن كانت دلالة كل منهما الإفراديّة والقيمة اللغويّة لهما أكثر وضوحًا وأجلّ رؤية من الحرف، ولكن إذا ما وضع كل منهما في بنية الجملة كان المعنى أظهر وأبين، والقيمة اللغوية حاصلة.

وأن التقسيم الشائع للكلمة: (اسم وفعل وحرف) عند النحاة العرب القدامى، خالٍ من مصطلح الأداة، غير أنّ هناك إشارة مفادها: أن النحاة يسمّون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة (أدوات الربط)[1]، لأن الكلمة إمّا أن تدل على ذات، وإمّا أن تدل على معنى مجرّد، أي حدث، وإمّا أن تربط بين الذات والمعنى المجرّد منها.

فالاسم: يدّل على الذات، والفعل يدّل على المعنى المجرد منها، والحرف هو الرابط، وهو يختلف اختلافًا كاملا عن الحرف الهجائي التي تبنى منه صيغة الكلمة، كالباء، والتاء، والجيم ... وغيرها من سائر أحرف الهجاء، وتسمّى لهذا أحرف البناء.

وحروف الربط نوعان:

نوع يسمّى حروف المعاني؛ لأنه يفيد معنى جديدًا يجلبه معه، ونوع ليس للمعاني، وإنما هو زائد أو مكرر، وكلاهما لتوكيد معنى موجود، مثل (ما) الزائدة، وكذا (الباء)، و(من)، وغيرها من الحروف الزائدة، ومثل: نعم نعم، أو لا لا، وغيرها من الحروف المكررة، لإفادة

---

[1] النحو الوافي ٦٦/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توكيد المعنى القائم.

والذين يعتبرون التوكيد معنى – على الرغم من أنه ليس جديدا – يدخلون هذا النوع في حروف المعاني، أمّا غيرهم فلا يدخله فيها، وهذا هو المشهور، وأكثر الكوفيين يقتصر على تسمية الحروف (أدوات) [١].

ولعلّ تسمية الأدوات بهذا الاسم – أدوات الربط – يندرج ضمن التأثر بالنحو اليوناني، لأن التقسيم اليوناني للكلمة يورد الأدوات في مقابل الحروف ذات المعنى عند العرب.

يقول الفارابي: "الحروف قسمة كبرى من أقسام القول، والألفاظ الدالة وهي التي يسمّيها نحويو اليونان الأدوات، ونحويو العرب حروف المعاني، أو الحروف التي وضعت دالة على معان" [٢].

والنحاة البصريون والكوفيون بين وفاق وخلاف في تناول مصطلح الأداة وتحديد دلالته بدقة، فالبصريون يعنون به حروف المعاني، أما الكوفيون فقد تبنّوا مصطلح الأدوات، حيث يقول الدكتور/ مهدي المخزومي: "والأدوات، ويعنى الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بحروف المعاني؛ لأن التسمية الكوفية هنا أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة من الدلالة واختصار في اللفظ" [٣].

وهناك من الباحثين من رفض استعمال مصطلح (الأداة)، وخطأ من استعمله؛ بحجة أن لفظة (الأداة) غير واردة في أقسام الكلم، ومنهم

---

(١) النحو الوافي ١/٦٦.

(٢) كتاب الحروف للفارابي ص ٢٨.

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣١٠، ٣١١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأستاذ/ عبده الراجحي [١].

ويمكن أن نفرق بين الأداة والحرف من أمرين:

١- أن الأداة أشمل من الحرف، فهي تشمل الحرف والظرف.

٢- أن هذا التقسيم (اسم، وفعل، وحرف) غير عربي، وإن كان عربيًا في ألفاظه، فهو خاضع للتأثير اليوناني في العربية.

ويرى الدكتور/ مهدي المخزومي أن تسمية الكوفيين الحرف بالأداة لسببين:

الأول: المغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء، ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني.

والثاني: أن الأدوات عندهم هي حروف المعاني، كهلْ، وبلْ، وهي أدوات يستعان بها على التعبير عن الاستفهام والإضراب، وغيرهما. ويصف بعد ذلك قول الكوفيين بأنهم أدقَ من البصريين في مصطلحهم، وقد علّل ذلك بقوله: "لأن الحرف يطلق عند البصريين والكوفيين جميعًا، ويراد منه أحد حروف الهجاء، أو أحد حروف المعاني" [٢].

حروف الجرّ الزّائدة:

قبل أن نتحدث عن حروف الجرَ الزائدة نود أن نذكر أقسام حرف الجر من حيث الأصالة الزائدة.

فنقول:

إن حرف الجرَ إمّا أن يفيد معنى خاصًا ويكون له متعلّق، وإما ألاَ

---

(١) التطبيق النحوي ص ١٣.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٢٤٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يفيد معنًى خاصًا ولا يكون له متعلَّق، وإمَّا أن يفيد معنًى خاصًا ولا يكون له متعلَّق.

فالأول: الحرف الأصلي الذي عقد له النحاة باب حروف الجرّ.

والثاني: هو الحرف الزائد، كالباء في: بحسبك درهم، و(من) في: ما زارني من أحد.

والثالث: هو الشبيه بالزائد، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلَّق له، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص، كالترجي في (لعلّ)، والتقليل في (ربّ) [١].

فحروف الجرّ كلها أصلية خالصة إلا أربعة، هي: منْ، الباء، اللام، الكاف. فهذه الأربعة تستعمل أصليةً حينًا، وزائدة حينًا آخر، وإلا (لعلّ) و(ربّ)، فهما شبيهان بالزائد، وكذلك (لولا) في رأي.

ومن النحاة من يجعل (خلا)، و(عدا)، و(حاشا) من حروف الجر الشبيهة بالزائدة[٢].

حرف الجرّ الأصلي: هو الذي يضيف إلى ركني الجملة، معنًى فرعيًا جديدًا، ولابدّ أن يكون متعلقًا، أي يحتاج إلى شيء يتعلّق به، وهو العامل، وأن حرف الجرّ هو أداة لإيصال معنى هذا العامل إلى المجرور، وهذا هو معنى التعلّق، نحو: سرت من البيت إلى الجامعة، ولا يُستغنى عن الحرف الأصليّ في الإعراب؛ لأنّ حذفه يفسد الأسلوب [٣].

حرف الجرّ الزّائد زيادة محضة: هو الذي لا يجلب معنًى

---

(١) منحة الجليل ٣/٥.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٤/٥٢٤.

(٣) انظر: نحو اللغة العربية ص٧٥، والتطبيق النحوي ص٣٦٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جديدًا، وإنما يقوّي ويؤكد المعنى العام في الجملة الكائن بها، ولهذا لا يحتاج إلى متعلّق، ولا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه، نحو: "وكفى بالله شهيدًا" (١)، بمعنى: يكفى الله شهيدًا، فجاءت الباء الزائدة لتقوّي المعنى الموجب وتؤكده.

ولا فرق في إفادة التأكيد بين أن يكون الحرف الزائد في أول الجملة، أو في وسطها، أو في آخرها، نحو: بحسبك الأدب، "وكفى بالله شهيدًا"، الأدب بحسبك.

ص

وقد تكون زيادة الحرف واجبة، أو غالبة أو ضرورة، وقياسية، أو سماعية، كما سنذكر بعد قليل.

وإنما لمْ يتعلق الجارَ الزائد مع مجروره بعامل؛ لأن التعلق والزيادة متعارضان، إذ الداعي للتعلق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز ناقص المعنى، واسم يكمل هذا النقص ولا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جرَ أصلي وشبهه، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال، ولإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم وتقويته كله، لا الربط.

إذن الحرف الزائد: هو الذي لا يضيف إلى ركني الجمل معنى فرعيًا جديدًا، وليس معنى زيادته أنه خالٍ من المعنى، أو أن وجوده في الكلام مثل عدمه، بل يفيد التوكيد وتقوية الربط بين أجزاء الجملة، وبما أنه لا يتعلق فيصحَ الأسلوب بالاستغناء عنه ولا يفسد بحذفه، نحو: ما منْ متهاونٍ بيننا (٢).

---

(١) النساء: ٧٩.

(٢) انظر: التطبيق النحوي ص٣٦٣، ونحو اللغة العربية ص٧٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيشترك حرف الجرّ الأصلي والزّائد في أمر واحد، وهو: أن كلا منهما لابد أن يجر الاسم الذي بعده، **ولكنهما يختلفان في ثلاثة أمور:**

الأمر الأول: أن الحرف الأصلي يأتي بمعنى فرعي جديد، لم يكن موجودًا في الجملة قبل مجيئه، أما الزائد فلا يأتي بمعنى جديد، وإنما يؤكد ويقوّي المعنى العام الذي تتضمنه الجملة كلّها قبل مجيئه.

الثاني: الحرف الأصلي مع مجروره لابدّ أن يتعلّقا بعامل محتاج إليهما في تكملة معناه وإيصال أثره إلى الاسم المجرور، أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان.

الثالث: أن الحرف الأصلي يجر الاسم بعده لفظًا دون أن يكون لهذا الاسم محل آخر من الإعراب، وأن توابعه مجرورة اللفظ مثله، ولا محلّ لها، أما الزائد فلابدّ أن يجرّ الاسم لفظًا، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب، وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فيه وجهان:

- إما الجرّ مراعاة للفظ المتبرع.
- وإما حركة أخرى يراعى فيها محلّ المتبوع لا لفظه، ففى مثل: كفى بالله القادرُ شهيدًا، يصح في كلمة (القادر) إما الجر تبعًا للفظ الجلالة المجرور لفظًا، وإما الرفع تبعًا لمحله باعتباره فاعلاً[1].

حرف الجر الشبيه بالزّائد: هو الذى يجرّ الاسم بعده لفظًا فقط، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب، فهو كالزائد في هذا، إلا أنه يفيد الجملة معنى جديدًا مستقلاً لا معنى فرعيًا مكملاً لمعنى موجود، لذا لا يصحّ حذفه، إذ لو حذفناه لفقدت الجملة المعنى الجديد الذى جلبه معه، ولا يحتاج مع مجروره لشيء يتعلق به؛ لأن هذا الحرف الشبيه بالزائد لا

(١) النحو الوافي ٤٤٩/٢ ـ ٤٥٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى، واسم آخر يتمّم معناه.

ومن أمثلته: (رُبَّ)، و (لعلَّ)، وكذا (لولا) عند فريق من النحاة، نحو: رُبَّ غريب شهمٌ أنفع من قريب، رُبَّ صديق أمينٌ كان أوفى من شقيق، فقد جر الحرف (رُبَّ) الاسم الذي بعده في اللفظ، وأفاد الجملة معنى جديدًا مستقلاً هو التقليل، وهذا المعنى لم يكن موجودًا من قبل.

وفي المثالين السابقين نعرب (رُبَّ): حرف جر شبيه بالزائد، و(غريب) أو (صديق) مجرورة بها في محل رفع مبتدأ، وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز الجر مراعاة للفظ المتبوع، وجاز ضبطه بحركة تناسب محله، ففي المثالين السابقين: تجر كلمة (شهم) و(أمين) مراعاة للفظ المنعوت، أو رفعهما مراعاة لمحله [1].

إذن حرف الجر الشبيه بالزائد يضيف معنى جديدًا، لكنه لا يتعلق، فهو لا يحتاج إلى التعلق، ولا يصحّ الأسلوب بالاستغناء عنه، وهو من هذه الجهة شبيه بالأصلي.

فالشبيه بالزائد يشبه الأصلي في أمرين، هما: جر الاسم بعده، وإفادة الجملة معنى جديدا مستقلا، فلن يجيء ليتمم معنى عامله.

ويخالفه في أمرين، هما:

- عدم تعلقه هو ومجروره بعامل.
- وأن لمجروره محلاً من الإعراب فوق إعرابه اللفظي بالجر.

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد في أمور ثلاثة، هي:

١- جرّ الاسم لفظًا.

---

(١) النحو الوافي ٢/٢٥٢، ٢٥٣، والتطبيق النحوي ص٣٦٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- استحقاق هذا الاسم للإعراب المحلّي فوق إعرابه اللفظي بالجرّ.

٣- عدم حاجة الجار مع مجروره إلى متعلّق.

ويخالفه في أمر واحد، وهو: إتيانه بمعنى جديد مستقلّ، كما أسلفنا.

أمّا الزّائد فلا جديد في المعنى معه، وإنما يستخدم لتأكيد معنى الجملة كلها.

٤- إذن حرف الجرّ على ثلاثة أقسام:

أ- حرف أصلي.

ب- حرف زائد.

ج- حرف شبيه بالزائد.

أولاً - زيادة الباء:

إذا جاءت الباء زائدة كانت للتوكيد، كما أنها لا تدل على معنى خاص، وليس لها متعلّق، بخلاف الأصلية فلها معنى ومتعلق.

وتزاد في مواضع [1]:

الموضع الأول: في الفاعل، وزيادتها فيه واجبة، وغالبة، وضرورة.

١- الواجبة: تكون في فاعل فعل التعجب (أفْعِلْ به) الماضي الوارد على صيغة الأمر، نحو: أحسنْ ببكرٍ، فالباء حرف جر زائد زيادة

---

(١) تنظر هذه في المواضع في: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٨٥٥/٢، ٨٥٦، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي ص ١٠٨ - ١١٠، وراجع أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/٣، ١٥٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٧/٦ - ٢٩، وارتشاف الضرب ١٧٠٠/٤ - ١٧٠٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٨، ٢٤، وأوضح المسالك ٣٥/٣، وحاشية الصبان ٣٣٢/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واجبة، و(بكر) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجرّ الزّائد، ومنه قوله تعالى: "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ" (١).

٢- الغالبة: وتكون في فعال (كفى) بمعنى (اكتفى)، ونحو: "وكفى بـالله" (٢)، فإن لم يكن الفعل بمعنى (اكتفى) فلا زيادة، بأن كان بمعنـى: أجزأ، أو: وقى، أو: أغنى، كقول الشاعر:

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا مُمَيْرَةَ ودِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غازيا (٣)

ونحو: "وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ" (٤)، فالفعل (كفـى) بمعنـى (وقى)، فلم تزد الباء في فاعل (كفى) في الآية (٥).

ويقول الإمام الألوسي: "وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ"، أي وقاهم ـ سبحانه ـ ذلك، و(كفى) هذه تتعدّى لاثنين، وقيل: هي بمعنـى (أغنـى) وتتعدى إلى مفعول واحد، والكلام هنا على الحذف والإيصال، والأصـل: وكفى الله المؤمنين عن القتال، أي أغناهم سبحانه عنه، ولا وجـه لـه، وهذه الكفاية كانت بالريح والملائكة عليهم السلام ... (٦).

٣- الضرورة، كما في قول الشاعر:

---

(١) مريم: ٣٨.

(٢) النساء: ٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، والفتح: ٢٨. انظر: تفسير أبـي السعود ١٤٦، وروح المعاني ٢٠٩/٤، والتبيان ٣٣٢/١، والدر المصون ٥٨٦/٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس. انظره في: شرح التسهيل ٣٤/٣، وارتشاف الضرب ١٧٠٠/٤.

(٤) الأحزاب: آية ٢٥.

(٥) انظر: فتح القدير ٣٧٢/٤، والقرطبي ١٦٠/١٤.

(٦) انظر: روح المعاني ١٧٤/٢١، ١٧٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي بما لاقت لبونُ بني زياد[1]

فـ (ما) فاعل (يأتي)، والباء زائدة للضرورة.

الموضع الثاني: في المفعول به، والزيادة فيه سماعية، كقوله تعالى: "وهُزِّي إليكِ بجذعِ النَّخلةِ" [2].

وقوله: "ولا تُلقُوا بأيديكُمْ إلى التَّهلُكةِ" [3].

ويكثر ذلك في مفعول: كفى، وعرف، وعلم، ودرى، وجهل، وسمع، وأحسّ، وألقى، ومدّ، وأراد، إن تعدّت لمفعول واحد [4].

وقلّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين، كقول حسّان بن ثابت:

تبلتْ فؤادك في المنام خريدةٌ كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا[5]

الموضع الثالث: في كلمة (حسب) بمعنى (كاف)، نحو: بحسبك

---

(١) البيت من الوافر، لقيس بن زهير العبسي. انظره في: الكتاب ٣/ ١١٦، وشرح التسهيل ١٥٣/٣، وشرح ابن يعيش ٢٤/٨، وارتشاف الضرب ١٧٠٢/٤، والأغاني ١٣١/١٧، والدرر ١٦٢/١، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١، واللسان (أتي)، وجواهر الأدب ص٥٠، والخصائص ٣٣٣/١، ورصف المباني ص ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ٨٧/١، ٦٣١/٢، والمقرب ٥٠/١، والمنصف ٨١/٢، ١١٤، ١١٥، وهمع الهوامع ٥٢/١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١.

(٢) مريم: آية ٢٥.

(٣) البقرة: آية ١٩٥.

(٤) انظر: المفصل ص ٣٨١.

(٥) البيت من الكامل، وهو من مطلع قصيدة لحسان يفخر فيها بيوم بدر. انظره في: الديوان ص١٠٧، والأغاني ١٣٧/٤، ٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٣، والدرر ٧/٣، وشرح شواهد المغني ٣٣٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

درهم، ومنه قوله تعالى: "بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ" [١]، وقد أورد الزمخشري في مفصله[٢] : أن الباء مزيدة في الآية الكريمة.

كما تزاد الباء مع المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجت فإذا بالمطر نازل، أو المبتدأ الواقع بعد (كيف)، نحو: كيف بك إذا خرجت؟ وأصل الكلام: كيف أنت إذا خرجت؟ فلمّا دخل حرف الجرّ على الضمير (أنت)، وهو ضمير رفع، تغيّر إلى ضمير يصلح دخول حرف الجر عليه، ونقول في إعرابه: (الباء) حرف جرّ زائد، والكاف ضمير في محلّ رفع مبتدأ، وقد ناب ضمير النصب والجر عن ضمير الرفع للضرورة.

وقد أشار الرضى إلى أنها تزاد شذوذًا في خبر المبتدأ الموجب، نحو: "جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا" [٣] عند الأخفش.

---

(١) القلم: آية ٦. انظر: همع الهوامع ٣٦٠/١.

(٢) المفصل ص ٣٨١، وانظر أيضًا: تفسير الكشاف ٥٨٥/٤، ومفاتيح الغيب ٦٠٢/٣٠، والبيضاوى ٢٣٣/٥.

(٣) يونس: آية ٢٧. انظر: شرح الرضى على الكافية ٢٧/٦، والكشاف ٣٢٧/٢.

وقد حكى القرطبي والشوكاني عن ابن كيسان قوله: "إن الباء زائدة، والمعنى: جزاء سيئة مثلها، وقيل: الباء مع ما بعدها خبر، وهي متعلقة بمحذوف قامت مقامة، والمعنى: جزاء سيئة كائن بمثلها، كقولك: إنما أنا بك، أي: إنما كائن بك، ويجوز أن يتعلق بـ (جزاء)، والتقدير: جزاء سيئة بمثلها كائن، فحذف خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون (جزاء) مرفوعًا على تقدير: فلهم جزاء سيئة". انظر: تفسير القرطبي ٣٣٢/٨، وفتح القدير ٢٣٩/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضع الرابع: تزاد الباء ــ أيضًا ــ في الخبر، وتكون الزيادة قياسية في المنفي، وسماعية في الموجب.

فالقياسية في:

١- خبر (ليس)، نحو: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ" [١]، وفي اسمها المتأخر إلى موضع الخبر، نحو: ليس الصدق بأن تزيد على الحقيقة.

٢- خبر (ما) الحجازيَة العاملة عمل (ليس)، وفي خبر التميمية غير العاملة، نحو: "وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ" [٢]، ونحو: ما السعادة بجمع مال، ولا تفاخر بالحسب، وتفيد زيادتها توكيدًا.

والسماعية نحو قول عبيدة بن ربيعة:

فَلا تَطْمَعْ .أبيتَ اللَّعْنَ .فيها ... فَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ [٣]

الموضع الخامس: في خبر (لا) النافية، نحو: لا خير بخير بعده النار.

الموضع السادس: في خبر (كان) المنفي، نحو: ما كان الرسول بكاذب.

الموضع السابع: في الحال المنفي عاملها، نحو قول الشاعر:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا [٤]

---

(١) الزمر: آية ٣٦. انظر: الكتاب ٢٢٥/٤، والهمع ص٧٤.

(٢) فصلت: آية ٤٦.

(٣) البيت من الوافر، لعبيدة بن ربيعة. انظره في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢١١، ولرجل من تميم في تخليص الشواهد ص٨٩، وله أو لعبيدة بن ربيعة في خزانة الأدب ٢٦٧/٥، ٢٩٩.
ومنعكها: تركها وابتعادك عنها.

(٤) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في خزانة الأدب ١٣٧/١٠، وبلا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضع الثامن: في التوكيد بالنفس والعين، نحو: خطب القائد بنفسه.

الموضع التاسع: بعد كلمة (ناهيك) كثيرًا، نحو: ناهيك بالزمن مؤدبًا.

الموضع العاشر: بعد اسم الفعل (عليك)، كقول الأخطل:

فعليكَ بالحجاج لا تَعْدِلْ بِهِ ... أحدًا، إذا نَزَلَتْ عليكَ أُمُورُ[1]

وهناك بعض الآيات القرآنية التي اختلف في الباء الواقعة فيها، أهي صلة مؤكدة أم لا؟

وها أنا ذا أسوق بعضها لتوضيح ذلك على النحو التالي:

١- قوله تعالى: "وباءُوا بغضبٍ مِنَ اللَّهِ"[2].

قوله (بغضب) عند من قال: إن (باء) بمعنى رجع، تكون الباء للحال، أي مصحوبين بغضب. ومن قال: إن (باء) بمعنى استحق، فالباء صلة، نحو: لا يقرأن بالسور، أي: استحقوا غضبًا، فعلى القول الأول تتعلق بمحذوف، وعلى الثاني لا تتعلق[3].

نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٧، والجنى الداني ص٥٥، وجواهر الأدب ص ٥٤، والدرر ١٢٨/٢، وشرح شواهد المغني ٣٣٩/١، وهمع الهوامع ١٢٧/١، والمعجم المفصل ٢٨٢/٨، وحاشية الصبان ٣٣٢/٢.

(١) والبيت من الكامل. انظره في: ديوان الأخطل ص ١٩٥، وشرح التصريح ١٩٨/٢ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٩.

(٢) البقرة: آية ٦١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٩٨/١، وزاد المسير ٩١/١، والتفسير الكبير ٩٣/٣، ٩٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- وقوله تعالى: "فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ" [١].

الباء في (بمثل) متعلقة بقوله: (فاعتدوا عليه)، والمعنى: بعقوبة مثل جناية اعتدائه. وقيل: الباء زائدة، أي: مثل اعتدائه، وهو نعت لمصدر محذوف، أي: اعتداءً مماثلاً لاعتدائه [٢].

٣- وقوله: "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ" [٣].

قوله: (المطلقات) مبتدأ، و (يتربصن) خبر عن المبتدأ، وصورته صورة الخبر، وهو أمر من حيث المعنى، وقيل: هو أمر لفظاً ومعنى على إضمار اللام، أي: ليتربصن وهذا على رأى الكوفيين.

والباء في قوله: (بأنفسهن) للسبب، متعلقة بالفعل، أي من أجل أنفسهم، وسوّغ ذلك الأنفس، أو زائدة للتوكيد، والمعنى: يتربصن أنفسهم، كما تقول: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، أي: نفسه وعينه [٤].

٤- وقوله تعالى: "وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا" [٥].

اختلف العلماء في الباء، فقال ابن كيسان: هي زائدة، أي: جزاء سيئة مثلها، كما قال: "وجزآءُ سيِّئةٍ سيِّئةٌ مِثْلُها" [٦]، وقيل: ليست بزائدة، والتقدير: مقدر بمثلها، أو مستقر بمثلها.

---

(١) البقرة: آية ١٩٤.

(٢) انظر: البحر المحيط ٧٩/٢، والقرطبي ٣٥٧/٢، ٣٥٨.

(٣) البقرة: آية ٢٢٨.

(٤) البحر المحيط ١٩٦/٢، وفتح القدير ٢٣٤/١ - ٢٣٦، والتفسير الكبير ٧٣/٦ - ٧٦.

(٥) يونس: آية ٢٧.

(٦) الشورى: آية ٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالجمهور لا يجيز زيادة في الخبر الموجب أصلاً، ولا يثبتون سماعه، وجعلها الأخفش من زيادة الباء، وقد رأى ابن يعيش أن الأولى تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر [١].

٥- وقوله: "قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ" [٢].

قرأ زيد بن علي: "تَذْهبوُا به" من (أَذْهَبَ) رباعيًا، ويخرّج على زيادة الباء في (به) [٣]، كما خرّج بعضهم "تَنبُتُ بِالدَّهْنِ" [٤]. في قراءة من ضم التاء وكسر الباء [٥]، أي: تنبت بالدهن وتذهبوه[٦].

٦- وقوله: "وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ" [٧].

الباء في (بجذع) زائدة للتأكيد، كقوله: "وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" [٨]، كما يقال: ألقى بيده، أي: ألقى يده [٩].

ض

---

[١] انظر: البحر المحيط ١٥٠/٥، وشرح ابن يعيش ٢٣/٨.

[٢] يوسف: آية ١٣.

[٣] انظر: المبسوط ص ٢٤٩، ومعجم القراءات ١٩٩/٤..

[٤] المؤمنون: آية ٢٠.

[٥] وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، و(تنبت) مضارع (أنبت) بمعنى نبت، فيكون لازمًا، وقيل: معدى بالهمزة، و(بالدهن) مفعوله، والباء زائدة، أو حال، والمفعول محذوف، أي: تنبت زيتونها أو جناها ومعه الدهن. انظر: المبسوط ص ٣١١، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٠٣، ومعجم القراءات ١٦٠/٦.

[٦] البحر المحيط ٢٨٧/٥.

[٧] مريم: آية ٢٥.

[٨] البقرة: آية ١٩٥.

[٩] انظر: البحر المحيط ١٧٣/٦، ١٧٤، وروح المعاني ٨٤/١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧- وقوله: "فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ، بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ" [١].

الظاهر: تعلق (بأيكمُ المفتونُ) بما قبله، وقال المازني: تمّ الكلام في قوله: "ويبصرون" ثم استأنف قوله: "بأيكم المفتون"، فيكون قوله: "بأيكم المفتون" استفهامًا يراد به التردد بين الأمرين، ومعلوم نفي الحكم عن أحدهما، ويعينه الوجود، وهو المؤمن، ليس بمفتون ولا به فتون.

وقال قتادة وأبو عبيدة معمر: الباء زائدة، والمعنى: أيكم المفتون؟ وزيدت الباء في المبتدأ، كما زيدتْ في قوله: بحسبك درهم، أي: حسبك.

وقال الحسن والضحّاك والأخفش: الباء ليست بزائدة، والمفتون بمعنى الفتنة وقال مجاهد والفراء: الباء بمعنى (في)، أي: في أي فريق منكم النوع المفتون [٢]؟.

ثانيًا: زيادة (مِنْ):

(منْ) لا تكون إلا حرفًا خافضًا، وتكون زائدة وغير زائدة.

فأما الزائدة: فتفيد التنصيص على العموم وتوكيده، وتدخل على لفظة صيغتها العموم، مثل: أحد، وديار.

وتزاد بشروط [٣]:

---

[١] القلم: ٥، ٦.

[٢] البحر المحيط ٣٠٣/٨، والكشاف ٥٩٠/٤، والتفسير الكبير ٧٢/٣٠، ٧٣، والقرطبي ٢٢٩/١٨، وروح المعاني ٢٥/٢٩، وفتح القدير ٣١٩/٥.

[٣] تنظر هذه الشروط في: المفصل ص٣٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/٣ - ١٣٨، وأوضح المسالك ٢٣/٣ - ٢٦، وأسرار العربية ص٢٣٤، ٢٣٥، وشرح الرضى على الكافية ١١/٦ ومغني اللبيب (دار الفكر) ص٤٢٤ - ٤٢٨، وهمع الهوامع ٤٦٣/٢ - ٤٦٥، وحاشية الصبان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل)، نحو: ما رأيتُ من أحدٍ، ولا تضربْ من أحدٍ، وهل ضربتَ من أحدٍ؟

٢- أن يكون المجرور بها نكرة.

٣- أن يكون المجرور بها فاعلاً، نحو: ما جاءني من أحدٍ، أو مفعولاً به نحو: "هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ" [١]، وبشرط ألا يكون المفعول الثاني أو الثالث.

أو يكون مبتدأ نحو: "هلْ منْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ" [٢]، أو نائب فاعل، أو مفعولاً مطلقًا.

وأكثر النحويين لم يشترطوا هذا الشرط، كما أنها لا تزاد في الإثبات إلا في تمييز (كم) الخبرية المفصول عنها بفعل متعد، نحو: "كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ" [٣].

ويمتنع العطف بـ (لكن)، أو بـ(بل) حيث زيدت، فلا يصحّ أن تقول: ما جاءني من رجل بل رجلين.

وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه.

أما الأخفش فقد ذهب إلى عدم اشتراط الشرطين معًا، وهما: النفي وشبهه، وكون المجرور بها نكرة؛ استدلالاً بقوله تعالى: "يَغْفِرْ لَكُمْ

٢/٣١٥، ٣١٤.

(١) الملك: آية: ٣.

(٢) فاطر: آية: ٣.

(٣) الدخان: آية ٢٥. ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣/٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مَن ذُنُوبِكُم"[١]. قولهم: قد كان من مطر [٢].

وقد وافق الكسائيُّ وهشامُ الأخفشَ في عدم اشتراط الشرطين معًا.

وقد رد بعض النحاة ما استشهد به الكوفيون والأخفش، ومنهم: عماد الدين إسماعيل الأيوبي[٣]، وابن الحاجب[٤]، والرضي[٥]، والصبان[٦]، حيث قالوا: "الجواب: أن (من) تبعيضية، أو بيانية لمحذوف، أي قد كان شيء من مطر.

واعترض: أن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل، لاسيما إذا كان الموصوف فاعلاً.

وأجيب ـ أيضا ـ : بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل، والتقدير: كان هو، أي: كائن من جنس المطر، والظرف مستقر حال من الضمير، وبأنَ زيادتها في ذلك حكاية، كأنه سئل: هل كان من مطر؟ فأجيب بذلك، على سبيل حكاية السؤال، كما قالوا: دعنا من تمرتان.

وأجيب ـ أيضا ـ بأن (من) في الآية الكريمة للتبعيض، ولا ينافيه قوله تعالى: "إنَ اللّه يغفرُ الذنوب جميعا" [٧]، لأن الذنوب في الأول

---

(١) الأحقاف: آية ٣١، ونوح: آية ٤.
(٢) شرح الرضى على الكافية ١١/٦.
(٣) الكناش ٧٥/٢.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٣/٢.
(٥) شرح الرضى على الكافية ١١/٦.
(٦) حاشية الصبان ٣٣٢/٢.
(٧) الزمر: آية ٥٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذنوب أمة نوح عليه السلام، وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام، على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية.

وقال أبو البركات الأنباري معقبًا على القول بأن (مِن) زائدة: "وما استدل به لا حجة له فيه، لأن (من) ليست زائدة، فهي للتبعيض"[1].

وقال أيضًا: "أما قوله تعالى: "يُكَفِّرَ عَنكُم سَيِّئَاتِكُم" [2]. فـ (مِن) فيه للتبعيض لا زائدة؛ لأن من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات أو إخفائها وإتيانها للفقراء، وهي مظالم العباد، وأمّا قوله تعالى: "يَغُضُّوا مِن أبصارهم"[3]، فـ (من) فيه أيضا للتبعيض؛ لأنهم إنما أمروا أن يغضوا أبصارهم عمّا حرّم عليهم لا عمّا أحلّ لهم، فدل على أنها للتبعيض وليست زائدة" [4].

والذي يبدو لي ــ كما ذكر بعض النحاة ــ أن (من) هنا ليست زائدة لقوة عللهم وحججهم وما ردوا به على غيرهم.

وقد ذكر أبو بكر بن السّراج أن (من) تكون زائدة، وقد دخلت على ما هو مستغن من الكلام، إلا أنها تجرّ لأنها حرف إضافة، نحو: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقوله عز وجل: "أن يُنَزَّلَ عَلَيكُم مِّن خَيرٍ مِّن رَّبِّكُم"[5]، إنما هو: خير، ولكنها توكيد، وكذلك: ما ضربتُ

---

(١) انظر: أسرار العربية ص٢٣٤.
(٢) البقرة: آية ٢٧١.
(٣) النور: آية ٣٠.
(٤) أسرار العربية ص ٢٣٥.
(٥) البقرة: آية ١٠٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من رجلٍ، إنما هو: ما ضربتُ رجلاً[١].

ويقول الزّجاج: "وموضع (من خير) رفع، والمعنى: ما يود الذين كفروا والمشركون أن ينزل عليكم خير من ربكم، ولو كان هذا في الكلام لجاز: ولا المشركون، ولكن المصحف لا يخالف، والأجود ما ثبت في المصحف، ودخول (منْ) هنا على جهة التوكيد والزيادة، كما في: ما جاءني من أحدٍ، وما جاءني أحدٌ" [٢].

وقال سيبويه: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجرّ؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني رجل، وما رأيتُ من أحدٍ، ولو أخرجت (منْ) كان الكلام حسنًا، ولكنه آكد بـ (منْ)؛ لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس" [٣].

فذكر سيبويه قوله: "بأن هذا موضع تبعيض" بعد تمثيله بـ (ما أتاني من رجل).

عقب عليه ابن مالك بقوله: "وهذا غير مرضى" [٤]، ثم علل لذلك بقوله: "لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض، وإنما المقصود بزيادة (منْ) في نحو: ما أتاني من رجلٍ: جعل المجرور بها في العموم، وإنما تكون للتبعيض إذا لم يقصد عموم، وحسن في موضعها (بعض)،

---

(١) الأصول ١/ ٤١٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٨٩.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٥، ١٣٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نحو: "وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ"[١].

وأنا أؤيّد ما ذكره ابن مالك، وأنّ سيبويه قد جانبه الصواب في هذا، لقوّة الحجة التي ساقها ابنُ مالك ردًا على كلام سيبويه.

ومن الآيات القرآنية الكريمة التي وردت فيها (مِنْ) صلة زائدة في الفاعل أيضًا:

١- قوله تعالى: "لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَاهُم مِّن نَّذِيرٍ" [٢]، فـ (مِن) صلة مؤكدة في الفاعل[٣].

٢- وقوله: "مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ" [٤].

ويقول السمين الحلبي: "يكون" تامة، و "من نجوى" فاعلها، و(من) زائدة فيه، و(نجوى) في الأصل مصدر، فيجوز أن يكون باقيًا على أصله، ويكون مضافا لفاعله، أي: ما يوجدُ من تناجي ثلاثةٍ، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: من ذوي نجوى" [٥].

٣- وقوله تعالى: "مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ" [٦].

فـ (من) صلة زائدة في الفاعل، ولم تلحق التاء الفعل وإن كان الفاعل مؤنثًا، وهو فصيح، والتأنيث كقوله: "مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا" [٧]، "وما

---

[١] البقرة: آية ٨. انظر: المصدر السابق ١٣٦/٣.
[٢] السجدة: آية ٣.
[٣] الدر المصون ٧٩/٩.
[٤] المجادلة: آية ٧.
[٥] الدر المصون ٢٦٨/١.
[٦] التغابن: آية ١١.
[٧] سورة الحجر: آية ٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تأتيهم مَنْ آيةٍ"[١].

ثالثًا: زيادة اللام:

إن اللام الزائدة تفيد التوكيد، وهي أنواع [٢]:

١- اللام المعترضة بين لفعل المتعدّي ومفعوله، كقول ابن ميادة:

ومَلكتَ ما بيْنَ العراقِ ويثربٍ ... مُلكًا أجارَ لمُسْلمٍ ومُعاهدِ[٣]

٢- اللام المعترضة بين المتضايفين، كقول الشاعر:

يا بؤسَ للحربِ التي ... وضعتْ أراهطَ فاستراحُوا[٤]

والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص.

وكذلك: (لا أبَا لك)، حيث إنها عبارة يراد بها المبالغة في المدح، وكأن الممدوح ليس له أبٌ يرعاه سوى الله سبحانه، فهو عصاميّ اعتمد

---

[١] سورة الأنعام: آية ٤ . انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ١١٤/١٠، والبحر المحيط ٢٧٨/٨.

[٢] انظر هذه الأنواع في: في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢/ ٨٥٧، ٨٥٨، وشرح الرضي على الكافية ٣١/٦، ٣٢، والتسهيل ص١٤٥، وحاشية الصبان ٢/ ٣٢١، ٣٢٢، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٣، ١٤، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص٣٣٢، ٣٣٣، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ١٤٩، وهمع الهوامع ٤٥٥/٢، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي ص٢٥٠.

[٣] البيت من الكامل، وهو لابن ميادة في الأغاني ٢/ ٢٨٨، والدرر ١٧٠/٤، ١٠٥/٦، وشرح شواهد المغني ٥٨٠/٢.

[٤] البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك. انظره في: خزانة الأدب ٤٦٨/١، وشرح شواهد المغنى ص ٥٨٢ وارتشاف الضرب ١٧٠٩/٤، وهمع الهوامع ٤٥٥/٢، والأصول ٤٠٦/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على ذاته في حياته، وليس على والده، واختلف في إعرابها على النحو التالي:

(لا) نافية للجنس، (أبا) اسم (لا) مبنى على الألف على لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف دائمًا، (لك) جار ومجرور في محل رفع خبرها.

ورأى بعض النحاة ومنهم ابن هشام أن (أبَا) اسم (لا) وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه والخبر محذوف[1].

٣- زائدة في خبر (لكنّ)، نحو: ولكنّ الأمر لشديدٌ.

٤- زيادة في فاعل اسم الفعل، كقوله تعالى: "هيْهَاتَ هيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ"[2].

وقد استدل المبرد على زيادتها في المفعول بقوله تعالى: "إن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ" [3]. قال: "عبرت الرؤيا" [4]، وكذلك استدل بقوله تعالى: "قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم" [5].

وبمذهب المبرد أخذ الزمخشري [6]، وعمادُ الدين أبو الفداء

---

[1] انظر: الأصول ١/ ٤٠٦، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي ص ٢٥٩.

[2] المؤمنون: آية ٣٦.

[3] يوسف آية ٤٣.

[4] المقتضب ١٤٠/٤، وإملاء ما من به الرحمن ٤٩/٢.

[5] النمل: آية ٧٢. وانظر: المصدرين السابقين.

[6] المفصل ص٣٨٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إسماعيلُ ابنُ الأفضل الأيوبي [١]، وغيرهما.

وقد ردّ ابن أبي الربيع ما ذكره المبردُ وأخذ به بعضُ النحاة بقوله [٢]: "الجواب: أمّا قولهُ تعالى: "إن كُنتُمْ للرّؤيا تَعْبُرُونَ" فليس فيه دليل على صحّة قوله، إنما يكون دليلاً لو جاء مؤخرًا، وأمّا مع التقديم فليس فيه دليل، لأن كل مفعول إذا تقدم جاز أن تأتي باللاّم، وأن تأتي بغير اللام، فنقول: ضربت زيدًا، وقتلت عمرًا، ولا يجوز غير ذلك. فإذا قدمت المفعول قلت: لزيدٍ ضربتُ، ولعمروٍ قتلتُ، ويجوز: زيدًا ضربتُ، وعمرًا قتلتُ، وإنما كان كذلك لأن العامل إذا تأخر عن معموله ضعف عن العمل فيه، فوصل إليه باللام، وهذا ممّا استُدلَّ به على أن العامل إذا تأخر ضعف ... وأما قوله تعالى: "قُلْ عَسَى أن يكُون ردف لكُم"[٣]. فضُمّن (ردف) معنى الوصول [٤]، أو ما أشبهه مما يتعدى باللام، وهذا أولى من أن يدعى زيادة الحرف؛ لأن الزيادة خروج عن القياس، فلا يقال: ما أمكن البقاء، على القياس، والتضمين قد ورد في كلام العرب كثيرًا اهـ.

كما ردّ مذهب المبرد ــ أيضا ــ ابنُ هشام في كتابه مغني اللبيب ص ٢٨٥.

---

(١) انظر: الكناش ٢/ ٧٧. وفيه: "وأما اللام فستعمل زائدة، كقوله تعالى: "قُلْ عسى أن يكون ردف لكم" أي: ردفكم.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٥٨. وانظر: همع الهوامع ٤٥٥/٢.

(٣) النمل: آية ٧٢.

(٤) وفي أوضح المسالك ٣/ ٢٩: "فالظاهر أنه - أي: ردف - ضمن معنى اقترب، فهو مثل قوله تعالى: "اقْتَرَبَ لِلناس حِسَابُهُمْ" (الأنبياء: آية١).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد أشار الرضى إلى أن اللام صلة زائدة في قوله تعالى: "وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت" [١]، لقوله تعالى: "ولقد بوأنا بني إسرائيل" [٢].

ويقول ابن مالك: "ولا تزاد إلا مع مفعول به، بشرط أن يكون عامله متعديًا إلى واحد، فإن كان زيادتها لتقوية عامل ضعيف بالتأخر، نحو: إن كُنتُمْ لِلرؤيا تَعْبُرُونَ"[٣]، أو بكونه فرعًا في العمل، نحو: "إنّ ربك فعّالٌ لما يُريدُ" [٤]، جاز القياس على ما سمع منها، وإن كانت بخلاف ذلك قصرت على السماع، نحو: "ردف لكم" [٥].أ هـ.

وقد أشار إلى قلة الزيادة ابنُ الحاجب، حيث قال: "وقد تكون زائدة في مثل قوله تعالى: "ردف لكم" وهو قليل" [٦].

ومن الآيات القرآنية الكريمة التي وردت اللاّم فيها محتملة أن تكون صلة مؤكدة أيضًا:

١- قوله تعالى: "وإذْ بوأْنَا لإبْرَاهيمَ مكَانَ الْبَيْتِ" [٧].

قيل: اللاّم زائدة في قوله "لإبراهيم"، أي: بوأنا إبراهيم مكان البيت، أي: جعلناه يبوء إليه، أي يرجع إليه للعمارة والعبادة، وقيل:

---

[١] الحج: آية ٢٦.
[٢] يونس: آية ٩٣. انظر: شرح الرضى ٦/ ٣١.
[٣] يوسف: ٤٣.
[٤] هود: آية ١٠٧.
[٥] النمل: آية ٧٢. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٨، وهمع الهوامع ٤٥٥/٢.
[٦] انظر الإيضاح ١٤٩/٢.
[٧] الحج: آية ٢٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مفعول (بوأنا) محذوف، والتقدير: بوأنا الناس، واللام لام العلة، أي لأجل إبراهيم؛ كرامة له[١].

٢- وقوله تعالى: "وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ" [٢].

(بحمدك): في موضع الحال، والباء فيه للحال، أي نسبح ملتبسين بحمدك، وقيل: الباء للسبب، أي بسبب حمدك .. واللام في (لك) صلة، أي نقدسك، وقيل: لام العلة متعلقة بـ (نقدس)، قيل: أو بـ (نسبح)، وقيل: معدية للفعل، وقيل: للبيان، كاللام بعد (سقيا لك) [٣].

٣- وقوله تعالى: "وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ" [٤].

اللام في (ليوسف) حرف صلة، أي مكنا يوسف، ويجوز أن يكون المفعول محذوفًا، أي مكنا له الأمور، فلا تكون اللام زائدة [٥].

٤- وقوله: "هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ" [٦].

قوله: (لما): اللام صلة، و(ما) فاعل أي: بعُد ما توعدون من البعث، وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، والتقدير: بعُد التصديقُ لما توعدون، فاللام للتبيين[٧].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٦/ ٣٣٧، وروح المعاني ١٤١/١٧.

(٢) البقرة: آية ٣٠.

(٣) البحر المحيط ٢٩١/١، ٢٩٢، وفتح القدير ٦٣/١، وروح المعاني ٢٢٢/١، ٢٢٣.

(٤) يوسف: آية ٥٦.

(٥) روح المعاني ٦/١٣.

(٦) المؤمنون: آية ٣٦.

(٧) انظر: التبيان ٩٥٤/٢، وإعراب القرآن للدعاس ٣٣٠/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥- وقوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [١].

اللام في (له): للتعليل أو حرف صلة مؤكد، أو بمعنى (إلى)[٢].

٦- وقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ [٣].

اللام: في (لقومكما) صلة، أو: حال من البيوت [٤].

رابعًا: زيادة الكاف:

تكون الكاف حرف جرّ تجر الاسم، ولا تجر الضمير، وتكون أصليّة وزائدة، وأشهر معانيها أربعة [٥].

١- التشبيه، نحو: الأماني الخادعة كالسراب.

٢- التعليل، وأكثر ما يكون ذلك إذا اتصلت بها (ما) الزائدة الكافة، أو (ما) المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [٦]، أي بسبب هدايته إياكم، وقوله: ﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [٧]، أي بسبب تربيتهما إيّاى.

---

[١] الأعراف: آية ٢٠٤.

[٢] تنوير المقياس ص١٤٤.

[٣] يونس: ٨٧.

[٤] تفسير الطبري ١٥٣/١١، وروح المعاني ١٧/١١.

[٥] تنظر هذه المعاني في: اللمع ص٧٥، والجنى الداني ص٧٩، واللمحة ص ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٧٩٠/٢، والتصريح ٦٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٦/٣، ونحو اللغة العربية ص ٧٦٩، ٧٧٠، والأصول ٤٣٧/١، ٤٣٨، والمقتضب ١٤١/٤، والمعجم الوافي ص٢٣٤، ٢٣٥.

[٦] البقرة: من الآية ١٩٨.

[٧] الإسراء: من الآية ٢٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله سبحانه: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ [١]، أي: ليس شيء مثله، فـ (مثل) خبر (ليس) مقدم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد[٢].

وقد تتصل (ما) الزائدة بالكاف فتكفها عن العمل (الجرّ)، وتزيل اختصاصها بالأسماء، فتدخل على الفعل الماضي، نحو: محمدٌ مجتهدٌ كما كان أخوه.

ض

وعلى المضارع، كقول رؤبة العجاج:

وَشَخَصَتْ أَبْصَارُهُمْ وَأَجْذَمُوا ... لا تَشْتُمِ النَّاسَ كما لا تُشْتَمُ

وعلى الجملة الاسمية، كقول زياد الأعجم:

وتنصر مولانا ونعلم أنَّه ... كما النَّاسُ مجرومٌ عليه وجارمُ[٣]

٤- الاستعلاء، كـ (خير) جوابًا لمن قال: كيف أصبحت؟ ومنه: كن كما أنت، أي: على ما أنت [٤].

---

[١] الشورى: من الآية ١١.

[٢] انظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي ص ٣، ٤، واللمع ص٧٥، وابن عقيل ٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٩٠/٢.

[٣] البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة في سمط اللآلئ ص ٧٤٩، والدرر ٢١٠/٤، وشرح شواهد المغني ٢٠٢/١، ٥٠٠، ٧٢٥/٢، ٧٧٨، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٣، والمؤتلف والمختلف ص ٦٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣/٣، وخزانة الأدب ٢٠٧/١٠، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢، والدرر ٨١/٦، وابن عقيل ص٣٧١، ومغني اللبيب ٦٥/١، وهمع الهوامع ٣٨/٢، ١٣٠، والدر المصون ٣٣٣/٢.

[٤] نحو اللغة العربية ص ٧٦٩، والمعجم الوافي ص ٢٣٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد دلل ابن السَراج في الأصول [١]، على حرفية الكاف: بمجيئها زائدة، وأن الأسماء لا تقع موقع الزوائد، إنما تزاد الحروف، وقد مثل بقوله سبحانه: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" [٢]، فالكاف زائدة؛ لأنه لم يثبت له مثلاً، تبارك وتعالى عن ذلك، وأن المعنى: "ليس مثله شيء" اهـ.

إذن الكاف في (كمثله) صلة مؤكدة، لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها حرف، ولكن موضع (كمثله) موضع نصب، والتقدير: ليس مثله شيء [٣].

وتقول العرب: مثلك لا يفعل كذا، يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان منفيًا عن الشخص، وهو من باب المبالغة، فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء، ويحتمل أن يراد بالمثل الصفة، وذلك سائغ، فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء ومن الصفات التي لغيره، وهذا محمل سهل، والوجه الأول أغوص[٤].

أما قوله تعالى: "إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ [٥]، فالكاف للتشبيه أو زائدة [٦].

---

(١) الأصول ١/ ٤٣٧، ٤٣٨.
(٢) الشورى: من الآية ١١.
(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٥١، وبحر العلوم ٢٣٨/٣،
(٤) المقتضب ٤/ ١٤٠.
(٥) آل عمران: من الآية ٥٩.
(٦) انظر البحر المحيط ٣/ ١٨٤، وتفسير أبي السعود ٢/ ٤٥ والفواتح الإلهية ١١١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى أبو حيان أن المثل في قوله تعالى: "مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ" [١]، هو الصفة، وتقدير زيادة الكاف، أو زيادة (مثل) قول بعيد [٢].

ويرى السمين الحلبي أن (ما) في (كما) من قوله تعالى: "وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ" [٣]، يجوز فيها وجهان [٤]:

"أحدهما: أن تكون مصدرية، تتكون مع ما بعدها في محل جر بالكاف، أي: كهدايته.

والثاني، وبه قال الزمخشري: أن تكون كافة للكاف عن العمل، فلا يكون للجملة التي بعدها محلّ من الإعراب، بل إن وقع بعدها اسم رفع على الابتداء، كقول الشاعر:

وتنصرُ مولانا ونعلمُ أنّه كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارمُ

وقد منع بعض النحاة كون (ما) كافة للكاف، وهو محجوج بما تقدم" أ هـ.

فالسمين الحلبي ينقل عن الزمخشري قوله بأن (ما) كافة للكاف عن العمل.

وحينما رجعتُ إلى الكشاف وجدت أن صاحبه يرى جواز الوجهين: كون (ما) مصدرية، وكونها كافة، وأن المعنى: واذكروه ذكرًا حسنًا كما هداكم هداية حسنة، واذكروه كما علمكم كيف تذكرونه، لا

---

[١] البقرة: من الآية ٢٦٧.

[٢] البحر المحيط ٢/ ٣٠٣.

[٣] البقرة: من الآية ١٩٨.

[٤] الدر المصون ٢/ ٣٣٢، ٣٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعدلوا عنه، (وإن كنتم من قبله) أي من قبل الهدى لمن الضالين الجاهلين [١].

أما (الكاف) فهي في موضع نصب على الحال من فاعل (اذكروا)، تقديره فاذكروه مُشْبِهين لكم حين هداكم، ولابدَ من تقدير حذف مضاف، لأن الجنة لا تُشبهُ الْحَدَثَ [٢].

ويجوز أن تكون الكاف في موضع نصب نعتًا لمصدر محذوف، أي واذكروه ذكرًا مثل هدايته إياكم [٣].

وقيل: إن الكاف هنا بمعنى (على)، كقوله تعالى: "وَلِتُكَبِّرُواْ اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ" [٤].

---

[١] الكشاف ١/ ٢٤٦، ٢٤٧.

[٢] التبيان ١٦٣/١، والدر المصون ٣٣٣/٢.

[٣] انظر: التبيان ١/ ١٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٧٣.

[٤] البقرة: آية ١٨٥. انظر: الدر المصون ٢/ ٣٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

حروف الجر الشبيهة بالزائدة

أولاً: زيادة (لعلَ)

ثانيًا: زيادة (رُبَّ):

- زيادة (ما) بعدها.
- لغاتها.
- الفرق بين (رُبَّ) وغيرها من حروف الجرَ.
- أهم أحكامها النحوية.
- وجوه استعمالها.
- القول باسميتها.
- حذفها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

حروف الجرّ الشبيهة بالزّائدة

أولاً: زيادة (لعلّ):

(لعلّ) حرف جر شبيه بالزائد في لغة عقيل نحو: لَعلَ الامتحانَ مؤجل، ومعناه الترجي أو التوقع، وأنَ مجروره في محل رفع مبتدأ [١]، ومنه قول كعب بن سعد الغنويّ:

فقلت: ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً ... لعلَ أبي المغوارِ منكَ قريبُ [٢]

ومنه قول الشاعر أيضًا:

لعلَ اللهِ فضلكم عليناً ... بشيءٍ أنَ أمَكمُ شريمُ [٣]

---

[١] انظر: شرح الأشموني ٦١/٢، وشرح التصريح ٦٣١/١، ونحو اللغة العربية ص ٧٧٣.

[٢] والبيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠، والدرر ١٧٤/٤، وسر صناعة الإعراب ص٤٠٧، وشرح شواهد المغني ص ٦٩١، ولسان العرب (علل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٧، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٥، وشرح الأشموني ٥٦/٢، ومغني اللبيب ص ٢٨٦، ٤٤١، وأوضح المسالك ٦/٣، وهمع الهوامع ٣٣/٢.

[٣] البيت من الوافر.

والشريم: هي المرأة المفضاة التي اختلط مسلكاها.

والمعنى: آمل أن يكون الله ـ سبحانه وتعالى ـ فضلكم علينا وأكرمكم؛ لأن أمكم ـ أو بكون أمكم ـ بهذه الحالة، قد اختلط قبلها بدبرها، وفي هذا تهكم واستهزاء، فهو أسلوب ذم في معرض المدح، وذلك باستعماله (فضلكم)، حيث أوهم أنه يمدح في حين أنه يريد الذم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فـ (لعلّ) حرف جر شبيه بالزائد يفيد الترجي، ولفظ الجلالة مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وجملة (فضلكم) في محلّ رفع خبر المبتدأ، وجملة (أن أمكم شريمُ) المؤولة بمصدر في محلّ جرّ بدل من (شيء).

ويكون لعلّ أيضًا من أخوات (إنّ) فينصب الاسم ويرفع الخبر. ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط، وأن لامه الأولى أصلية وهو مذهب الكوفيين وقيل: هو حرف مركب، وأنّ لامه الأولى لام ابتداء. وذهب البصريون إلى أن لامه الأولى زائدة [1].

واحتج الكوفيون بأنّ اللاّم الأولى أصليّة؛ لأن (لعلّ) حرف، وحروف الجرّ كلّها أصليّة؛ لأن حروف الزيادة (سألتمونيها) إنما تختص بالأسماء والأفعال، أمّا الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، فالألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، ولا يحكم عليها في (ما) و(لا) و(يا) بأنها زائدة أو منقلبة، بل يحكم عليها بأنها أصليّة، لأن الحروف لا يدخلها ذلك، فدلّ على أنّ اللام أصليّة.

ويدلّ على زيادتها ــ أيضًا ــ أنّ اللام خاصّة لا تكاد تزاد فيما

والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٣، والجنى الداني ص ٥٨٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٣، وخزانة الأدب ٤٢٢/١٠، ورصف المباني ص٣٧٥، وشرح التصريح ٢/٢، وشرح ابن عقيل ص٣٥١، وشرح قطر الندي ص ٢٤٩، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣، والمعجم المفصل ٢٣٩/٧، وشرح الأشموني ٦٢/١.

[1] انظر: الجني الداني ص ٥٧٩، والإنصاف ١٧٧/١ (المسألة ٢٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يجوز فيه الزيادة إلا شاذًا، نحو: زَيْدَلٍ وعَبْدَلٍ في كلمات معدودة، فإذا كانت اللاّم لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا عن طريق الشذوذ، فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة والاحتمال؟

أمّا حجّة البصريين فباستعمال (لعلّ) ــ أحيانًا ــ عارية عن اللام، كقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا ... يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا[1]

أراد: لعلّ.

وقول الآخر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا ... تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا[2]

وقد ردّ الكوفيون حجّة البصريون بقولهم: "إنّما حذفت اللام من (لعلّ) كثيرًا في أشعارهم؛ لكثرتها في استعمالهم؛ ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة، فقالوا: لعلّ، ولعنّ، ولعلْن، ولغنّ، ورعنّ، وعنّ، وغنّ، ولغلّ، وغلّ، فلمّا كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال، وكان حذف اللام أولى من العين؛ لأنه لو حذفت العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاثة لامات، فيؤدى ذلك إلى الاستثقال؛ لاجتماع الأمثال.

وقد صحّح الأنباريّ في إنصافه ما ذهب إليه الكوفيون [3].

---

(1) البيت من الطويل، وهو لسعد بن نافع الطائي في الإنصاف ١٧٧/١ (المسألة ٢٦)، ولسان العرب (لعل)، والمعجم المفصل ٦٢/٧. ويروى أيضًا: (يتقدما) مكان (أتقدما).

(2) البيت من مشطور الرجز، وقد أنشده ابن جني في الخصائص ٣١٦/١، وابن منظور في اللسان (علل)، والشيخ خالد في شرح التصريح ٦٣١/١، والأنباري في الإنصاف ١٧٨/١.

(3) انظر: الإنصاف ١/ ١٧٧ ـ ١٨١ (المسألة ٢٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويبدو لي أن هذا الرأي — رأى الكوفيين — هو الراجح لقوته وسلامته ممّا وجه إلى البصريين من اعتراضات ونقدات.

ثانيًا: زيادة (ربَّ):

ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدّد الآراء فيه، واضطراب المذاهب النحويّة واللغويّة في أحكامه ونواحيه المختلفة، التي منها: معناه، وحرفيته، وزيادته، وحذفه، ووجوهه، وتعلّقه بعامل، أو عدم تعلّقه، ونوع الفعل الذي يقع بعده، والجملة التي يوصف بها مجروره .. وغير ذلك من أحكامه، وآراء النحاة في ذلك[1].

وكان من أثر هذا الاضطراب قديمًا وحديثًا الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق وبالصحّة عند فريق آخر، وبالتأويل والتقدير عند ثالث، وهذا يقتضينا أن نستخلص أرجح الآراء وأفضلها بأناة وحسن تقدير، وذلك على النحو التالي:

أولاً: معناها:

إنّ معناها قد يكون التكثير، وقد يكون التقليل، وكلاهما لابدّ فيه من القرينة التي توجّه الذهن إليه، فالقرينة اللفظية أو الحالية هي التي تعيّن المراد منها، فليس معناها التقليل دائمًا خلافًا للأكثرية، ولا التكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلاً:

فمن الأول قوله تعالى: "رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ"[2].

ومن الثاني قول الشاعر:

---

(١) النحو الوافي ٢/ ٥٢٢.

(٢) الحجر: آية ٢. انظر: مغني اللبيب ص١٧٩، وهمع الهوامع ٤٣٢/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ألا ربَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يلده أبوان[1]

وفي النشر ٣٠١/٢: "رُبَّ حرف معناها في المشهور التقليل، لا التكثير، خلافًا لزاعمه".

وفي التبيان ٧٧٦/٢: "وأصل (رُبَّ) أن يقع للتقليل".

ثانيًا: زيادة (ما) بعدها:

وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفَّها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وأن يكون الفعل ماضيًا لفظًا ومعنى، كقول الشاعر:

ربَّما أوفيتُ في علمٍ ترفعَنْ ثوبي شمالاتُ[2]

ض

(*) البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ١٨/٢، والكتاب ٢٦٦/٢، وخزانة الأدب ٣٨١/٢، والدرر ١٧٣/١، وشرح شواهد المغني ٣٩٨/١، والمقاصد النحوية ٣٥٤/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩/١، وأوضح المسالك ٥١/٣، والجنى الداني ص ٤٤١، والخصائص ٣٣٣/٢ والدرر ١١٩/٤، ورصف المباني ص ١٨٩، وشرح المفصل ٤٨/٤، ١٢٦/٩، وهمع الهوامع ٤٣٢/٢ والمعجم المفصل ١٩٨/٨.

(*) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش.

وأوفيت: أي نزلت، علم: جبل، شمالات: جمع شمال، وهي ريح تهب من ناحية القطب الشمالي.

والمعنى: كثيرًا ما أنزل على الجبال العالية في مهبّ الرياح العاتية، متحملا المصاعب لأرقب الأعداء، فهو يفتخر بأنه يرقب الطليعة بنفسه، متحملا المشاقّ، ولا يعتمد على غيره في المراقبة.

انظره في: الأزهية ص٩٤، ٢٦٥، وخزانة الأدب ٤٠٤/١، والأغاني ٢٥٧/١٥، وشرح شواهد المغني ص٣٩٣، ولسان العرب (شيخ)،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن إعمالها قول الآخر:

رُبَّمَا ضَرْبةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ[1]

ومن دخولها على الاسمية قول أبي دؤاد:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[2]

(شمل)، والمقاصد النحوية ٣٤٤/٣، ورصف المباني ص ٣٣٥، والمقرب ٧٤/٢، وهمع الهوامع ٤٧٤/٢، ومغني اللبيب ص١٨٣.

(١) هذا البيت من الخفيف، وهو لعديّ الغسانيّ، وصقيل بمعنى مصقول، أي مجلوّ، (بُصْرَي) بلد بالشام كان بها سوق في الجاهلية، وذهب إليه النبي - صلى الله عليه وسلم - مع عمه للتجارة ورآه فيها بحيرا الراهب، و(الطعنة النجلاء): الواسعة البينة الاتساع.

والمعنى: كثيرًا ما استعملت سيفي للضرب، ورمحي للطعن في هذه الجهة استعمالاً مشرفًا.

والشاهد: (ربما ضربة): حيث جرت كلمة (ضربة) بـ (ربّ) مع دخول (ما) عليها.

انظره في: اللمحة ٢٦٠/١، ومغني اللبيب ص ١٨٣، وأوضح المسالك ٥٧/٣.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الأياديّ في ديوانه ص٣١٦.

والجامل: اسم جمع للإبل لا واحد له، وقيل: القطيع من الإبل مع رعاتها، المؤبل: المعدّ للقنية، عناجيج: جمع عنجوج كعصفور، وهي الخيل الجياد الطويلة الأعناق، المهار: جمع مهر، وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة.

والمعنى: أن الشاعر يفتخر بنفسه ويصفها بالجود والكرم وأنه لا يبخل على من يتصل به بأحسن ما عنده من الإبل المتخذة للقنية، والخيل الجياد التي معها أولادها.

انظر البيت في: الأزهية ص٩٤، وخزانة الأدب ٥٨٦/٩، ٥٨٨، والدرر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً، وإن (ما) في البيت نكرة موصوفة، و(الجامل) خبر لـــ (هو) محذوفًا، والجملة صفة لـــ (ما)[١].

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: "رُبَما يودّ الّذين كَفَروا لَوْ كانُوا مُسلِمين" [٢]، وقيل: هو مؤول بالماضي على حد قولـه تعالى: "ونُفِخَ في الصّور" [٣].

ثالثًا: لغاتها:

ورد في (رُبَّ) لغات عديدة تقارب العشرين، وهي كالتالي:

ضمّ الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة، ومع التجرّد منها، فهذه اثنتا عشرة لغة، والضمّ والفتح مع إسكان الباء، وضمّ الحرفين مع التشديد ومع التخفيف [٤].

١٢٤/٤، وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١، وشرح المفصل ٢٩/٨، والمقاصد النحوية ٣٢٨/٣، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٤٨، وأوضح المسالك ٧١/٣، وهمع الهوامع ٤٣٣/٢، وشرح التصريح ٢٢/٢، وتفسير الطبري ٦٠/١٧.

[١] مغني اللبيب ص١٨٣، والمعجم الوافي ص ١٧٣

[٢] سورة الحجر: آية ٢.

[٣] سورة الكهف: آية ٩٩.

[٤] انظر: مغنى اللبيب ص ١٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤٢٩، ٤٣٠، والنحو الوافي ٢/ ٥٢٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعًا: الفرق بين (رُبَّ) وغيرها من حروف الجر:

تخالف (رُبَّ) غيرها من حروف الجرّ من أربعة أوجه: (١)

الوجه الأول: أنها تقع في صدر الكلام، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام.

والوجه الثاني: أنها لا تعمل إلاّ في نكرة، أمّا حروف الجرّ فتعمل في النكرة والمعرفة.

والوجه الثالث: أنّه يلزم مجرورها الصفة، وحروف الجرّ لا يلزم مجرورها الصفة.

والوجه الرابع: أنه يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها، وهذا لا يلزم الحرف.

واختصاصها بهذه الأشياء لمعانٍ اختصت بها.

فأمّا كونها في صدر الكلام؛ فإنها لمّا كانت تدلّ على التقليل ـ وتقليل الشيء يقارب نفيه ـ أشبهت حروف النفي، وحروف النفي لها صدر الكلام.

وأما كونها لا تعمل إلاّ في النكرة؛ فلأنها لما كانت تدلّ على التقليل، والنكرة تدل على التكثير، وجب أن تختص بالنكرة التي تدلّ على التكثير؛ ليصحّ فيها التقليل.

وأما لزوم مجرورها الصفة؛ فجعلوا ذلك عوضًا عن حذف الفعل الذي يتعلّق به، وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر.

---

(١) تنظر هذه الأوجه في: أسرار العربية ص١٩٥، واللمحة ٢٥٦/١، وأصول ابن السراج ٤١٨/١ ـ ٤٢٠، وحروف المعاني والصفات للزجاجي ص١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأمّا حذف الفعل معها فللعلم به، ألا ترى أنك إذا قلت: ربَّ رجل يفهم، كان التقدير فيه: ربَّ رجل يفهمُ أدركتُ، أو لقيتُ، فحذف الفعل؛ لدلالة الحال عليه.

خامسًا: أهمّ أحكامها النحوية:

١- من أهم أحكام (رُبَّ) النحوية: أن لها الصدارة في جملتها، فلا يجوز أن يتقدم عليها شيء ولا يصحّ أن يفصل بينها وبين النكرة شيء، لكن يجوز أن يسبقها الواو، أو أحد الحرفين: (ألا) الذي للاستفتاح، و(يا)، نحو: ألا رُبَّ مظهر جميل حجب وراءه مخبرًا مرذولاً، وألا رُبَّ رجلٍ وسيمٍ مريض الجسم، ويا رُبَّ عظيمٍ متواضعٍ زاده تواضعه عظمة وإكبارًا، ويا رُبَّ مدرسٍ مخلص محبوب [١].

٢- لا تجر غالبًا إلا الاسم الظاهر النكرة، وقد وردت أمثلة قليلة لا يحسن القياس عليها كان مجرورها فيها ضميرًا للغائب يفسّره اسم منصوب متأخر عنه وجوبًا يعرب تمييزًا، نحو: ربَّه شابًا نبيلا صادفته. وفي تلك الأمثلة القليلة كان الضمير مفردًا غائبًا في جميع أحواله، يعود على التمييز الواجب التأخير، ويجب مطابقة هذا التمييز لمدلول هذا الضمير المسمّى (الضمير المجهول)؛ لعدم عودته على متقدّم، نحو: ربَّهُ شابين نبيلين صادفتهما، ربَّهُ شبابًا نبلاء صادفتهم، ربَّهُ فتاةً نبيلة صادفتها[٢]،... وهكذا.

---

[١] الأصول لابن السّراج ٤١٨/١، وأوضح المسالك ١٦/٣، والنحو الوافي ٥٢٢/٢، ٥٢٣.

[٢] انظر: نحو اللغة العربية ص ٧٧١، والنحو الوافي ٥٢٣/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- أن النكرة التي تجرّها تحتاج في أشهر الآراء لنعت مفرد، أو جملة، أو شبه جملة غير أنّ الأكثر والأفصح حين يكون النعتُ جملةً أن تكون فعلية ماضويةً لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط، كالمضارع المسبوق بالحرف (لم)، نحو: رُبَّ صديق وفيٍّ عرفتُه، ورُبَّ معروفٍ قدمته سعدتُ بفعله، ورُبَّ صديق لم يسافر عرفتُه، ورُبَّ علمٍ لم ينفع صاحبه أحزنه [١].

قدخول (رُب) على الماضي هو الكثير، أما دخولها على المضارع الصريح وعلى الجملة الاسمية فنادر لا يقاس عليه، إلاّ إنْ كان معنى المضارع محقق الوقوع قطعًا، لاشك في حصوله، فكأنه من حيث التحقق بمنزل الماضي، كقوله تعالى في وصف الكفار يوم القيامة، ووصفه صدق وشك فيه: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [٢].

ومن العرب من يبقيها على حالها من الدخول على الأسماء المفردة وجرّها مع وجود (ما) الزائدة، ولا تسمّى (ما) في هذه الحالة كافة، وإنما تسمّى زائدة فقط، والأفضل الاقتصار على الرأي الأول الشائع[٣].

وإذا كانت (ما) كافة و(رُبَّ) غير عاملة، فالواجب وصلهما كتابة، أمّا إذا كانت (رُبَّ) عاملة، فالواجب فصلها.

٤- يكون الاسم الواقع بعد (رُبَّ) مجرورًا لفظًا، لكنه يعرب حسب موقعه

---

[١] انظر المرجعين السابقين نفس الصفحات.

[٢] سورة الحجر: آية ٢. انظر: النحو الوافي ٢٥٦/٢، ٢٥٧، والمعجم الوافي ص ١٧٢.

[٣] النحو الوافي ٥٢٦/٢، ونحو اللغة العربية ص٢٧٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في الجملة، كما لو لم توجد (رُبَّ)، فيعرب مبتدأ، أو مفعولاً بـه، أو مصدرًا، أو ظرفًا، وذلك نحو: رُبَّ طالبٍ مجدّ راسبٌ، ورُبَّ أخٍ لك حدَّثْتُ، ورُبَّ رميةٍ صائبةٍ رميتُ، ورُبَّ يومٍ مشمسٍ قضيته بالرّيف.

أما تابع مجرورها سواء أكان نعتًا، أم عطفًا، أم توكيدًا، أم بدلاً، فيجوز فيه الأمران: مراعاة اللفظ، أو مراعاة المحلّ، نحو: رُبَّ طالبٍ مجدٌ ومدرسٍ لقيتهما، بجر (مدرس) عطفًا على لفظ (طالب)، أو برفعه عطفًا على محل (طالب)؛ لأنه في محل رفع مبتدأ، وكذلك الحال في كلمة (مجدٌ)[1].

ه- لابد للنكرة التي تعمل فيها (رُبَّ) من صفة، إمّا اسم، وإمّا فعل، فلا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل، وتسكت. حتى تقول: رُبَّ رجلٍ صالحٍ، أو تقول: رجل يفهم ذاك[2].

سادسًا: وجوه استعمال (رُبَّ) [3]:

تستعمل (رُبَّ) على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: هو ما ذكرتُه من دخولها على الاسم الظاهر النكرة، وعملها فيه وفي صفته الجر. وهذا ما نصّ عليه سيبويه وابن السّراج، ولكن بعضهم أجاز جرّها لما فيه الألف واللام في الشعر، كقول الشاعر:

---

(١) المعجم الوافي ص ١٧١.

(٢) الأصول لابن السراج ٤١٨/١.

(٣) تنظر هذه الوجوه في الأصول ٤١٨/١ ـ ٤٢٠، واللمحة ٢٥٦/١ ـ ٢٥٨، وأوضح المسالك ١٦/٣، وتوضح المقاصد ٧٤٢/٢، والجني الداني ص ١٥٤، وشرح الأشموني ٦٥/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٧٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ربَما الجامـلُ المؤبـلُ فـيهم وعنـاجيجُ بيـنهنَّ المهـارُ[1]

بخفض الجامل وصفته:

والوجه الثاني: دخولها على المضمر على شريطة التفسير، فإذا دخلت على المضمر ينصب الاسم الذي يذكر للتفسير بعد المضمر، فيقال: رُبَّه رجلاً، والمضمر ههنا كالمضمر في (نِعْمَ) إذا قلت: نعم رجلاً زيدٌ، إلاّ أنّ المضمر في (نِعْمَ) مرفوع، لأنه ضمير الفاعل، وهو مع (رُبَّ) مجرور، وإنما جاز في (رُبَّ) وهي لا تدخل إلا على نكرة، من أجل أن المعنى تؤول إلى نكرة، وليس هو ضمير مذكور، وحق الإضمار أن يكون بعد مذكور، ولكنهم ربَما خصّوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير، وليس ذلك بمطرد في كل الكلام، وإنما يخصون به بعضه، فإذا فعلت ذلك نصبت ما بعد الهاء على التفسير، فقلت: رُبَّه رجلاً، وهذه الهاء على لفظ واحد، وإن وليها المذكر أو المؤنث أو الاثنان أو الجماعة، موحدة على كلّ حال.

وحكي عن الكوفيين مطابقة الضمير لمميّزه، فيقولون: ربَها امرأة، وربهما امرأتين ورجلين، وربَهم رجالاً، وربَهنّ نساء.

الوجه الثالث: أن تصلها فتستأنف ما بعدها، وتكفّها عن العمل، فنقول: ربَما قام زيد، وربما معد، وربَما زيدٌ قام، وربَما فعلت كذا.

وإذا كُفّتْ (رُبَّ) بـ (ما) عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة والفعل.

ولمّا كانت (رُبَّ) إنما تأتي لما مضى، فكذلك (ربَما) لما وقع بعدها الفعل كان حقّه أن يكون ماضيًا، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي دوّاد الأياديّ، وقد سبق تخريجه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فتم إضمار (كان)، وقالوا في قوله: : "رُبَمَا يَوَدّ الّذين كفرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ" [١]: إنه لصدق الوعد، كأنه قد كان، كما قال: "وَلَوْ تَرَى إذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ" [٢]، ولم يكن، فكأنه قد كان، لصدق الوعد، ولا يجوز: رُبَّ رجلٍ سيقوم، وليقومن غدًا، إلا أن تريد: رُبَّ رجلٍ يوصف بهذا، تقول: رُبَّ رجلٍ مسيءٍ اليوم ومحسنٍ غدًا، أي يوصف بهذا.

سابعًا: القول باسمية (رُبَّ):

قال بعض العلماء إنّ (رُبَّ) اسم، واستدلوا بقول الشاعر:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن ... عارًا عليك، وربّ قتلٍ عارُ [٣]

على اعتبار أن (عار) خبر (رُبَّ).

والحقيقة ليس كذلك، فإن (عار) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هو)، والجملة الاسمية (هو عارٌ) صفة لمجرور (رُبَّ)، أو خبر له.

والصحيح أنها حرف جرّ شبيه بالزائد، تفيد التقليل، نحو: رُبَّ أخ لك لم تلده أمك، كما تفيد التكثير بقرينة لفظية، نحو: المدرس كالنبيّ، ورُبَّ مدرسٍ مخلص محبوبٌ، أو بقرينة معنوية في مقام الافتخار والمباهاة، لأن ذلك لا يكون إلا بالشيء الكثير، نحو قول الشاعر:

---

(١) سورة الحجر: آية ٢.

(٢) سبأ من الآية ٥١.

(٣) البيت من الكامل، وهو لثابت بن قطنة في خزانة الأدب ٥٦٥/٩، ٥٧٦، والدرر ١٢/٢، وشرح شواهد المغني ٨٩/١، ٣٩٣، والشعر والشعراء، ٦٣٥/٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٠ وتخليص الشواهد ص١٦٠، والجنى الداني ص ٣٤٩، وجواهر الأدب ص٢٠٥، وخزانة الأدب ٧٩/٩، والمقتضب ٦٦/٣، والمقرب ٢٢٠/١، وهمع الهوامع ٤٣٠/٢، والمعجم المفصل ٣/ ٢٠٠، والمعجم الوافي ص١٧٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيا ربَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ، كأنَّها خطُّ تمثالِ[1]

ونحو: رُبَّ فقيرٍ مؤمنٍ ساعدتُه.

ثامنًا: حذف (رُبَّ):

لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة، ولكن يجوز إذا دخلت على اسم نكرة ونابت عنها واو تسمّى واو رُبَّ، وتعمل عملها، وهذا كثير [2]، وذلك نحو قول امرئ القيس:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخَى سدولَه عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

وقد تنوب عنها الفاء [3]، كقول الشاعر:

فمثلكِ حُبلَى قد طرقتُ ومرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ[4]

وقليلاً ما تنوب عنها (بل) [5]، نحو:

بلْ بلدٍ ملءُ الفجاجِ قتمُهُ لا يُشترى كتَّانُهُ وجهرُمُهُ[6]

---

[1] البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٢٩، والدرر ١١٨/٤، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١، وخزانة الأدب ٦٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٦، وبلا نسبته في المقرب ١٩٩/١، ومغني اللبيب ١٣٥/١.

[2] اللمحة ٢٥٦/١ ، والمعجم الوافي ص ١٧١.

[3] انظر: المرجعين السابقين.

[4] البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، والشاهد فيه: (فمثلك) حيث جر برب المحذوفة بعد الفاء.

[5] انظر: المعجم الوافي ص ١٧١.

[6] البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج. والشاهد فيه (بل بلد) حيث جرّ (بلد) بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد (بل). انظر: اللمحة ٢٥٨/١ ، والمعجم الوافي ص ١٧١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما عملها محذوفة دون (الواو) أو (الفاء)، أو (بل) فنادر جدًا، نحو:

رسم دار وقفتُ في طلله ... كدتُ أقضي الحياة من جلله[1]

ولم تقع (رُبَّ) في القرآن الكريم إلا في سورة الحجر آية رقم ٢: "رُبَما يودّ الّذين كفرُواْ لَوْ كانُواْ مُسلمين" ، برغم كثرة وقوعها في لسان العرب.

وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي (رُبَّما) مثقّلة، وقرأ أهل المدينة وعاصم (رُبما) مخففة، والأصل الثقيل، والعرب تخفّف المثقّل، ولا تثقّل المخفف، وأن التخفيف لغة أهل الحجاز، والتثقيل لغة تميم وقيس وبكر[2].

ويقول ابن جرير الطبري: "والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان بمعنى واحد، قد قرأ بكلّ واحدة منهما أئمةٌ من القراء، فبأيّتهما قرأ القارئ فهو مصيب"[3].

وأن (ما) في قوله (رُبَما) مهيأة لمجيء الفعل بعدها، وجوزوا أن تكون (ما) نكرة موصوفة، و(رُبَّ) جارة لها، والعائد من جملة الصفة محذوف، تقديره: رُبَّ شيء يودّه الذين كفروا، "لو كانوا مسلمين" بدل

---

(1) هذا بيت من الخفيف، وهو لجميل بن معمر العذري. والشاهد: (رسم دار) حيث جر (رسم) برب المضمرة، ولم يتقدمها واو ولا فاء، وهو قليل جدًا. انظره في: اللمحة ٢٥٨/١، والمعجم الوافي ص١٧١.

(2) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٣٦/٢، والتبيان ٧٧٦/٢، والنشر ٣٠١/٢.

(3) تفسير الطبري ١٧/ ٥٩. وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧١/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من (ما) على أن (لو) مصدرية، و(رُبَّ) لا تدخل إلا على مستقبل عند الأكثرين، فأولوا (يودّ) بمعنى (ود)، لما كان المستقبل في إخبار الله لتحقق وقوعه كالماضي، فكأنه قيل: ودّ، وليس ذلك بلازم، بل قد تدخل على المستقبل، لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي، ومن قال: إنها للتقليل، قال: التكثير استفيد من السياق[١].

وجوّز الزمخشري أن تكون (وأُخْرَى) في قوله تعال: "وأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا" [٢]، مجرورة بإضمار (رُبَّ) [٣]، وقد عقّب أبو حيان على ما قاله الزمخشري بأن فيه غرابة، وعلّل لذلك: بأن (رُبَّ) لم تأت في القرآن جارّةً مع كثرة ورود ذلك في كلام العرب، فكيف يؤتى بها مضمرة؟ [٤].

ض

(١) انظر: النشر ٣٠١/٢، والبحر المحيط ٤٦٢/٦، ٤٦٥، والدر المصون ١٣٨/٧.

(٢) الفتح: من الآية ٢١.

(٣) الكشاف: ٣٤١/٤.

(٤) البحر المحيط ٤٩٤/٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث

حروف أخرى تأتي زائدة

أولاً: زيادة (أل).

ثانيًا: زيادة (الا).

ثالثًا: زيادة (الى).

رابعًا: زيادة (أنْ).

خامسًا: زيادة (إنْ).

سادسًا: زيادة (التاء).

سابعًا: زيادة (ثُمَّ).

ثامنًا: زيادة (لا).

تاسعًا: زيادة (ما).

عاشرًا: زيادة (الواو).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث

حروف أخرى تأتي زائدة

أولاً: زيادة (أل):

يقصد بـ (أل) الزائدة هنا: ما ليست موصولة، وليست للتعريف، ولو كانت غير صالحة للسقوط، وهي التي تدخل على المعرفة أو النكرة، فلا تغيرّ التعريف أو التنكير، وربما كان لها أثر آخر، كما سنذكر هنا.

فمثال دخولها على المعرفة: المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العبّاس. فالكلمات: (مأمون)، و(رشيد)، و(عبّاس) معارف بالعلميـة قبل دخول (أل)، فلما دخلت عليها لم تفدها تعريفًا جديدًا.

ومثال دخولها علـى النكـرة، قـولهم: ادخلـوا الأول فـالأول، وأشباهها.

فكلمة (أول) نكرة؛ لأنها حال، ولم تخرجها (أل) عن التنكير[١].

وأنّ (أل) الزائدة نوعان[٢]:

النـوع الأول: تكون فيه زائدة لازمة، وهي التي اقترنـت باسـم كبعض الأعلام منذ استعماله علمًا، فلم يوجد خاليًا منها منذ علميته، ولا تفارقه بعد ذلك مطلقًا كبعض أعلام مسموعة عند العرب لم يسـتعملوها بغير (أل)، مثل: السموءل [٣]، واليسـع [٤]، واللّـات [١]، والعُـزّى[٢]،

---

(١) النحو الوافي ٤٢٩/١، ونحوَ اللغة العربية ص٢٥٢.

(٢) انظر هذين النوعين في نحو اللغة العربية ص٢٥٢، ٢٥٣، والنحو الوافي ٤٢٩/١، ٤٣٠.

(٣) السموءل: اسم شاعر جاهلي مشهور بالوفاء.

(٤) اسم نبي، وهو اليسع بن أخطوب بن العجوز، وهو نبي، واللام زائدة في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكبعض الظروف المبدوءة بأل، مثل: (الآن) [٣]، للزمن الحاضر، وبعض الموصولات المصدَرة بها، كـ (التي) و(الذي)، و(الذين) و(اللاتي).

النوع الثاني: تكون فيه زائدة عارضة – أي غير لازمة – وهذا النوع ضربان:

أ- ضرب اضطراريّ يلجأ إليه الشعراء؛ ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله، كقول الشاعر:

ولقد جنيتُك أكمُؤًا وعساقلاً ولقد نهيتُكَ عن بناتِ الأوبرِ

فقد أدخل الشاعر (أل) على كلمة (أوبر) مضطرًا، مع أن العرب تستعملها علم جنس وتجرّدها من (أل) فتقول: بنات أوبر.

ب- وضرب اختياريّ يلجأ إليه الشاعر وغيره؛ لغرض يريد أن يحقّقه.

اليسع. انظر: تفسير الطبري ١١/١١٠، وزاد المسير ٢/٥١، والدر المصون ٥/٢٨.

[١] اسم صنم للعرب في الجاهلية. قيل: كان لثقيف بالطائف، وقيل: بعكاظ، ورجح ابن عطية الأول، و(أل) في (اللات) زائدة لازمة. انظر: تفسير ابن عطية ٥/٢٠٠، والدر المصون ١/٩١.

[٢] وفيها قولان: أحدهما: أنها شجرة لغطفان كانوا يعبدونها، قاله مجاهد. والثاني: صنم لهم، وهو مؤنث أعزّ، قاله: الضحاك، و (أل) زائدة لازمة. انظر: التبيان ٢/١١٨٧، وزاد المسير ٤/١٨٨.

[٣] الآن: ظرف زمان منصوب، وقد يجر بـ (من) قليلاً، فهو معرب، وهذا الرأي أيسر وأوضح من الرأي القائل بأنه مبنى على الفتح دائمًا. وإن كان معربًا ومعناه الزمن الحاضر فـ(أل) فيه للعهد الحضوري، فتكون معرفة وليست زائدة. انظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/٦١، وابن عطية ١/١٦٥، والدر المصون ١/٤٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو: لمح الأصل .. مثل: عادل، ومنصور، وحسن، فقد كان المعنى السابق هلا – وهي مشتقات – ذاتَ فعلت العدل، أو وقع عليها النصر، أو اتصفت بالحسن، ولا دخل للعلمية بواحد منها، ثم صار كل واحد بعد ذلك علمًا يدل على مسمّى معيّن، ولا يدلّ على شيء من المعنى السابق، فكلمة (عادل) أو (منصور) أو (حسن)، وما شابهها، قد انقطعت صلتها بمعناها السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثاني، وهو العلمية .. فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصلة المعنويّة، وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الأمرين معًا، وهما: معناها الأصلي السابق، ودلالتها الجديدة، وهي العلمية، فإننا نزيد في أولها (أل) لتكون رمزًا دالاً على المعنى القديم تلميحًا، فوق دلالته على المعنى الجديد، وهو العلمية [1].

ويرى بعض الباحثين والمحققين أنه لا خير في الأخذ بالرأي القائل: إن زيادة (أل) للمح الأصل سماعيّة.

وأنا انتصر لهذا الرأي وأؤيده؛ لقوة علّتهم وحجّتهم التي احتجّوا بها وردّوا بها هذا القول، حيث قالوا: "لأن الأخذ به بالرغم من أنه الأغلب يضيع الفرصة من زيادتها، وهو غرض تدعو إليه الحاجة في كل العصور، وقد حرصت العرب على تحقيقه، فأكثرت من استعمال الأعلام المنقولة إشارًا مستفيضًا، فيه المبدوء بـ (أل) للمح الأصل، وغير المبدوء، فلا داعي للتضييق من غير داعٍ بقصر هذه الزيادة على السّماع، وهو ألا نستعمل علمًا منقولاً سوى العلم الذي استعمله العرب بلفظه ونصه، فنبقيه على مسماه القديم، ولا مانع عندهم من إطلاقه

[1] النحو الوافي ١/ ٤٣١، ونحو اللغة العربية، ص٢٥٢، ٢٥٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بنصه على مسمّى جديد" [١].

ثانيًا: زيادة (إلاّ):

قال بعض العلماء بمجيء (إلاّ) زائدة أحيانًا، ومثلوا لذلك بقوله تعالى:" وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَآءً"[٢].

قوله: (إلاّ دعاءً) منصوب بـ (يسمعُ)، و(إلاّ) قد فرغ قبلها العاملُ من المفعول[٣].

وذهب بعض العلماء إلى أنه ليس استثناءً مفرّغًا، وأن (إلاّ) صلة مؤكدة، والتقدير: بما لا يسمع دعاءً ونداءً [٤].

وقد ضعّف القولَ بزيادة (إلاّ) أبو حيان، وعلل ذلك: بأن القول بزيادتها قول بلا دليل [٥]، كما ردّه أيضًا السّمين الحلبي [٦]، وغيره من العلماء.

ثالثًا: زيادة (إلى):

قال بعض العلماء بجواز زيادة (إلى)، وجعلوا منه قوله تعالى: فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ" [٧].

فقوله: (تهوي) هو المفعول الثاني لِلْجَعْلِ .. وإنما عُدّي بـ

---

(١) النحو الوافي ١/ ٤٣١.

(٢) البقرة: آية ١٧١.

(٣) التبيان ١/ ١٤٠، والدر المصون ٢/ ٢٣٣.

(٤) انظر التبيان ١/ ١٤٠، والدر المصون ٢/ ٢٣٣.

(٥) البحر المحيط ١/ ٤٨٢.

(٦) الدر المصون ٢/ ٢٣٣.

(٧) إبراهيم: آية ٣٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(إلى)؛ لأنه ضَمّن معنى (تميل)، وقرأ أمير المؤمنين علي، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد بفتح الواو، وفيه قولان:

أحدهما: أن (إلى) صلة، أي: تهواهم.

والثاني: أنه ضَمن معنى تميل، ومصدر الأول على (هوي) والثاني على (هوى).

وقال أبو البقاء: معناهما متقاربان إلا أنّ هوى – بفتح الواو – متعدٍ بنفسه، وهويَ يتعدى بإلى، وإنما عُدّي بإلى حملاً على تميل [1].

رابعًا: زيادة (أنْ):

تجيء (أنْ) زائدة، وفائدة زيادتها التوكيد، ولها أربع مواضع[2]:

أحدهما وهو الأكثر: أن تقع بعد (لمّا) التوقيتية، نحو: "ولمّا أن جاءتْ رُسُلُنا لُوطاً سيء بهمْ" [3].

والثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم مذكورًا، كقول الشاعر:

فأقسمُ أن لو التقينا وأنتمُ ... لكان لكم يومٌ من الشرّ مظلمُ

أو متروكًا كقوله:

---

[1] انظر: الدر المصون ١١٥/٧، والتبيان ٧٧١/٢، ومعنى اللبيب ٧١/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الأول، ص٣٣٨.

[2] تنظر هذه المواضع في: مغني اللبيب ص ٥٠ - ٥٢، والمقتضب ٤٩/١، والجنى الداني ص ٢٢١ - ١٢٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٢ - ١٥٢٩، وحروف المعاني والصفات للزجاجي ص ٥٩، ومنازل الحروف للرماني ص ٤٧، والمعجم الوافي ص ٢٣٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الأول ص٤٢٠.

[3] سورة العنكبوت: من الآية ٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمـا والله أن لـو كنـت حـرًا ... ومـا بـالحرّ أنـت ولا العتيـق

والثالث وهو نادر: أن تقع بين الكاف ومخفوضها، كقوله:

ويومًا توافينا بوجهٍ مقسّمٍ ... كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم[1]

في رواية من جرّ (ظبية).

والرابع: بعد (إذا)، كقوله:

فأمهلته حتى إذا أنْ كأنّه ... معاطي يدٍ في لجّة الماء غامر

وزعم الاخفش أنها تزاد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع، كما تجرّ (من) و(الباء) الزائدان الاسم، وجعل منه قوله: "وما لنا ألاّ نتوكّلَ على اللّه"[2]، "وما لنا ألاّ نُقاتلَ في سبيلِ اللّهِ" [3]، وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضُمّن (مالنا) معنى (ما منعنا) [4].

وقد عقب ابن هشام على ذلك بقوله: "وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به .. والصواب قول بعضهم: إن

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص١٥٧، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٤، والدرر ٢٠٠/٢، ولكعب بن أرقم في لسان العرب (قسم)، ولباغث بن صريح اليشكري في تخليص الشواهد ص١٩٠، والكتاب ١٣٤/٢، وشرح المفصل ٨٣/٨ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٧/١، ورصف المباني ص١١٧، وجواهر الأدب ص ١٩٧، وسمط اللآلى ص٨٢٩، وسر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢، ومغنى اللبيب ٥١/١، والمنصف ١٢٨/٣، وهمع الهوامع ٤١٣/١.

(٢) إبراهيم: من الآية ١٢.

(٣) البقرة: آية ٢٤٦.

(٤) مغنى اللبيب ص ٥١، والجنى الداني ص٢٢٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٧/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأصل: ومالنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل، لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف، وهو (لو) و(كأن) في البيتين، وعلى الاسم وهو (ظبية) في البيت السابق، بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه، ولا مغنى لـ (أنْ) الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد" [١].

وزيادة (أنْ) بعد (لمّا) الحينية مطّردة، أمّا زيادتها بعد كاف التشبيه فشاذّة [٢].

وأنّ الناظر فيما ذكره الأخفشُ يرى أنه استدل بالسّماع والقياس، وأنّ السّماع هو الآيتان الكريمتان، أما القياس فهو أنّ الزّائد عمل في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيدٌ بقائم.

وقد ردّ المرادي ما ذكره الأخفش، بقوله: "ولا حجّة له في ذلك، أمّا السّماع فيحتمل أن تكون (أنْ) فيه مصدرية دخلت بعد (مالنا)، لتضمنّه معنى (ما منعنا)، وأمّا القياس: فلأن حرف الجرّ الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف (أنْ)، فإنّها قد وليها الاسم في قوله: "كأن ظبيةٍ" على رواية الجر" [٣].

ويقول أبو البقاء العكبري في قوله تعالى: "وَمَا لَنَآ أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ": "أي في أن لا نتوكّل، ويجوز أن يكون حالاً، أي غير متوكلين" [٤].

ويقول القرطبي: "ما" استفهام في موضع رفع بالابتداء، و(لنا)

---

[١] مغنى اللبيب ص٥١، والجني الداني ص٢٢١.

[٢] الجني الداني ص٢٢١.

[٣] الجني الداني ص٢٢٢، ٢٢٣.

[٤] التبيان ٢/٧٦٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خبره، وما بعدها في موضع الحال، والتقدير: أيّ شيء لنا في ترك التوكل على الله"[١].

وقد ذكر أبو البقاء في قوله: "وَمَا لَنَآ أَلاَّ نُقَاتِلَ": أن (ما) استفهام في موضع رفع بالابتداء، و(لنا) الخبر، ودخلت الواو لتدلّ على ربط هذا الكلام بما قبله، ولو حذفت لجاز أن يكون منقطعًا عنه، وهو استفهام في اللفظ وإنكار في المعنى، (أَلاَّ نُقَاتِلَ): تقديره: في أن لا نقاتل، أي في ترك القتال، فتعلقُ (في) بالاستقرار، أو بنفس الجار، فيكون (أن لا نقاتل) في موضع نصب عند سيبويه، وجر عند الخليل" [٢].

وقد ذكر أبو إسحاق الزجاج آراء العلماء في هذه الآية الكريمة، فأشار إلى قول أبي الحسن الأخفش بأنها زائدة، وقول غيره بأن التقدير: ومالنا في ألا نقاتل في سبيل الله، وأسقط (في)، وقول آخرين بأنه: إنما دخلت (أنْ)؛ لأن (ما) معناه: ما يمنعنا، لأن الكلام مالك تفعل كذا وكذا.

ثم عقّب بقوله: "والقول الصحيح عندي أنّ (أن) لا تلغي ههنا، وأن المعنى: وأي شيء لنا في أن لا نقاتل في سبيل الله، أي: أي شيء لنا في ترك القتال" [٣].

وأنا انتصر لما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج وأرتضيه، وأنّ (أنْ) لا تلغي، والمعنى: وأي شيء لنا في ترك القتال.

خامسًا: زيادة (إنْ):

(إنْ) الزائدة ضربان: كافّة، وغير كافّة.

---

(١) تفسير القرطبي ٣٤٨/٩.

(٢) التبيان ١٩٦/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٧/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالكافة: بعد (ما) الحجازية، نحو: مـا إنْ زيـد قـائم، وذهـب الكوفيون إلى أنها نافية، وقد وصف المرادي قول الكوفيين بأنه فاسد[١].

أما قول الشاعر:

بَنِي غُدَانَـةَ مـا إنْ أنْـتُمُ ذَهَبـًا ... وَلاَ صَـرِيفًا وَلَكِـنْ أنْـتُمُ الخَـزَفُ[٢]

في رواية من نصب (ذهبًا)، و(صريفًا)، فخرج على أنها نافيـة مؤكدة لـ(ما)[٣].

وأنّ رواية النصب هي رواية يعقوب بن السكيت، وهي مخرّجـة على أنَّ (إنْ) نافية[٤] ، فقد أجاز ابن السكيت إعمال (ما) عمل (ليس) مع زيادة (إنْ) بعدها، مستدلاً بهذا البيت، زاعمًا أن الرواية بالنصـب، أمّـا رواية جمهور العلماء (مَا إنْ أنتمْ ذهبٌ...) بالرفع على إهمال (ما) [٥].

ويرى أبو الحسن الأشموني كغيره من النحاة أنه مـع التسـليم

---

(١) الجني الداني ص٢١٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٠/٣، وتخليص الشـواهد ص٢٧٧، وجـواهر الأدب ص٢٠٧، وخزانـة الأدب ١١٩/٤، والـدرر ١٠١/٢، وشـرح شـواهد المغنـي ٨٤/١، وشـرح عمـدة الحـافظ ص٢١٤، ولسـان العـرب (صـرف) والمقاصـد النحويـة ٩١/٢، وهمـع الهوامع ٤٤٩/١.

(٣) الجني الداني ص ٢١٠، ومغني اللبيب ص ٣٨، وهمع الهوامع ٤٤٩/١، وتوضـيح المقاصـد ٥٠٦/١، وحـروف المعـاني والصـفات للزجـاجي ص٨٧، ٥٨، ومنازل الحروف ص٤٨، وشرح ابن عقيل ٣٠٣/١.

(٤) شرح الأشموني ٢٥٤/١.

(٥) السابق ٢٥٤/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بصحة رواية النصب أنَ (إنْ) نافية مؤكدة لنفي (ما) [١].

وغير الكافّة فيما يلي:

- بعد (ما) الموصولة الاسميّة، كقول الشاعر:

يرجـــى المـــرء مـــا إن لا يـــراهُ ... وتعـــرض دون أدنـــاه الخطـــوبُ[٢]

- بعد (ما) المصدرية[٣]، كقول الشاعر:

ورجّ الفـــتي للخـــير مـــا إنْ رأيْتَـــهُ ... علـــى السِّـــنِّ خـــيرًا لا يـــزالُ يزيـــدُ[٤]

- بعد (ألا) الاستفتاحية، كقوله:

ألا إن ســـرى ليلـــي فبـــتُّ كئيبـــا ... أحـــاذر أن تنـــأى النَّـــوى بغضـــوبا[٥]

سادسًا: زيادة التاء:

قال بعض البغداديين تزاد التاء في أول (حين)، وفي أول (أون)، وفي أول (الآن)، والدليل: أنهم يقولون: تحين، مـن غيـر تقـدم (لا)،

---

(١) السابق ٢٥٤/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص٣٨، وهمع الهوامع ٤٥٤/١، والجنى الداني ص٢١٠.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١٨٩/١، وشرح شواهد المغني ص٨٥، ٧١٦ والمقاصد النحوية ٢٢/٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ص٢١٠، والأزهية ص٥٢، ٩٦، والأشباه والنظائر ١٨٧/٢، وجواهر الأدب ص٢٠٨، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨، والدرر ١١٠/٢، والخصائص ١١٠/١، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، وشرح المفصل ١٣٠/٨، والمقرب ٩٧/١، وهمع الهوامع ٤٥٤/١.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٣٨، وهمع الهوامع ٤٥٥/١، والجنى الداني ص٢١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واحتُجَّ بقول الشاعر:

العاطفون تحين ما من عاطف ... والمطعمون زمان ما من مطعم [١]

سابعًا: زيادة (ثُمَّ):

ذكر بعض النحاة أن (ثُمَ) ترد أحيانًا زائدة، وقد أشار الأخفش والكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: "حَتَّىَ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّواْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُواْ" [٢].

ويرد عليهم: بتقدير جواب (إذا)، أي تاب عليهم، أو يقال في (إذا): إنها ظرفية لا غير [٣].

أما قوله تعالى: "وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّىَ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَآ أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ" [٤].

فقد اختلف النحاة في جواب (إذا)، فذهب بعضهم: إلى أن جواب (إذا) محذوف، أي منعكم نصره، وذهب فريق آخر إلى أن الجواب قوله (تنازعتم)، والواو زائدة، وحكى المهدوي عن ابن علي أنه قال: الجواب قوله: (صرفكم)، و(ثُمَ) زائدة [٥].

---

(١) وهذا البيت من الكامل. انظر: حروف المعاني والصفات ص٧٠.

(٢) التوبة: من الآية ١١٨.

(٣) ابن يعيش ٩٦/٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الثاني ص١٠٤.

(٤) آل عمران: ١٥٢.

(٥) انظر: تفسير النسفي ٣٠٠/١، وابن عطية ٥٢٤/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٠٤/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثامنًا: زيادة (لا):

تكون (لا) نافية، أو جازمة، أو زائدة، أما الزائدة فهي التي نحن بصدد الحديث عنها الآن، وتدخل في الكلام لمجرّد تقوية النفي وتوكيده، وتزاد في حشو الكلام، نحو: "مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ" [١]، وهي غير عاملة، ومعنى زيادتها: إعطاؤها الكلام قوة وتأكيدًا مع إمكانية فهم المراد من دونها.

فإن وردت في صدر الكلام فهي ليست زائدة، وإنما لنفي شيء متقدم، نحو: "لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ" [٢]، فهي في هذه الآية للرّد على منكري البعث، ومثلها: " لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ" [٣].

وتأتي زائدة قبل (بلْ) العاطفة للإضراب، كقولك: الطالب حاضر، لا بل غائب[٤].

أقسام (لا) الزائدة:

لـ (لا) الزائدة ثلاثة أقسام [٥]:

الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط، كقولهم: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، فـ (لا) في ذلك زائدة من جهة اللفظ؛ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي، وروى عن بعض العرب: جئت بلا شيءَ ـ بالفتح ـ على تركيب

---

(١) الأعراف: من الآية ١٢.

(٢) القيامة: الآية١.

(٣) البلد: الآية ١.

(٤) انظر: اللمحة ٤٨١/١، ٤٨٢، والأصول لابن السراج ٤٠١/١، والمعجم الوافي ص٢٧٣.

(٥) تنظر هذه الأقسام الثلاثة في الجنى الداني ص٣٠٠ ـ ٣٠٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاسم مع (لا) وجعلها عاملة، وهو نادر؛ لما فيها من تعليق حرف الجرّ عن العمل، وحكى بعضهم عن الكوفيين أنّ (لا) في قولهم: جئت بلا زاد، اسم بمعنى (غير)؛ لدخول حرف الجرّ عليها، كما جعلت (عن) و(على) اسمين إذا دخل حرف الجرّ عليهما.

وردّ بأن (عن) و(على) لم تثبت لهما الزيادة، فلذلك حكم باسميتها، بخلاف (لا) فإنه قد تثبت لها الزيادة.

الثاني: أن تكون زائدة، لتوكيد النفي، نحو: ما يستوى زيد ولا عمرو، ومنه قوله تعالى: "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلا الضَّالِّينَ" [1]، فـ (لا) صلة مؤكدة لتوكيد النفي، قالوا: وتعيّن دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف (الضالين) على (الذين).

قال أبو عبيدة: "و (لا) من حروف الزوائد، لتتميم الكلام، فمجازها: غير المغضوب عليهم والضالين" [2].

وقال أبو جعفر النحاس: "لا: زائدة عند البصريين، وبمعنى (غير) عند الكوفيين" [3].

الثالث: أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، وهذا ممّا لا يقاس عليه، ومنه قول الشاعر:

تذكرت ليلى فاعترتني صبابة ... وكاد ضمير القلب لا يتقطع

ومن الآيات التي قيل فيها بصلة (لا) ما يلي:

---

(١) الفاتحة: أية ٧.

(٢) مجاز القرآن ص٢٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- قوله تعالى: "مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ" [١].

المعنى – والله أعلم –: ما منعك أن تسجد، و(أنْ) في هذا الموضع تصحبها (لا)، وتكون (لا) صلة[٢].

وأنّ فائدة زيادتها توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه [٣].

٢- وقوله تعالى: "قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا" [٤].

يقول أبو البركات الأنباري: "ألا تشركوا" في موضع نصب على البدل من (ما)، أو من الهاء، و(لا) زائدة، وتقديره: حرم عليكم أن تشركوا. ويجوز أن يكون (ألاّ تشركوا) في موضع رفع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو ألا تشركوا، ولا زيادة في هذا الوجه" [٥].

وقد ذكر أبو البقاء الكبري – أيضًا – أن (أنْ) فيها وجهان:

أحدهما: أنها بمعنى (أيّ) المفسرة، وتكون (لا) على هذا نهيًا.

والثاني: أنها مصدرية، وفي موضعها وجهان:

أحدهما: هي منصوبة، وفي ذلك وجهان:

أحدهما: هي بدل من الهاء المحذوفة، أو من (ما)، و(لا) زائدة،

---

[١] الأعراف: من الآية ١٢.

[٢] انظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٤/١.

[٣] انظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٤/١، والكشاف ٨٩/٢، والدر المصون ٢٦٢/٥، وبحر العلوم ٥٠٥/١، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٣١١/٣.

[٤] الأنعام: الآية ١٥١.

[٥] البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أي حرم ربكم أن تشركوا.

والثاني: أنها منصوبة على الإغراء، والعامل فيها: عليكم، والوقف على ما قبل (على)، أي: ألزموا ترك الشرك.

والوجه الثاني: أنها مرفوعة، والتقدير: المتلوّ أن لا تشركوا، أو: المحرم أن تشركوا، و(لا) زائدة على هذا التقدير، و(شيئا) مفعول تشركوا، ويجوز أن يكون في موضع المصدر، أي إشراكا [١].

٣- وقوله تعالى: "وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"[٢].

قوله: (ولا السيئةُ)، في (لا) وجهان:

أحدهما: أنها صلة للتوكيد، كقوله: "وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ" [٣]، "وَلَا الْمُسِيءُ"[٤]؛ لأن (استوى) لا يكتفي بواحد.

والثاني: أنها مؤسسة غير مؤكدة، إذا المراد بالحسنة والسيئة الجنس، أي لا تستوي الحسنات في أنفسها، فإنها متفاوتة، ولا تستوي السيئات أيضا، فربَّ واحدة أعظم من أخرى[٥].

٤- وقوله تعالى: "{وما يستوي الأحْيَاءُ ولا الأمْوَاتُ" [٦].

٥- وقوله: "وما يستوي الأعْمَى والْبصيرُ والَّذين آمنُوا وعملُوا

---

[١] انظر: التبيان ٥٤٨/١، وابن عطية ٣٦١/٢، والقرطبي ١٣١/٧.

[٢] فصلت: آية ٣٤.

[٣] فاطر: آية ٢١.

[٤] غافر: آية ٥٨.

[٥] انظر: الدر المصون ٩٢٧/٩، والقرطبي ٣٦١/١٥.

[٦] فاطر: آية ٢٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصَّالِحَاتِ وَلا الْمُسِيءُ" [١].

٦- وقوله: "فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ" [٢].

أي: فأقسم، و(لا) صلة مؤكدة، وقرأ الحسن: فلأقسم [٣]، ومعناه: فلأنا أقسم، واللام لام الابتداء دخلت على جملة من مبتدأ وخبر، وهي (أنا أقسم)، كقولك: لزيدٌ منطلقٌ، ثم حذف المبتدأ.

ولا يصح أن تكون اللاّم لام القسم لأمرين:

أحدهما: أن حقّها أن يقرن بها النون المؤكدة، والإخلال بها ضعيف قبيح.

والثاني: أن (لأفعلن) في جواب القسم للاستقبال، وفعل القسم يجب أن يكون للحال [٤].

٧- وقوله: "لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ" [٥].

(لا) صلة، والمعنى: ليعلم، وقيل: ليست حرف صلة، والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين [٦].

٨- وقوله تعالى: "لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلاَ أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ" [٧].

---

[١] غافر: آية ٥٨.

[٢] الواقعة: آية ٧٥.

[٣] الدر المصون ١٠/ ٢٢٠، والنسفي ٣/ ٢٤٨.

[٤] انظر: المصدرين السابقين.

[٥] الحديد: ٢٩.

[٦] انظر: الدر المصون ١٠/ ٢٥٨، والجدول في إعراب القرآن وصرفه ٢٧/ ١٦٣، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٩/ ٤٨٠.

[٧] القيامة: ١،٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩- وقوله: "لَا أُقْسِمُ بِهَـٰذَا الْبَلَدِ" [١].

١٠- وقوله: "فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ" [٢].

١١- وقوله: "فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ، الْجَوَارِ الْكُنَّسِ" [٣].

١٢- وقوله: "فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ" [٤].

إلى غير ذلك من الآيات القرآنية الكريمة التي قيل فيها بزيادة (لا).

- وقد يسبق (لا) الزائدة نفيٌ بـــ (ما)، وذلك في مواضع كثيرة منها: سورة البقرة، آية: ١٠٥، ١٠٧، ١٢٠، وآل عمران: آية ٦٧، والمائدة: آية ١٩، ١٠٣، والتوبة: آية ٧٤، ١١٦، ويونس: آيـة ٦١، والرعد: آية ٣٧، والأحزاب: آية ٣٦، وغافر: آية ١٨، والشورى: آية ٨، ٣١، ٥٢. وغير ذلك من الآيات القرآنية التي لا أطيل الحديث بسرد أرقامها.

- أما سبقها نفيٌ بـــ (لا) ففي مواضع كثيرة أيضًا، منها: البقرة: آية ٢٦٢، وآل عمـــران: ٥، ١٥٣، والنســـاء: آيـــة ٣٨، ٤٣، ١٢٧.

والتوبة: آية ٨، ١٠، ٢٩، والإسراء: آية ٥٦، وطـــه: آيـــة ٥٨، ٨٩، وفصلت: آية ٢٤، والفتح: آية ٢٢، والنبأ: آية ٢٤، ٣٥، وغير ذلك من الآيات.

- أما سبقها نفيٌ بـــ (لم) ففي عدة مواضع، منها:

---

[١] البلد: آية١.

[٢] المعارج: آية ٤٠.

[٣] التكوير: آية ١٥.

[٤] الانشقاق: آية ١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النساء: آية ١٣٧، والأنعام: آية ٩١، والتوبة: آية ١٦، والرحمن: آية ٥٦ وغير ذلك من المواضع أيضًا.

- وأمّا سبقها نفيّ بـ (ليس) ففي:

سورة النساء: آية ١٢٣، والأنعام: آية ٥٠، ٧٠، والتوبة: آية ٩١، ٩٢، وغافر: ٤٣، والحاقة: ٣٦. وغير ذلك من المواضع.

- وقد يسبق (لا) الزائدة (لا) الناهية في مواضع كثيرة أيضًا منها:

البقرة: آية٢٣٣، ٢٨٢، والنساء: آية ٨٩، ١٢٣، والتوبة: آية ٥٥، وطه: آية ٩٤، وفصلت: آية ٣٧، والحجرات: آية ١١، ونوح: آية ٢٣.

وغير ذلك من المواضع التي لا أطيل الحديث بسرد أرقامها.

تاسعًا: زيادة (ما):

تأتي (ما) في العربية زائدة، وتكون كافّة وغير كافّة.

أولاً: الكافّة، وهي ثلاثة أنواع:

١- كافة عن عمل الرفع، وتتصل بخمسة أفعال، هي: (شدَّ، قصُر، طَال، قلَّ، كثُر) حيث تكفّ هذه الأفعال عن العمل، فلا تطلب فاعلاً، ويشترط فيها: الاتصال بالفعل حيث أمكن؛ للفرق بينها وبين الموصولة، وأن يليها جملة فعلية مصرّح بها، نحو: طالما وفيت بوعدك، وقلّما يصدق الكذوب، وكثر ما يحمد الناسُ الأمين، وشدَّ ما يعجبني سعيُك،

فإن وقع بعدها اسم فشاذٌّ، أو ضرورة شعرية، أو مؤول، نحو قول الشاعر:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صَدَدْتَ فأطولتَ الصُّدودَ وقلَّما ... وصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ [١]

والأفضل ـ كما ذكرتُ ـ إذا وقعتْ بعد (طال) ما الكافة الانفصال، نحو: (طالما)، وفي (ما) المصدرية الانفصال، نحو: (طال ما)، للتفريق بينهما، ويستحسن أن يليها جملة فعلية، نحو: طالما عملتُ الخيرَ، وإن قدرت (ما) كافة فتكون قد كفّت (طال) عن العمل، فأصبحت لا تحتاج إلى فاعل، وتعرب كافة ومكفوفة، أمّا إن قدّرت (ما) مصدرية فتعرب (طال) فعلاً ماضيًا، والمصدر المؤول من (ما) وما بعدها في محلّ رفع فاعل لـ (طال)، أي: طال عملك للخير [٢].

أما (قلّما) فقد يستعمل للنفي المحض مثل (ما) و(لا) النافيتين، إن وجدت قرينة، ودلّ على ذلك دليل، نحو: قلّما يحلو ماءُ المحيط، وقلّما يدخلُ الكافرُ الجنّةَ، وإذا وجد في دائرته مفعول به، نحو: قلّما يخدعُ الوالدُ ولدهُ، امتنع تقديمه على عامله، ومجيء (ما) مصدرية، نحو: قلّ ما ينجحُ الكسولُ، أي قلّ نجاح الكسول، ويكون المصدر المؤوّل من (ما) المصدريّة والفعل في محل رفع فاعل (قلّ)، ويستحسن في (ما) المصدرية أيضًا الانفصال، بعكس الزائدة، ويفضّل أن يلي النوعين الجملة

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ص٤٨٠، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ٢٢٦/١٠، ٢٢٧، والدرر ١٩٠/٥، وشرح شواهد المغني ٢١٧/٢، وبلا نسبة في الخصائص ١٤٣/١، وشرح المفصل ١١٦/٧، وخزانة الأدب ١٤٥/١، والدرر ٣٢١/٦، ولسان العرب (طول)، (قلل)، والممتع في التصريف ٤٨٢/٢، والمنصف ١٩١/١، وهمع الهوامع ٨٣/٢.

(٢) انظر: المعجم الوافي ص ١٩٤، ٣٠٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفعلية [١].

٢ - كافة عن عمل النصب والرفع معًا [٢]، وهي المتصلة بـ (إنّ) وأخواتها، وجوبًا: مع (إنّ)، و(أنّ)، و(كأن)، و(لكنّ)، و(لعلّ)، فتزيل اختصاصها بالأسماء، وتجعلها صالحة للدخول على الفعل، وتسمّى حينئذ كافّة ومكفوفة.

وجوازًا: مع (ليت)؛ إذ لا يزول اختصاصها بالأسماء [٣].

أما إذا لم تتصل (ما) بالحرف كتابة فهي اسم موصول، نحو: إن ما كتبته جيّد.

فحينما تدخل (ما) على (كأنّ) ــ مثلا ــ تكفها عن العمل، وتزيل اختصاصها بالأسماء، وتسمّى كافة ومكفوفة، نحو: "كأنّما يُساقُون إلى المَوْت"[٤]، بخلاف الموصولة التي بمعنى الذي فلا تكفها عن العمل، وتكتب مفصولة، نحو: كأن ما تأكله مُزٌّ[٥].

وكقول امرئ القيس:

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّل ... وقد يدرك المجدَ المؤثّلَ أمثالي[٦]

---

(١) المعجم الوافي، ص٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) انظر: السابق.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤٨٠/١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ٣٦٢/١.

(٤) الأنفال: آية٦.

(٥) انظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه ١٧٣/٩، وإعراب القرآن وبيانه ٣٥٢/٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، والدرر ١٠٧/٢، وخزانة الأدب ٣٢٧/١ وجمهرة اللغة ص ١٢١، ورصف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقول ابن مالك:

ووصلُ (ما) بـذي الحـروف مبطـل إعمالهـا، وقـد يبقّـى العمـلْ

أي: إذا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الأحرف، ففيه وجهان:

أحدهما: أن تكون كافّة فتبطل عملها، نحو: "إنّما اللّهُ إلـهٌ واحدٌ سُبْحانَهُ أن يكُون لَهُ ولَدٌ"[١].

والثاني: أن تجعل ملغاة، فيبقى العمل لعدم الاعتداد بهـا، وهـذا مسموع في (ليت)؛ لبقاء اختصاصها، وقد حكي في (إنّما)، وأجازه ابـن السرّاج والزّجاج قياسًا في سائرها، ووافقهم ابن مالك، ولذلك أطلق في قوله: (وقد يبقّى العملُ)[٢].

ومذهب سيبويه: جواز الوجهين في (ليت) خاصّة، ومنع الثـاني في سائر أخواتها؛ لأن (ما) قد أزالت اختصاصها بالأسماء، بخلاف (ليت) فإنها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلـى وجـوب الإعمال في (ليتما)[٣].

قال سيبويه: "وأما ليتما زيدًا منطلق"، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعًا، وهو قول النابغة الذبياني:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

المباني ص ٣١٩، وشرح شواهد الإيضاح ص٩٢، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١، ٦٤٢/٢، ولسان العرب (أثل)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٤٠، ومغني اللبيب ٢٥٦/١.

ويروى أيضًا: (وكأنما) بدل (ولكنما).

[١] سورة النساء: آية ١٧١.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٣٤٧/١.

[٣] السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فرفعه على وجهين، على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلاً ما بعوضة، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيد منطلق" [١]. أ هـ.

٣- كافة عن عمل الجرّ، وتتصل بحرفي الجر: (رُبَّ) و(الكاف)، فتكفهما عن العمل كثيرًا، وحينئذ يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية، نحو قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَمَلٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ[٢]

والغالب في (ربَما) دخولها على الجملة الفعلية التي فعلها ماض ـ كما ذكرنا في (رُبَّ)؛ لأنها تفيد التكثير أو التقليل، أما دخولها على الجملة الاسمية فنادر [٣]، وقد سبق الحديث عن ذلك في (رُبَّ).

وفي غير الغالب لا تكف (ما) الحرفين السابقين، فتجرَّ الكافَ الاسم، وتجرُّ (رُبَّ) النكرة، نحو قول الشاعر:

وننصرُ مولانا ونعلمُ أنه ... كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ

كما تتصل بالظروف، فتتصل بـ (إذْ) فيضمَن معنى الشرط، ويصبح حرفًا يجزم فعلين، الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه [٤]، نحو قول الشاعر:

فَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[٥]

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٤٧.

(٢) البيت من المديد، وهو لجذيمة بن الأبرش، وقد سبق تخريجه.

(٣) المعجم الوافي ص٣٠٥.

(٤) المعجم الوافي، ص ٣٠٦.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٨٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتتصل بـ (حَيْثُ) فتصبح اسم شرط يجزم فعلين، نحو قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ[1]

كما تتصل بـ (بين) و(بعد)، كقوله:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ

ثانيًا: غير الكافة، وهي إمّا زائدة عوضًا عن شيء، أو ليست عوضًا عن شيء[2].

أ- تزاد عوضًا عن (كان) المحذوفة، بعد (أنْ) المحذوفة، بعد (أنْ) المصدرية المتصلة بلام التعليل، نحو: أمّا أنت منطلقًا انطلقت، ونحو قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[3]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠/٧، وتذكرة النحاة ص٧٣٦، وشرح شواهد المغني ٣٩١/١، وشرح عمدة الحافظ ص٣٦٥، وشرح قطر الندى ص٨٩، والمقاصد النحوية ٤٢٦/٤.

(٢) ينظر ذلك في: المعجم الوافي ص٣٠٦، ٣٠٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١٠/١، ٣١١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرواس في ديوانه ص ١٢٨، والدرر ٩١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧٩، وشرح شواهد المغني ١١٦/١، ١٧٩، وخزانة الأدب ١٣/٤، ١٤، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١، ولجرير في ديوانه ٣٤٩/١، والخصائص ٣٨١/٢، وشرح المفصل ٩٩/٢، ١٣٢/٨، والشعر والشعراء ٣٤١/١، ولسان العرب (خرش)، (ضبع)، والمقاصد النحوية ٥٥/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١١/١، والأزهية ص١٤٧، وتخليص الشواهد ص٢٦٠، والجنى الداني

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب- تزاد ولا تكون عوضًا عن شيء، وذلك في مواضع كثيرة [١]، منها:

- أن تقع بعد (إنْ) نحو: "وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ" [٢].
- بعد (أيّ) نحو: "أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى" [٣].

وفي (ما) قولان:

أحدهما: أنها صلة للتوكيد.

والثاني: أنها شرطية، وجمع بينهما تأكيدًا، كما جمع بين حرفي الجر للتأكيد، وحسنه اختلاف اللفظ [٤].

- وبعد (أيْن)، نحو: "أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ" [٥].

فـ (أيْن) اسم شرط يجزم فعلين، و(ما) صلة زائدة على سبيل الجواز مؤكدة لها، و(يدرككم) جوابه، والجمهور على جزمه؛ لأنه جواب الشرط [٦].

- وبعد (متى)، نحو قول الشاعر:

متى ما تناخي عند باب ابن هاشم ... تُراحي وتَلْقَى مِنْ نَوَاضِلِه نَدًا [٧]

ص٥٢٨، والمنصف ١٦٦/٣، وجواهر الأدب ص١٩٨، ٤١٦، ٤٢١، ورصف المباني ٩٩.

(١) انظر هذه المواضع في المعجم الوافي ص٣٠٦، ٣٠٧.

(٢) الأعراف: آية ٢٠٠. انظر: نظم الدرر ٢٠٤/٨.

(٣) الإسراء: آية ١١٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٤٢٩/٧، والتبيان ٨٣٦/٢، وحروف المعاني والصفات ص٢٠.

(٥) النساء: آية ٧٨.

(٦) تفسير النسفي ٣٧٦/١، والقرطبي ٢٨٢/٥، والدر المصون ٤٢/٤.

(٧) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص١٨٥، وشرح شواهد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- وبعد (غير)، نحو:

مِنْ غَيْرِ ما سقمٍ ولكن شفَّني هَمٌّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤادي[1]

- وبعد (قبل)، نحو: " ومن قَبْلُ ما فَرَطتُمْ في يُوسُفَ" [2].
- وبعد (سيّ) في (لاسيما): إذا كان الاسم بعدها مجرورًا، كقولك: أحبُّ المجدين لاسيما بكر.
- وبعد (إذا)، نحو: إذا ما عملت خيرًا فلا تَمُنَّنْ.
- وبعد (لو)، نحو: لوما زرتنا، فتصبح أداة عرض.
- وبعد أحرف الجرّ: الباء، وعنْ، ومنْ.

فوقوعها بعد الباء كقوله تعالى: "فبما رحْمةٍ مّن اللّه" [3]،فـ (ما) صلة مؤكدة، أي: فبرحمة من الله. وقال الأخفش وغيره: يجوز أن تكون نكرة بمعنى شيء، و(رحمة) بدل منه، والباء متعلقة بـ (لنْت)[4]، وهو قول ابن كيسان أيضًا [5].

وقيل: (فبما) استفهام، والمعنى: فبأيّ رحمة من الله لنت لهم[6].

المغني ص ٥٧٧، ٧٣٥، والمقاصد النحوية ٦٠/٣، المعجم المفصل ٢٠٧/٢، والمعجم الوافي ص٣٠٧.

(١) البيت من الكامل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص٢٥، وشرح شواهد المغني ٥٥٣/٢، ٧٢٦، وخزانة الأدب ٤٠٦/١، والمعجم المفصل ٣١٩/٢، والمعجم الوافي ص٣٠٧.

(٢) يوسف: آية ٨.

(٣) آل عمران: آية ١٥٩.

(٤) التبيان ٣٥/١.

(٥) تفسير القرطبي ٢٤٨/٤.

(٦) تفسير القرطبي ،٢٤٨/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى القرطبي أنّ ذلك فيه بُعْدٌ؛ لأنه لو كان كذلك لكن (فبم) بغير ألف[١].

وأرى أن ما ذهب إليه الإمام القرطبي هو الصحيح لقوة علته.

وكقوله تعالى: "فبما نقضهم ميثاقهم"[٢].

فـ (ما) صلة مؤكدة، وأجاز العكبري أن تكون نكرة تامة، و(بنقضهم) بدل منها، وضعف هذا الأنباري[٣].

ووقوعها بعد (عن) كقوله: "عمّا قليل"[٤].

يقول السمين الحلبي: "في (ما) هذه وجهان:

أحدهما: أنها مزيدة بين الجار ومجروره للتوكيد، كما زيدت الباء في نحو: "فبما رحمة"[٥]، و (من) في نحو: "ممّا خطيئاتهم"[٦]، و (قليل) صفة لزمن محذوف، أي عن زمن قليل.

والثاني: أنها غير مزيدة، بل هي نكرة بمعنى شيء، أو زمن، و (قليل) صفتها، أو بدل منها"[٧].

---

(١) السابق.

(٢) النساء: آية ١٥٥.

(٣) انظر: التبيان ٤٠٣/١، والبيان ٢٧٣/١، والكشاف ٥٨٥/١، ٥٨٦، والقرطبي ٧/٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٨/١، ومنازل الحروف للرماني ص٣٧.

(٤) المؤمنون: آية ٤٠:انظر: شرح ابن عقيل ٣٢/٣، وهمع الهوامع ٤٧٣/٢.

(٥) آل عمران: آية ١٥٩.

(٦) نوح : آية ٢٥.

(٧) الدر المصون ٣٤٢/٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ووقوعها بعد (من) كقوله: "مِمَّا خطيئاتهم" [١]، فـ (ما) زائدة للتوكيد، وزيدت بين الجار ومجروره، ولا يجوز عند البصريين غير ذلك، ومن لم ير زيادتها جعلها نكرة، وجعل (خطيئاتهم) بدلاً، وفي ذلك تعسف، وهو ما رآه السمين الحلبي [٢].

- وقد وردت (ما) زائدة – أيضًا – بعد (شتان)، و(شتان) اسم فعل ماض مبني على الفتح، ترفع الاسم الظاهر فاعلاً، نحو: شتان فعلُ مؤمنٍ وفعلُ كافرٍ، وتزاد (ما) بعدها نحو: شتان ما بيني وبينك [٣].

وقد تزاد (لما) قبل الفاعل، كقول الأعشى:

شتَّانَ ما يومي على كُورها ... ويومُ حيَّانَ أخي جابرِ [٤]

فـ (ما) زائدة، و(يومي) فاعل (شتان).

وقد تدخل عليها لام الابتداء نحو قول الشاعر:

لشتَّانَ ما بين اليزيدين في النَّدى ... يزيدِ بن سُلَيمٍ والأغرِّ بن حاتمِ [٥]

فاللام للابتداء، و(ما) اسم موصول في محل رفع فاعل، و(بين)

---

[١] نوح: آية ٢٥.

[٢] انظر: الدر المصون: ٤٧٦/١٠، والكشاف ٦٢٠/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩/٥، ومعاني القرآن للفراء ١٨٩/٣.

[٣] المعجم الوافي ص١٨٦.

[٤] البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص١٩٧، وشرح المفصل ٤٧/٤، وأدب الكاتب ص ٤٠٣، وإصلاح المنطق ص٢٨٢، وخزانة الأدب ٢٣٦/٦، ٣٠٣، وشرح شواهد المغني٢/ ٩٠٦.

[٥] البيت من الطويل، وهو لربيعة الرقي في ديوانه ص ١٢٤، ولسان العرب (شتت)، وخزانة الأدب ٢٧٥/٦، ٢٨٧، ٢٩٦، وشرح المفصل ٣٧/٤، ٦٨، والمعجم الوافي ١٨٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول.

ويرى بعض العلماء أنه لا يصحّ أن تكون (ما) زائدة هنا، و(بين) فاعل (شتّان)؛ لئلا يلزم أن يكون فاعل (شتّان) واحدًا غير متعدد، لا مع التفريق، ولا مع عدمه، وقد أنكر الأصمعي استعمال هذا الأسلوب، ولكن كثرة الشواهد تقطع بعدم صحة رأيه[1].

- وجاءت (ما) زائدة بعد (كثيرًا) وقليلاً)، نحو: كثيرًا ما أسافر، وقليلاً ما يستمع لنصحي، وكقوله تعالى: "كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ"[2].

يقول أبو البقاء العكبري: "وفي خبر (كان) وجهان:

أحدهما: (ما يهجعون)، وفي (ما) على هذا وجهان:

أ- هي زائدة، أي كانوا يهجعون قليلاً، و(قليلاً) نعت لظرف أو مصدر، أي زمانًا قليلاً أو هجوعًا قليلاً.

ب- هي نافية، ذكره بعض النحويين. وردّ ذلك عليه؛ لأن النفي لا يتقدم عليه ما في حيّزه، و(قليلاً) من حيّزه.

والثاني: أن (قليلاً) خبر (كان)، و(ما) مصدرية، أي: كانوا قليلا هجوعهم، ويجوز على هذا أن يكون (ما يهجعون) بدلاً من اسم (كان) بدل اشتمال، و(من الليل) لا يجوز أن يتعلق (يهجعون) على هذا القول؛ لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه، وإنما هو منصوب على التبيين، أي يتعلق بفعل محذوف يفسره يهجعون.

وقال بعضهم: تمّ الكلام على قوله (قليلاً)، ثم استأنف، فقال: من

---

(١) المعجم الوافي ص١٨٦.

(٢) الذاريات: آية ١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الليل ما يهجعون" [١].

ويرى أبو البقاء العكبري أن قول بعضهم إنه تم الكلام على قوله (قليلاً)، وأن ما بعده مستأنف: فيه بعد، وعلل لذلك قائلاً: "لأنك إن جعلت (ما) نافية فسد ذلك؛ للأسباب التي ذكرت في النص السابق، وإن جعلتها مصدرية لم يكن فيه مدح؛ لأن كل الناس يهجعون في الليل" [٢].

وأنا أميل إلى ما قاله أبو البقاء وأرجحه، لأنه كما ذكر أن النفي لا يتقدم عليه ما في حيزه، وقليلاً من حيزه، وذلك إذا كانت (ما) نافية، وإذا كانت (ما) مصدرية لم يكن هناك مدح، كما علل.

- كما تزاد قبل (بيْن)، نحو: اجلس ما بين زيد وخالد.
- وتزاد بين التابع والمتبوع، نحو: "مَثَلاً مَا بعُوضَةً" [٣]،عند من أعرب (بعوضة) بدلاً من (مثلاً).
- وتزاد بعد (حيث)، فيقال: (حيثما)، ولا تكون (حيث) أداة شرط من غير اتصالها بـ (ما) الزائدة، ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) [٤].
- ووردت (حيثما) الشرطية في القرآن الكريم في آيتين:

١- قوله تعالى: "فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا

---

[١] التبيان ١١٧٩/٢. وانظر: تفسير ابن عطية ١٧٥/٥، والقرطبي ٣٥/١٧، ٣٦.

[٢] التبيان ١١٧٩/٢.

[٣] البقرة: آية ٢٦.

[٤] انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الثاني ص١٣٩، والمقتضب ٤٧/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ" [١].

قوله (حيثما) اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محلّ نصب على الظرفيّة المكانيّة، متعلّق بمحذوف خبر (كنتم) المقدم، و(كنتم) كان واسمها وهي في محل جزم فعل الشرط، (تولوا) الفاء رابطة لجواب الشرط، و"(ولوا) فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والواو فاعل، والجملة في محل جزم جواب الشرط[٢].

حَيْثُ: ظرف مكان مبنى على الضمّ، وهو مضاف إلى الجمل، فهو يقتضي جرَ ما بعده، وما اقتضى الجرَ لا يقتضي الجزم، فلما وصلت بـ (ما) زال عنها معنى الإضافة[٣].

ويرى السَمين الحلبي أن في (حيثما) وجهين: أظهرهما: أنها شرطية ... والثاني: أنها ظرف غير مضمّن معنى الشرط، وأن الناصب لها قوله: (فولّوا)، وقد نسب السمين هذا القول لأبي البقاء.

وحينما طالعت (التبيان) وجدتُ صحة هذا النسب[٤].

ثم عقب السَمين على ما قاله أبو البقاء بأنه ليس بشيء، وقد علّل ذلك بأنه متى زيدت عليها (ما) وجب تضمّنها معنى الشرط [٥].

٢- وقوله تعالى: "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

---

[١] البقرة: آية ١٤٤.

[٢] إعراب القرآن للدعاس ٦١/١، والتبيان ١٢٥/١، والدر المصون ١٦٢/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٢٠٧/١.

[٣] الدر المصون ١٦٢/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٢٠٧/١.

[٤] التبيان ١٢٥/١.

[٥] الدر المصون ١٦٢/٢، ١٦٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ" [١]، كالآية السابقة.

- وتزاد بعد (ريث)، وهي مصدر راث يريث، إذا أبطأ، فإن استعمل في معنى الزمان جاز أن يضاف إلى الفعل، فتقول: أتيتك ريث قام زيد، أي قدر بطء قيام زيد، فلمّا خرجت إلى ظرف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان ... وقد يفصل بين (ريث) والفعل بـ (ما) الزائدة[٢].

عاشرًا: زيادة الواو:

يرى الكوفيون أن واو العطف تأتي زائدة، أما البصريون فيرون عدم جواز ذلك[٣].

ومن الآيات القرآنية التي قيل فيها بجواز كون الواو حرف صلة، هي:

- قوله تعالى: "وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ" [٤].

قيل: إن قوله (الفرقان) من عطف الصفات، أو الواو صلة عند الكسائي، وهو قول ضعيف عند أبي حيان [٥].

- وقوله: "وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلاَّ بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ" [٦].

فقد قال بعض العلماء بزيادة الواو في (ولتطمئن) [٧].

- وقوله: "حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا

---

[١] البقرة: ١٥٠.

[٢] انظر: همع الهوامع ٢١٤/٢.

[٣] المقتضب ٨١/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الثالث ص٤٤٤.

[٤] البقرة: آية ٥٣.

[٥] البحر المحيط ٢٠٢/١.

[٦] آل عمران: آية ١٢٦.

[٧] الدر المصون ٣٨٨/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ"[١].

فقد اختلف النحاة في جواب (إذا):

فذهب فريق إلى أن الجواب قوله: (تنازعتم)، والواو حرف صلة، وحكى المهدويّ عن ابن عليّ أنه قال: الجواب قوله: (صرفكم)، و(ثم) زائدة [٢].

- وقوله: "فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ"[٣].

يقول الزمخشري: "فإن قلت: أين جواب (لمّا)؟ قلت: هو محذوف، كما حذف في قوله:" فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا" [٤].

وقيل: الجواب (وجاءته)، والواو حرف صلة[٥].

- وقوله: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"[٦].

خبر (إن) محذوف، وقيل: الواو في (ويصدون) صلة، وهو خبر (إنّ)[٧].

---

(١) آل عمران: آية ١٥٢.

(٢) ابن عطية ٢٤/١.

(٣) هود: آية ٧٤.

(٤) يوسف: آية ١٥. وانظر: الكشاف ٤١٢/٢/ وإعراب القرآن للنحاس ١٧٧/٢.

(٥) التبيان ٧٠٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٧/٢، والكشاف ٢/ ٤١٢.

(٦) الحج: آية ٢٥.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٥٥/٨، وزاد المسير ٢٢٩/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال ابن عطية: "وهذا مفسد للمعنى المقصود، وإنما الخبر محذوف عند قوله (والباد)، تقديره: خسروا أو هلكوا، وجاء (يصدون) مستقبلاً، إذا هو فعل يديمونه، كما جاء قوله: "الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُهُم"[1]، ونحوه"[2].

- وقوله: "فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ"[3].

جواب (لمّا) محذوف عند البصريين يقدر بعد قوله (وتلّه للجبين)، أي أجزلنا أجرهما، وقال فريق من العلماء: إن الجواب مقدر بعد الرؤيا، أي كان ما كان ممّا تنطق به الحال ولا يحيط به الوصف من استبشارهما وحمدهما الله.

وقال الكوفيون: الجواب (ناديناه)، والواو صلة[4].

- وقوله تعالى: "وسيق الَّذين اتَّقَوْا ربَّهُمْ إلى الجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إذا جاءُوها وفُتِحَتْ أبْوابُها وقال لهُمْ خَزَنَتُها سَلامٌ عَلَيْكُمْ"[5].

يقول أبو جعفر النحاس: "الكوفيون يقولون: الواو زائدة، وهذا خطأ عند البصريين؛ لأنها تفيد معنى، وهي للعطف ههنا، والجواب محذوف، أي سعدوا"[6].

كما قدر كون الجواب (سعدوا) المبرد ــ أيضًا ــ، أما عند من

---

(1) الرعد: آية ٢٨.

(2) انظر تفسير ابن عطية ١١٥/٤.

(3) الصافات: ١٠٣، ١٠٤.

(4) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٩٢/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢.

(5) الزمر: آية ٧٣.

(6) إعراب القرآن للنحاس ١٧/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يرى زيادة الواو، يكون الجواب (فتحت) [١].

ففي جواب (إذا) في الآية الكريمة ثلاثة أوجه[٢]:

أحدها: قوله (وفتحت)، والواو صلة، وهو رأي الكوفيين والأخفش.

والثاني: أن الجواب قوله: (وقال لهم خزنتها) على زيادة الواو أيضا.

والثالث: الجواب محذوف، قال الزمخشري: وحقه أن يقدر بـ (خالدين).

- وقوله: "إذا السَمَآءُ انشقَتْ * وأَذِنَـتْ لِرَبِّهَـا وحُقَّـتْ * وإذا الأرْضُ مُدَّتْ"[٣].

في (إذا) من قوله: (إذا السماء...) احتمالان[٤]:

الأول: أن تكون شرطية.

والثاني: أن تكون غير شرطية.

فعلى الأولى: في جوابها أربعة أوجه:

أحدها: أنه (أذنت)، والواو مزيدة، ومعنى (أذنت): استمعت أمره، يقال: أذنت لك، أي: استمعت كلامك.

وقال ابن الأنباري: وهذا غلط؛ لأن العرب لا تقحم الواو إلا مع (حتى إذا)، كقوله تعالى: "حتَّى إذا جآءُوها وفُتحتْ أبوابُهـا"[٥]، أو مع (لمّا) كقوله تعالى: "فلمّا أسْلما وتلّهُ للْجبين * وناديْناهُ"[٦]، أي ناديناه،

---

(١) ابن عطية ٥٤٣/٤، وبحر العلوم ١٩٥/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٤/٤.

(٢) الدر المصون ٤٤٧/٩.

(٣) الانشقاق: الآيات ١ – ٣.

(٤) انظر هذين الاحتمالين مفصلين في اللباب لابن عادل الدمشقي ٢٢٦/٢٠.

(٥) الزمر: آية ٧٣.

(٦) الصافات: ١٠٣، ١٠٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والواو لا تقحم مع غير هذين.

الثاني: أنه (فملاقيه)، أي فأنت ملاقيه، وإليه ذهب الأخفش.

والثالث: أنه (يا أيها الإنسان) أيضًا، ولكن على إضمار القول، أي يقال: يا أيها الإنسان.

والرابع: أنه مقدّر، تقديره: بعثتم.

وعلى الاحتمال الثاني: فيه وجهان:

أحدهما: أنها منصوبة مفعولاً به بإضمار (اذكر).

والثاني: أنها مبتدأ، وخبرها (إذا) الثانية، والواو مزيدة، تقديره: وقت انشقاق السماء وقت مدّ الأرض، أي يقع الأمران في وقت، قاله الأخفش أيضا.

وأن العامل فيها إذا كانت ظرفًا جوابها، إمّا ملفوظ به وإما مقدّر، وهو رأي الجمهور.

وقال بعض النحاة: العامل (انشقت)، وأبى ذلك كثير من أئمتهم، لأنّ (إذا) مضافة إلى (انشقت)، ومن يجيز ذلك تضعف عنده الإضافةُ، ويقوى معنى الجزاء.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثاني

زيادة الصيغة المفردة

المبحث الأوّل: زيادة الضمير:

- تسميته ومحلّه الإعرابي.
- فائدته.
- ما يحتمله من الأوجه.
- شروط ضمير الفصل.
- دراسته في القرآن الكريم:

أولاً: وقوع الضمير بين المبتدأ والخبر.

ثانيًا: وقوع الضمير بين اسم (إنَّ) وخبرها.

ثالثًا: وقوع الضمير بين اسم (كان) وخبرها.

رابعًا: وقوع الضمير بين المفعول الأول والثاني.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

زيادة الضمير

اهتمت الدراسات النحوية بزيادة الضمير من ناحيـة، وبزيـادة (كان) من ناحية أخرى، **وتفصيل ذلك على النحو التالي:**

يعنى بالضمير ــ هنا ــ ضمير الفصل، ويتفق علمـاء العربيـة على أن الفصل ــ برغم صحة الكلام بدونه ــ يفيـد التوكيـد والحصـر والاختصاص، فقوله تعالى: "يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ" [1]، وقوله سبحانه: "وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَـكِن كَانُواْ هُمُ الظَّالِمِينَ" [2]، إلى غير ذلك من الضمائر التي وردت على هذه الصفة، فإنها مفيدة للتوكيد كما ترى؛ لأن الكلام مع ذكرها أبلغ. فأنت لو قلت: الكافرون الظالمون، وأسـقطت هذه الضمائر؛ فإنك تجد فرقًا بين الحالين في التوكيد وعدمه.

وكما هي مفيدة للتوكيد كما ترى، ففيها دلالة على الاختصـاص؛ لأنه إذا قيل: "وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ" في الآية الآنفة الذكر، فإنك تجـد الضمير يدل على معنى الكفر والظلم.

تسميته ومحله الإعرابي:

يسمّى البصريون ضمير الفصل فصلاً؛ لأنه فصل به بين الخبـر والصفة؛ وقيل: لأنه فصل به بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصـل بـه بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل به يوضّح كون الثاني خبرًا لا تابعًا، وهذا

---

(١) البقرة: آية ٢٥٤.

(٢) الزخرف: آية ٧٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أحسن؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت، نحو: كنت أنت القائم، إ
الضمير لا ينعت ولا محل له من الإعراب عندهم، وذلك نحو: زيدٌ هو
المنطلقُ، زيد هو أفضلُ من عمرٍو.

أما الكوفيون فيسمّونه عمادًا؛ لأن المبتدأ يتقوى به ويعتمد عليه
(١).

يقول سيبويه: "اعلم أن ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده عن حاله
التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيدًا هو خيرًا منك،
وكان عبدُ الله هو الظريفَ، وقال الله عزّ وجلّ: "وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
الَّذِيَ أُنزِلَ إِلَيْكَ من رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ" (٢)، وقد زعم ناسٌ أن (هو) هاهنا
صفةٌ، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربيّ يجعلها هاهنا صفة
للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه، فـ(هو)
هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العربُ، لأنه ليس من مواضعها عندهم" (٣).

ويقول ابن يعيش: "الفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل
الاسم الأول عمّا بعده وآذن بتمامه، وإن لم يبق منه بقيةٌ من نعت ولا
بدل إلا الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمد الاسم
الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده، والغرض من دخول الفصل في الكلام ما
ذكر من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده خبر وليس
بنعت، وقيل: أتي به ليؤذن بأن الخبر معرفة، أو ما قاربها من

(١) انظر: شرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ١٦٢/٢، والمساعد على
تسهيل الفوائد لابن عقيل ١١٩/١.

(٢) سبأ: آية ٦.

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النكرات"[١].

وأرى أن مَنْ ذكر أنّ هذا الضمير لا موضع له من الإعراب هو الراجح والأصحّ، وقد قال بذلك ابن مالك والبصريون وأكثر النحاة [٢]، لأن الغرض هو الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف، إذ لم يُلجأ به إلاّ لمعنًى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب. ولأنه لو كان له موضع من الإعراب لكان (إيّاي) أولى من (أنا) في نحو: "إن ترَنِ أنَا أقَلّ"[٣].

ولكان (إيّاه) أولى من (هو) في نحو: "تجدوهُ عند الله هُو خيرا وأعظَمَ أجرًا"[٤].

وإذا لم يكن له موضع من الإعراب فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية، كما فُعِل بكاف (ذلك) ونحوه.

أما الكوفيون فيرون أن له موضعًا من الإعراب، وقد انقسموا في كيفية إعراب ضمير الفصل إلى فريقين:

الأول: وعلى رأسهم الكسائي: يرى أن له من الإعراب ما لما بعده.

الثاني وعلى رأسهم الفراء: يرى أن له من الإعراب ما لما قبله [٥].

ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة: أنه باق على اسميته، فلا

---

[١] شرح ابن يعيش ٣/١١٠.

[٢] تسهيل الفوائد ص ٢٩، وشرح الكافية الشافية ص٢٤٤، ٢٤٥، والمساعد ١/١٢٢.

[٣] الكهف: آية ٣٩.

[٤] المزمل: آية ٢٠.

[٥] انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ص٢٤٤ - ٢٤٦، والمساعد ١/١٢٢، وهمع الهوامع ١/٢٣٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موضع له من الإعراب.

وذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور، كالكاف في الإشارة[١].

أما بنو تميم فيرفعون ما بعد هذا الضمير بمقتضى الخبرية، ويكون الضمير مبتدأ، فيقرأون: "إن ترَن أنَاْ أقلّ منك" [٢]، "تجدوهُ عند اللّه هُو خيرٌ"[٣]، بالرفع، ومنه قراءة عبد الله بن مسعود ـ رضى الله عنه ـ : "ولكن كانُوا هُمُ الظالمين"[٤].

ض

فائدته:

لضمير الفصل عدة فوائد، تتمثل في ثلاثة أمور[٥]:

أحدهما: لفظيّ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمى فصلا، لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعمادا لأنه يعمد

---

(١) همع الهوامع ٢٣٦/١.

(٢) الكهف: آية ٣٩.

ورفع (أقلّ) قراءة عيسى بن عمر، على أنها خبر لقوله (أنا)، والجملة في موضع مفعول (ترنى) الثانى، إن كانت علمية، وفي موضع الحال إن كانت بصرية. انظر: إعراب القراءات الشواذ لأبى البقاء ١٨/٢.

(٣) المزمل: آية ٢٠، ورفع (خير) وأعظم) قراءة ابن السميفع وأبي السمال، ويعرب الضمير مبتدأ، وما بعده خبر. انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٣٧/٢، والبحر المحيط ٣٤١/١٠.

(٤) الزخرف: آية ٧٦. وعلى قراءة رفع (الظالمون) تكون خبرًا لـ (هم)، و(هم) مبتدأ، والجملة خبر (كان). انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٥٣/٢، وشرح الكافية الشافية ص٢٤٥، والبحر المحيط ٣٨٨/٩.

(٥) انظر هذه الأمور في مغنى اللبيب ١٧٤، ١٧٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة.

الثاني: معنويّ، وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: زيدٌ نفسه هو الفاضل، وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامةً؛ لأنه يُدْعَمُ به الكلامُ، أي: يُقوَّى ويُؤكَّد.

الثالث: معنويّ أيضًا، وهو الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه.

وقد ذكر الزمخشري – رحمه الله – الثلاثة في تفسير: "أُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" [1]، فقال: فائدته: الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

ما يحتمله من الأوجه:

قد يتعيّن أن يكون الضمير فصلاً، كما يتعين أن يكون مبتدأ، وأن يكون مؤكدا، وقد يحتمل الفصل والتوكيد، وأيضا الفصل والابتداء، والابتداء بالتوكيد، وقد يحتمل الضمير الثلاثة: الابتداء، والفصل، والتوكيد.

أولاً: تعين الفصل:

يتعين أن يكون الضمير للفصل إذا وقع بعد اسم ظاهر، وكان ما بعده منصوبا نحو: ظننت زيدًا هو القائم، وكان زيد هو المنطلق.

أو: إذا دخلت لام الابتداء على الضمير وانتصب ما بعده، نحو: إن كان زيدٌ لهو القائم، وإن كان أيضًا بعده مضمر، نحو: إن كنت لأنت الكريم [2].

---

[1] سورة البقرة: آية ٥. أنظر: الكشاف ٤٦/١.

[2] انظر: تسهيل الفوائد ص ٢٩، والمساعد ١٢٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونحو: إن كان زيدٌ لهو القائم، يتعين كونه فصلاً؛ إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب ما بعده، ولا بدلاً لدخول اللام عليه، فلو لم يلمه منصوبٌ لم تتعين فصليته، بل يجوز كونه مبتدأ نحو: إنَّ زيدًا لهو القائم، وزيدٌ هو القائمُ، وكذا إذا وليه منصوب ولم يقرن باللام، وكان ما قبله غير منصوب، نحو: كان زيدٌ هو القائم؛ لجواز كونه بدلاً [١].

ثانيًا: **تعيين الابتداء:**

يتعين أن يكون الضمير مبتدأ في عدة مواضع، تتمثل فيما يلي [٢]:

١- إذا كان بعده فعل وقبله ضمير ودخلت عليه لام الابتداء، وذلك كقوله تعالى: "وإنّا لنحنُ نُحيي ونُميتُ" [٣].

٢- إذا وقع بعده فعل وقبله اسم ظاهر، كقوله سبحانه: "إنَّ ربَّك هو يفصلُ بينَهم" [٤].

٣- إذا وقع بعده اسم مرفوع، وكان قبله فعل ناسخ، كقراءة رفع (أقلَ) في قوله تعالى: "إن ترَنِ أنَا أقلَّ منك مالاً وولَدًا" [٥]، وقول العرب: قد جربتُك فكنتَ أنتَ أنتَ"، فالضميران مبتدأ وخبر، والجملة خبر (كان)، ولو قدرت الأول فصلاً أو توكيدًا لقلت: أنتَ إياكَ.

٤- إذا وقع بعده اسم مرفوع، وقبله ضمير الشأن، نحو قوله تعالى:

---

(١) المساعد ١٢٣/١، وهمع الهوامع ٢٤٠/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٩٦/٢، وابن يعيش ١٠٩/٣ - ١١٢، وهمع الهوامع ٢٣٥/١.

(٣) الحجر: آية ٢٣.

(٤) السجدة: آية ٢٥.

(٥) الكهف: آية ٣٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يَمُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" [١]، حيث إن ضمير الشأن لا يؤكد، وهو غير مطابق، كما أنه لا يصلح أن يكون فصلاً للمخالفة في التكلم والغيبة؛ لأنه لابدَّ من مطابقته ما قبله في الإفراد والتذكير والحضور وغير ذلك.

٥- إذا كان قبله اسم نكرة، كقوله سبحانه: "أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ" [٢].

ض

وقد ذهب قوم إلى جواز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين، كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما، نحو: ما أظنّ أحدًا هو خيرًا منك، وحسبت خيرًا من زيد هو خيرًا من عمرو.

وذهب قوم من الكوفيين إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقًا، واحتجوا عليه: "أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ" [٣].

ثالثًا: تعين التوكيد:

يتعين أن يكون الضمير مؤكدًا، وذلك في قوله تعالى: "إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مالا وولدا. فعسى ربي أن يؤتين خيرا من جنتك" [٤].

فإن كانت (ترني) بصريّة فـ (أنا) توكيد لا غير، وإن كانت علمية احتمل الفصل والتوكيد، وجواز التوكيد لأنه بعد مضمر، والمضمر يؤكد بالمضمر المرفوع؛ إذ كأنّه، سواء كان الأول مرفوع الموضع، أو

---

(١) النمل: آية ٩.
(٢) النحل: آية ٩٢.
(٣) انظر: همع الهوامع ٢٣٨/١، ٢٣٩، والمساعد ١٢١/١.
(٤) الكهف: ٣٩، ٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منصوبه، أو مجروره[١].

رابعًا: احتمال الفصل والتوكيد:

قد يحتمل الضمير أن يكون فصلاً وأن يكون مؤكدًا: إذا وقع بعد فعل ناسخ وضمير مطابق له، ولم تدخل عليه اللاَم، وذلك نحو قوله تعالى: "كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ"[٢]، وقوله: "وَلَـٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ"[٣] وقوله: "وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ" [٤].

خامسًا: احتمال الفصل والابتداء:

يحتمل أن يكون الضمير فصلا وأن يكون مبتدأ: إذا وقع بعد اسم ظاهر، أو دخلت عليه اللاَم مطلقًا، سواء كان بعد اسم ظاهر أو مضمر، وذلك كقوله تعالى: "وَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" [٥]، وقوله: "وأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ" [٦]، وقوله: "وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ" [٧].

قال ابن هشام: "هنا الفصلية والابتداء دون التوكيد؛ لدخول اللاَم

---

(١) انظر: شرح ابن يعيش ١١١/٣، وإعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء ١٨/٢، والبحر المحيط ١٨٠/٧.

ويقول سيبويه في الكتاب ٣٩٢/٢: "وأما قوله عزّ وجل: "إن ترَن أنا أقل منك مالا وولدا"، فقد تكون (أنا) فصلا وصفة" أ هـ.

وقد منع بعض النحاة كون (أنا) صفة؛ لأن الضمير لا يوصف.

(٢) المائدة: آية ١١٧.

(٣) الزخرف: آية ٧٦.

(٤) القصص: آية ٥٨. انظر. مغني اللبيب ١٧٥/٢.

(٥) البقرة: آية ٥.

(٦) البقرة: آية ١٥٧.

(٧) الصافات: آية ١٦٥. انظر مغني اللبيب ١٧٥/٢، وهمع الهوامع ٢٤١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في الآية الثالثة، ولكون ما قبله ظاهرًا في الأولى والثانية، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف، والظاهر قوى، ووهم أبو البقاء فأجاز في: "إنّ شانئك هُوَ الأبتر" [1]، التوكيد، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في (شانئك)، لا لنفس (شانك)" [2].

وحديث النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: "كلُّ مولودٍ يُولد على الفطرة، حتى يكون أبواهُ هما اللذان يهوّدانه أو ينصّرانه"، إن قدّرت في (يكون) ضميرًا لـ (كلّ)، فأبواه مبتدأ، وقوله (هما) إمّا مبتدأ ثان وخبره (اللذان)، والجملة خبر (أبواه)، وإما فصلٌ، وإمّا بدل من (أبواه) إذا أجرَينا إبدال الضمير من الظاهر، و(اللذان) خبر (أبواه).

وإن قدّر (يكون) خاليًا من الضمير فـ (أبواه) اسم يكون، و(هما) مبتدأ، أو فصل، أو بدل، وعلى الأول فـ (اللذان) بالألف، وعلى الأخيرين بالياء [3].

سادسًا: احتمال الابتداء والتوكيد:

يحتمل الضمير الابتداء والتوكيد: إذا وقع بعده فعل وقبله ضمير

---

(1) الكوثر: آية ٣.

(2) انظر: مغني اللبيب ١٧٦/٢، و همع الهوامع ٢٣٥/١.

(3) انظر: مغني اللبيب ٢/ ١٧٦.

والحديث رواه البخاري عن أبي هريرة في كتاب الجنائز، برقم (١٢٩٣)، وفي كتاب القدر برقم (٦٢٢٦)، ونصّه: ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه، كما تُنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء".

ورواه مسلم عن أبي هريرة أيضًا في كتاب القدر، رقم: ٢٣، ٢٤، ٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لم تدخل عليه لام الابتداء، كقوله تعالى: "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ" (١).

سابعًا: احتمال الثلاثة: الفصل، الابتداء، التوكيد:

يحتمل الضمير الثلاثة: إذا كان بعده اسم مرفوع وقبله ضمير لم تدخل عليه لام الابتداء، نحو: أنتَ أنتَ الصادقُ، أنتَ أنتَ المسافرُ، ومنه قوله تعالى: "أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ" (٢)، و"إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ" (٣)، و"إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ" (٤).

والذي وقع في القرآن الكريم كان كله مع (إنّ).

شروط ضمير الفصل:

اعلم أن الضمير الذي يقع فصلاً له عدة شروط، تتمثل فيما يلي (٥):

أولاً: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع.

فيمتنع (زيد إياه الفاضل) و(أنت إياك العالم)، وأمّا (إنّك إياك الفاضل) فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

ثانيًا: أن يقع بين المبتدأ والخبر، أو: ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف (٦)، نحو: إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها،

---

(١) الحجر: آية٩.

(٢) البقرة: آية ١٣.

(٣) البقرة: آية ٣٧.

(٤) آل عمران: آية ٨. انظر: مغني اللبيب ١٧٦/٢.

(٥) انظر في هذه الشروط: الكتاب ١٩٢/٢، ٣٩٥/٣ ـ ٣٩٧، وشرح ابن يعيش ١١١٠/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٢٤٠، ٢٤١، ومغني اللبيب ١٧٢/٢ ـ ١٧٤.

(٦) بمعنى أن يكون ما قبله مبتدأ في الحال أو في الأصل، وأن يكون ما بعده

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وظننت وأخواتها.

ثالثًا: أن يقع بين معرفتين، أو معرفة ما قاربها من النكرات، بمعنى أن يكون الخبر اسم تفضيل، لأنه يشبه المعرفة في أنه لا يقبل (أل).

وقد أجاز الفرّاءُ وهشامٌ ومن تابعهما من الكوفيين أن يكون ما قبل الضمير نكرة، نحو: ما ظننتُ أحدًا هو القائم، وكان رجلٌ هو القائم، وحملوا عليه: "أن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ" (١).

أما سيبويه فقد اشترط أن يكون قبل ضمير الفصل معرفة، ولا يجوز أن يكون نكرة، كما ذكر بعض الكوفيين، فقال: "هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قوله: ما أظن أحدًا هو خيرٌ منك، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك، لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة" (٢).

وأجاز قوم وقوعه قبل الحال، وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم: "هَنَ أَطْهَرُ لَكُمْ"(٣)، بالنصب.

خبرًا لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

(١) النحل: آية ٩٢. انظر: مغني اللبيب ١٧٢/٢، والمساعد ١٢١/١، وهمع الهوامع ٢٣٨/١.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) في قوله تعالى: "وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَقَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ..." (هود: آية ٧٨).
ونصب (أطهر) قراءة سعيد بن جبير، والحسن، وزيد بن علي، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق. انظر: المحتسب ٣٢٥/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه [١].

وذكر ابن مالك: أنّ الوجه أن ينصب (أظهر) بـ (لكم) على أنه خبر (هنّ)، فيكون من تقديم الحال على العامل الظرفي، نحو قوله تعالى: "مطويّات بيمينه" بنصب (مطويات) [٢]، وذلك في قوله تعالى: " وما قدروا الله حقّ قدره والأرضُ جميعاً قبضتُهُ يوْمَ الْقيامةِ والسّموات مطويّاتٌ بيمينه سُبْحانهُ وتعالَى عمّا يُشْركُون" [٣].

ونصب (مطويات) على الحال قراءة عيسى والجحدري[٤]، وعلى ذلك فـ(السموات) مبتدأ، و(بيمينه) خبراه، أي: السّموات في يمينه مطويات، وعطف (السموات) على (الأرض) فهي داخلة في حيّز الأرض، فالجميع قبضته، وقد استدلّ بهذه القراءة الأخفش على جواز: زيدٌ قائما في الدار إذ أعرب (والسموات) مبتدأ، و (بيمينه) الخبر، وتقدمت الحال والمجرور، ولا حجة فيه، إذ يكون (والسموات) معطوفا على (الأرض) كما قلنا، و(بيمينه) متعلق بـ (مطويات). و(مطويات): من الطي، الذي هو ضد النشر [٥].

رابعًا: أن يطابق ما قبله في الإفراد، والتذكير، والحضور، وغير ذلك، نحو:

---

(١) المساعد ١٢١/١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ص٢٤٢، وإعراب القراءات الشواذ ٤١٤/٢، والبحر المحيط ٢٢١/٩.

(٣) الزمر: آية ٦٧.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤١٤/٤، والبحر المحيط ٢٢١/٩.

(٥) انظر المصدرين السابقين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمرٌو هو الكريمُ، أو: أكرمُ من بكر.

وكنتُ أنا الخبير، أو: أخبرَ منك.

وإنّه هو الرحيمُ، أو: أرحمُ من غيره.

وظننتُه هو الظريفَ، أو: أظرفَ منك.

وذهب قوم: إلى جواز وقوع ضمير الفصل بعد اسم (لا)، نحو: لا رجل هو منطلق.

وذهب آخرون: إلى جواز وقوعه قبل المضارع، نحو: كان زيدٌ هو يقوم[1].

وذهب فريق آخر أيضًا: إلى جواز تقدّمه مع الخبر، نحو: هو القائم زيد، وهو القائم كان زيد، وهو القائم ظننت زيدًا.

كما رأى آخرون جواز توسّطه بين (كان) واسمها، وبين (ظنّ) والمفعول الأول، نحو: كان هو القائمُ زيدًا، وظننت هو القائم زيدا[2].

(1) انظر: همع الهوامع ٢٣٩/١.

(2) المصدر السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دراسة ضمير الفصل في القرآن الكريم

إن الهدف من هذا المبحث هو توثيق ما ذكره النحاة وتطبيق ذلك على آيات الذكر الحكيم، وبعد أن استقصيتُ ضمير الفصل في القرآن الكريم، وجدت أنه وقع بين المبتدأ والخبر، وبين اسم (إنّ) وخبرها، وبين اسم (كان) وخبرها، وبين المفعول الأول والثاني.

أولاً: وقوع الضمير بين المبتدأ والخبر.

وقع ضمير الفصل في كثير من الآيات القرآنية بين المبتدأ والخبر، ومن هذه الآيات ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿أُولَـٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[١].

فـ (هم) ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب، و(المفلحون) خبر المبتدأ ـ أولئك ـ مرفوع، وعلامة رفعه الواو، لأنه جمع مذكر سالم، كما يجوز أن يعرب الضمير مبتدأ ثانيا، ومحلّه الرفع، وخبره (المفلحون)، وجملة (هم المفلحون) خبر (أولئك).

فالضمير في الآية يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون فصلاً واقعًا بين المبتدأ والخبر.

والثاني: أن يكون مبتدأ خبره ما بعده؛ وذلك لأن الضمير وقع بعد اسم ظاهر[٢].

٢- وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا

---

[١] البقرة: آية ٥.

[٢] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٧٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٣٣، والكشاف ١/٤٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمر اللّهُ بـــه أن يُوصَـــلَ ويُفْسِـــدُونَ فِـــي الأرْضِ أُولَـــئِكَ هُـــمُ الْخَاسِرُونَ"[١].

فـ (أولئك) مبتدأ، و(هم) مبتدأ ثانٍ، و(الخاسرون) خبر الثـاني، والثاني وخبره خبر الأول.

ويجوز أن يكون الضمير للفصل، فلا محلّ له من الإعراب [٢].

٣- وقوله تعالى: "الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَـقَّ تِلَاوَتِـهِ أُولَـئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَـئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ" [٣].

الفاء في قوله (فأولئك) رابطة، واسم الإشارة مبتدأ، و(هم) مبتدأ ثانٍ، و(الخاسرون) خبر (هم)، والجملة الاسمية خبر (أولئك).

ويحتمل أن يكون (هم) ضمير فصل، أو عماد لا محلّ له[٤].

فالضمير يحتمل أن يكون للفصل، وأن يكون مبتدأ؛ لوقوعه بعـد اسم ظاهر.

٤- وقوله تعالى: "أُولَـئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ"[٥].

يقول أبو جعفر النحاس: "أولئك مبتـدأ، و(هـم) ابتـداء ثـان، و(المهتدون) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، وإن شـئت كانـت

---

[١] البقرة: آية ٢٧.
[٢] إعراب القرآن للنحاس ١/١٥٥.
[٣] البقرة: آية ١٢١.
[٤] الدر المصون ٢/٩٤، ٩٥، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ١/١٧٧.
[٥] البقرة: ١٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(هم) زائدة توكيدًا، و(المهتدون) خبر"[١].

فيرى أبو جعفر النحاس أن الضمير في الآية يجوز أن يكون مبتدأ، وأن يكون توكيدًا.

أما المنتجب الهمذاني فيرى أن الضمير يحتمل الثلاثة: الابتداء والتوكيد لقوله تعالى: (أولئك)، والفصل [٢]، وقد قال بذلك أيضًا أبو البقاء العكبري [٣].

إلى غير ذلك ـ أيضًا ـ من الآيات القرآنية التي وقع فيها ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، ولا أودّ الإطالة بسرد الآيات، بل اكتفى فقط بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وذلك على النحو التالي:

- سورة آل عمران: آية ١٠، ٨٢، ١٠٤.
- وسورة النساء: آية ١٥١.
- والمائدة: آية ٤٥، ٧٦.
- والأعراف: آية ١٥٧، ١٧٨، ١٧٩.
- والأنفال: آية ٤.
- والتوبة: آية ٤٠، ٦٩، ٧٢، ٨٨.
- ويونس: آية ٦٤.
- وهود: آية ١٩، ٧٨.
- والحج: آية ١١، ١٢.
- والمؤمنون: آية ٧، ١٠، ١٠٢.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٢٤/١.

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٩٥/١.

(٣) التبيان ١٢٩/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- والنور: آية ٤، ١٣، ٥٠، ٥١، ٥٢.
- والنمل: آية ٣، ٥.
- والعنكبوت: آية ٥٢.
- والروم: آية ٧، ٣٨، ٣٩.
- وفاطر: آية ١٥، ٣١، ٣٢.
- والزمر: آية ١٥، ١٨، ٦٣.
- والشورى: آية ٩.
- والدخان: آية ٥٧.
- والجاثية: آية ٣٠.
- والحجرات: آية ٧، ١١، ١٥.
- والحديد: آية ١٢.
- والحشر: آية ٩، ٢٠.
- والمنافقون: آية ٩.
- والتغابن: آية ١٦.
- والمعارج: آية ٣١.
- وعبس: آية ٤٢.
- والبينة: آية ٦، ٧.

ثانيًا: وقوع الضمير بين اسم (إنّ) والخبر:

لقد ذكرنا أن ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر في الحال، أو في الأصل، وذلك بدخول بعض الحروف والأفعال على المبتدأ، كـ (إنّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، وظننت وأخواتها.

ونتناول هنا – إن شاء الله تعالى – وقوع ضمير الفصل بين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اسم (إنّ) والخبر، ويتمثل ذلك في الآيات التالية:

١- قوله تعالى: "أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـكِن لاَ يَشْعُرُونَ" (١).

يقول أبو جعفر النحاس: الهاء والميم: اسم (إنّ)، و(هم) مبتدأ، و(المفسدون) خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره خبر (إنّ). ويجوز أن يكون (هم) توكيدًا للهاء والميم، ويجوز أن يكون فاصلة، والكوفيون يقولون: عماد (٢).

فالضمير في الآية الكريمة ــ كما رأينا ــ يحتمل الثلاثة: الابتداء، الفصل، التوكيد؛ وذلك لأنه وقع بعده اسم مرفوع وقبله ضمير لم تدخل عليه لام الابتداء.

٢- وقوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَآ آمَنَ النَّاسُ قَالُواْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ آمَنَ السُّفَهَآءُ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَآءُ وَلَـكِن لاَّ يَعْلَمُونَ" (٣).

الضمير في هذه الآية الكريمة كالآية السابقة، إمّا أن يكون مبتدأ وما بعده خبرًا، والجملة خبر (إنّ)، أو يكون توكيدًا للهاء والميم، أو فاصلة (٤).

فالضمير يحتمل الثلاثة: الابتداء، والفصل، والتوكيد؛ لما ذكرنا في الآية السابقة.

٣- قوله تعالى: "قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَآ إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ

---

(١) البقرة: آية ١٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٩/١، والتبيان ٢٩/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٥/١.

(٣) البقرة: آية ١٣.

(٤) الدر المصون ١٤٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحَكِيمُ"[١].

الضمير (أنت) في موضع نصب توكيدًا للكاف، والكاف منصوب المحلّ، و(أنت) توكيد له، وهو بلفظ المرفوع؛ وذلك لأنه هو الكاف في المعنى، ولا يقع هاهنا (إياك) للتوكيد؛ لأنها لو وقعت لكان بدلًا، و(إياك) لم يؤكد بها، وإن شئت كانت رفعًا بالابتداء، و(العليم) خبره، والجملة خبر (إنّ)، وإن شئت كانت فاصلة لا موضع لها، و(الحكيم) خبر ثان، أو صفة لـ (العليم) [٢].

واحتمال الثلاثة: الابتداء، والفصل، والتوكيد في الضمير؛ لأنه وقع بعده اسم مرفوع، وقبله ضمير لم تدخل عليه لام الابتداء.

٤- وقوله تعالى: "فَتلقَّى آدمُ من ربِّه كلماتٍ فتابَ عليْه إنَّهُ هُو التَّوَّابُ الرَّحيمُ" [٣].

فقوله (هو) رفع بالابتداء، و(التواب) خبره، والجملة في محل رفع خبر (إنّ)، ويجوز أن يكون (هو) توكيدًا لـ (الهاء)، ويجوز أن يكون فاصلة [٤].

والضمير هنا يحتمل الثلاثة أيضًا لما ذكرنا من قبل.

وهناك آيات قرآنية أخرى وقع فيها الضمير بين اسم (إن) والخبر، ومنها ما يلي:

- سورة البقرة: آية رقم ٥٤، ١٢٠.
- آل عمران: آية ٨، ٣٥، ٦٢.

---

[١] البقرة: آية ٣٢.

[٢] إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٠، والتبيان ٤٩/١.

[٣] البقرة: آية ٣٧.

[٤] إعراب القرآن للنحاس ١٦٤/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- المائدة: آية ١٧، ٥٦، ١١٦.
- الأنعام: آية ٧١، ١١٩.
- الأنفال آية ٦١.
- التوبة: آية ٦٧.
- هود: آية ٢٢.
- الحجر: ٩، ٤٩، ٥٠.
- النحل: آية ١٢٥.
- الإسراء: آية ١.
- مريم: آية ٤٠.
- طه: آية ١٢ ، ١٤.
- الأنبياء: آية ٦٤.
- الحج: آية ٦، ٥٨، ٦٢، ٦٤.
- المؤمنون: آية ١١١.
- النور: آية ٢٥.
- الشعراء: آيـــة ٩، ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥، ١٩١، ٢٢٠.
- النمل: آية ١٦.
- القصص: آية ١٦، ٣٠.
- العنكبوت: آية ٢٦.
- لقمان: آية ٢٦، ٣٠.
- الصافات: آية ٦٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٣.
- ص: آية ٣٥.

ض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الزمر: آية ٥٣.
- غافر: آية ٨، ٩، ٣٩، ٤٣، ٥٦.
- الشورى: آية ٥.
- الزخرف: آية ٦٤.
- الدخان: آية ٦، ٤٢، ٤٩.
- ق: آية ٤٣.
- الذاريات: آية ٣٠، ٥٨.
- الطور: آية ٢٨.
- النجم: آية ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٤٩.
- الواقعة: آية ٩٥.
- الحديد: آية ٢٤.
- المجادلة: آية ١٨، ١٩، ٢٢.
- الإنسان: آية ٢٣.
- النازعات: آية ٣٩، ٤١.
- البروج: آية ١٣.
- الكوثر: آية ٣.

ثالثًا: وقوع ضمير الفصل بين اسم (كان) والخبر:

لقد وقع ضمير الفصل في كتاب الله ــ تعالى ــ بين اسم (كــان) وخبرها، وذلك فيما يلي:

١- قوله تعالى: "فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ" [١].

[١] المائدة: آية ١١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فـ (أنت) ضمير الخطاب يحتمل وجهين: الفصل، والتوكيد؛ وذلك لأنه وقع بعد فعل ناسخ وضمير مطابق له، ولم تدخل عليه اللام.

٢- وقوله تعالى: "وَجَآءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لأَجْراً إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ"[١].

قال أبو حيان: "نحن" إما تأكيد للضمير، وإما فصل" [٢].

فالضمير هنا يحتمل وجهين: الفصل، والتوكيد؛ وذلك لأنه وقع بعد فعل ناسخ وضمير مطابق له، ولم تدخل اللام على الفصل، كما ذكرنا في الآية السابقة.

٣- وقوله تعالى: "قَالُواْ يَمُوسَىَ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ" [٣].

فالضمير (نحن) إمّا توكيد، وإمّا فصل؛ وذلك لوقوعه بعد فعل ناسخ، وضمير مطابق له مستتر، ولم تدخل عليه اللام.

٤- وقوله تعالى: "وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَآءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" [٤].

(إنْ) في قوله (إن كان): حرف شرط جازم، و(كان) فعلٌ ماض ناقص ناسخ مبنيَ في محل جزم فعل الشرط، و(هذا) اسم إشارة مبنيَ في محلّ رفع اسم (كان)، و(هو) ضمير فصل، و(الحق) خبر (كان)، و(من

---

(١) الأعراف: آية ١١٣.

(٢) البحر المحيط ٥/ ١٣٢.

(٣) الأعراف: ١١٥.

(٤) الأنفال: ٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عندك) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال [١].

ويقول أبو حيان: "وقرأ الجمهور (هو الحقَّ) بالنصب، جعلوا (هو) فصلاً، وقرأ الأعمش وزيد بن عليّ بالرفع، وهي جائزة في العربية، فالجملة خبر (كان) [٢].

فيرى النحاة أن الضمير هنا للفصل، وذلك على قراءة الجمهور؛ لأنه وقع بعد اسم ظاهر، وما بعده منصوب.

ومن الآيات القرآنية الكريمة التي وقع فيها الضمير أيضًا بين اسم (كان) وخبرها ما يلي:

- سورة النحل: آية ٩٢.
- الشعراء: آية ٤٠، ٤١.
- القصص: آية ٥٨.
- الصافات: آية ١١٦.
- غافر: آية ٢١.
- الزخرف: آية ٧٦.
- النجم: آية ٥٢.

رابعًا: وقوع ضمير الفصل بين المفعول الأول والثاني:

لقد جاء في كتاب الله – تعالى – وقوع ضمير الفصل بين المفعول الأول والثاني، وذلك فيما يلي:

١- قوله تعالى: "وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ آتَاهُمُ اللَّهُ من فَضْلِهِ هُوَ

---

[١] انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٧٥/١، والبحر المحيط ٣١٠/٥، والجدول في إعراب القرآن وصرفه، المجلد الخامس ص ١٨٢، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٥٦٨/٣.

[٢] البحر المحيط ٥/ ٣١٠، وانظر: التبيان ٦٢٢/٢، والفريد ٤١٧/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خيرًا لَهُمْ بَلْ هُو شرٌ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ ما بَخِلُوا به يوْمَ القِيامَةِ ولِلَّهِ ميرَاثُ السَّمَوَاتِ والأرْضِ واللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خبيرٌ" (١).

يقول مكيّ بن أبي طالب القيسيّ: "الذين" فاعل "حسب"، وحذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه، و(هو) فاصلة، و(خيرًا) مفعول ثان، تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل خيرًا لهم، فدل (يبخلون) على البخل" (٢).

و(هو) في الآية الكريمة ضمير فصل؛ لأنه وقع بعد اسم ظاهر، وما بعده منصوب.

٢- وقوله تعالى: "ولَولاَ إذْ دخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ ما شَآءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ إن تَرَنِ أنَاْ أقَلَّ منكَ مالاً وَوَلَداً" (٣).

الضمير (أنا) فيه وجهان:

أحدهما: أنه فصل لا موضع له من الإعراب.

والثاني: أنه توكيد للمفعول الأول ــ ياء المتكلم ــ. فموضعه نصب (٤).

لأنه كما قلنا آنفا: إن الضمير يحتمل أن يكون فصلا، وأن يكون مؤكدا: إذا وقع بعد فعل ناسخ وضمير مطابق له، ولم تدخل عليه اللام.

أما إن كانت (ترني) بصرية، فـ (أنا) توكيد لا غير، وإن كانت

---

(١) آل عمران: آية ١٨٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٦٨/١، وانظر: الكتاب ٣٩١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٨٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٣.

(٣) الكهف: آية ٣٩.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٧٦، والتبيان ٨٤٨/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علمية احتمل الفصل والتوكيد.

وجواز التوكيد لأنه بعد مضمر، والمضمر يؤكد بالمضمر المرفوع، إذ كأنه، سواء كان الأول مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره [١].

وقرأ عيسى بن عمر (أقلُ) بالرفع، على أن يكون (أنا) مبتدأ، و(أقل) خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني، والمفعول الأول الياء، إلا أنّ الياء حذفت، لأن الكسرة تدلّ عليها، و(مالاً) و(ولداً) منصوبان على التمييز، و(إن) في قوله (إن ترن) شرط، وجوابه: " فعسى ربي أن يؤتين خيرا من جنتك"، وفعل الشرط (ترن)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وحذفت في رسم المصحف، و(أنا) ضمير فصل أو توكيد" [٢].

ومن الآيات القرآنية التي وقع فيها الضمير أيضًا بين المفعول الأول والثاني ما يلي:

- سورة سبأ: آية ٦.
- الصافات: آية ٧٧.
- المزمل: آية ٢٠.

---

[١] الدر المصون ٤٩٥/٧، والبحر المحيط ١٨٠/٧، وابن يعيش ١١١/٣.

[٢] انظر: إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء ٢/ ١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٧٦، والتبيان ٨٤٨/٢، والفريد ٣٣٩/٣، والدر المصون ٤٩٥/٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

زيادة (كان)

- مواضع زيادتها.
- شروطها.
- بعض الآيات القرآنية التي قيل فيها بزيادة (كان).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

زيادة (كان)

قيل: إن (كان) في هذه الحالة تأتي مجردة من الحدث، ولا تدل على زمن، وإنما هي زائدة لضرب من التوكيد.

وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين[1]:

كالمبتدأ وخبره، نحو: بكر كان قائمٌ.

والفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجد كان مثلك.

والصلة والموصول، نحو: جاء الذي كان أكرمته.

والصفة والموصوف، نحو: مررت برجل كان قائم.

وهذا يفهم من إطلاق قول ابن مالك:

وقد تُرَاد (كان) في حشو كما ... كان أصحَّ علمِ مَن تقدَّما

وإنما تتقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما كان أصحَّ علم من تقدما ولا تزاد في غيره إلا سماعًا، وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم: ولدت فاطمة بنت الخرشب الأمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضلُ منهم.

وقد سمع أيضًا زيادتها بين الصفة والموصوف، كقول الشاعر:

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانوا كرام[2]

---

(1) انظر في ذلك: شرح الأشموني ١/ ٢٤١، ٢٤٢، وابن عقيل ١/ ٢٨٨ - ٢٩٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٣٨، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٨ - ٢٥١.

(2) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠، والأزهية ص ١٨٨، وتخليص الشواهد ص٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧، ٢٢١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢، وبلا نسبة في أسرار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره، كقول آخر:

سَرَاةُ بنـي أبـي بكـرٍ تسـامى ... علـى كـان المسـوَّمةِ العـرابِ[1]

وأكثر ما تزاد بلفظ الماضي، وقد شذّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنـت تكـونُ ماجـدٌ نبيـلُ ... إذا تهُـبُّ شَـمْأَلٌ بليـلُ[2]

وقد جوّز الفراء زيادتها بلفظ المضارع، واستشهد بهذا البيت، كما جوّز أيضًا زيادتها آخرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ كان، قياسًا على إلغاء (ظنّ)

ض

العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر ١/ ١٦٥، ولسان العرب (كون)، والصاحبي في فقه اللغة ص١٦١.

(١) البيت من الوافر.

والسَّراة: جمع السَّري، وهو صاحب المروءة، أو السيّد الشريف، تسامى: أي تتسامى وترتفع، المسومة: الخيل التي يجعل لها علامة تعرف بها، العراب: الكريمة.

والمعنى: يقول الشاعر: أن أسياد بني بكر وأشرافهم يمتطون الجياد العربية التي تسمو على سائر الخيول.

والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٠٧، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، والأزهية ص ١٨٧، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٣، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤١، واللمع ص ١٢٢، ورصف المباني ص ١٤٠، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح الأشوني ١/ ٢٤٤، وهمع الهوامع ١/ ٤٣٨.

ويروى أيضًا: (تساموا) بدل (تسامى).

(٢) الرجز لم عقيل في تخليص الشواهد ص٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٥، ٢٢٦، والدرر ٢/ ٧٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩.

وماجد: كريم، نبيل: شريف، هبت: هاجت، الشمأل: الرياح الشمالية، البليل: الرطبة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

آخرًا، وردّ بعد سماعه، وأن الزيادة خلاف الأصل فلا تباح في غير مواضعها المعتادة[١].

وقد جوّز الكوفيون زيادة (أصبح) و (أمسى)، وحكوا: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، وحكم المرادي على تلك الزيادة بالشذوذ[٢].

كما أجاز بعض النحاة زيادة (أضحى) وسائر أفعال الباب إذا لم ينتقض المعنى[٣].

فزيادة (كان) لها شرطان:

الأول: أن تكون بلفظ الماضي.

والثاني: أن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ومجرورًا، كما مثّلنا.

ومعنى الزيادة ــ كما يقول عباس حسن ــ أمران:

الأول: أنها غير عاملة، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل أو مفعول أو اسم أو خبر أو غيرها، إذ ليس لها عمل، وليست معمولة لغيرها، وهذا شأن كلّ فعل زائد، ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها.

والثاني: أن الكلام يستغنى عنها، فلا ينقص معناه بحذفها، ولا يخفى المراد منه، وكلّ فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوّة وتوكيدًا، فليس من شأنها أن تحدث معنى جديدًا، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئًا إلاّ التقوية[٤].

---

(١) همع الهوامع ٤٣٨/١، وأوضح المسالك ٢٤٩/١.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٥٠١/١، وشرح الأشموني ٢٤٥/١.

(٣) توضيح المقاصد ٥٠١/١.

(٤) النحو الوافي ٥٧٩/١ ، ٥٨٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن الآيات القرآنية التي قيل فيها بزيادة (كان)، ما يلي:

١- قوله تعالى: "كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا"[١].

يقول أبو البقاء: "كان" زائدة، أي من هو في المهد، و (صبيًا) حال من الضمير في الجارّ، والضمير المنفصل المقدّر كان متّصلاً بـ (كان).

وقيل: (كان) الزائدة لا يستتر فيها ضمير، فعلى هذا لا تحتاج إلى تقدير (هُو)، بل يكون الظرف صلة (مَنْ).

وقيل: ليست زائدة، بل هي كقوله: "وكانَ اللّهُ عليماً حكيماً"، وقيل: هي بمعنى صار، وقيل: هي التامة، و (مَنْ) بمعنى الذي، وقيل: شرطية وجوابها (كيف)[٢].

٢- وقوله: "إنّ في ذلكَ لآيةً وما كانَ أكثرُهُمْ مؤمنين"[٣].

وحكي أبو السعود عن سيبويه قوله: إن (كان) صلة، والمعنى: وما أكثرهم مؤمنين"[٤].

ويرى أبو السعود أن ذلك هو الأنسب بمقام بيان عتوهم وغلوهم في المكابرة والعناد مع تعاضد موجبات الإيمان من جهته تعالى[٥].

٣- وقوله تعالى: "إنّهُمْ كانُوا إذا قيل لهُمْ لا إلـه إلاّ اللّه يستكبرُون"[٦].

قوله (يستكبرون) في موضع نصب خبر (كان)، ويجوز أن يكون

---

(١) مريم: آية ٢٩.

(٢) التبيان ٨٧٣/٢، وانظر: المقتضب ١١٧/٤، ١١٨.

(٣) الشعراء: آية ٨.

(٤) تفسير أبي السعود ٢٣٥/٦.

(٥) السابق.

(٦) الصافات: آية ٣٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في موضع رفع خبر (إنّ)، و(كان) ملغاة[١].

٤- وقوله: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً﴾[٢].

فـ (كان) تحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى أنها ناقصة فالخبر إمـ (لبشر)، وإمّا (وحيًا).

٥- وقوله: ﴿إنّ في ذلك لذكرى لمن كان له قلب﴾[٣].

يجوز نقصان (كان)، وتمامها، وزيادتها، وهو أضعفها[٤].

٦- وقوله: ﴿تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر﴾[٥].

قوله (من كفر) المراد به نوحٌ عليه السّلام، أو الباري تعالى.

و (كفر) خبر (كان)، وفيه دليل على وقوع خبر (كان) ماضيا من غير (قد)، وبعضهم يقول: لابدّ من (قدْ) ظاهرةً أو مضمرةً.

ويجوز أن تكون (كان) مزيدة، وضمير (تركناها) إمّا للقصّة، أو للفعلة، أو السفينة، وهو الظاهر[٦].

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨٣/٣، ولباب التأويل ١٨/٤، وتفسير أبي السعودي ١٨٩/٧.

(٢) الشورى: آية ٥١.

(٣) ق: آية ٣٧.

(٤) تفسير ابن عطية ١٦٨/٥.

(٥) القمر: آية ١٤.

(٦) الدر المصون ١٣٥/١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثالث

زيادة الجملة

المبحث الأول:

- الجمل والإعراب.
- دلالة الاعتراض.
- الاعتراض عند النحويين.
- الاعتراض عن البلاغيين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

إن الزيادة وحدة لا تنفصم عراها عن وظيفة بنية الحروف والصيغ والجمل، وتفيد تقوية الكلام وتوكيد، ويشير ابن يعيش إلى هذا قائلاً: "فالتأكيد لمضمون الجملة، فإن قول القائل: (إنَّ زيدًا قائمٌ) ناب مناب تكرير الجملة مرتين؛ إلاَ أنَّ قولك: (إنَّ زيدًا قائمٌ) أوجزُ من قولك: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ قائمٌ مع حصول الغرض من التأكيد، فإن أدخلت اللام وقلت: إنَّ زيدًا لقائمٌ، ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرّات، وكذلك (أنَّ) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة..."[1].

فيشير ابن يعيش إلى (أنَّ) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة، إلاَّ أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، ولذلك يحسن السكوت عليها، لأن الجملة عبارة عن كل كلام تامّ قائم بنفسه مفيد لمعناه، فلا فرق بين قولك: إنَّ زيدًا قائمٌ، وبين قولك: زيدٌ قائمٌ إلاَ معنى التأكيد، ويؤيد ذلك أن الجملة بعد دخول (إنَّ) عليها تقع صلةً كما كانت كذلك من قبل، نحو: أكرمني الذي إنه عالم، قال تعالى: "وآتيناهُ من الكنوز ما إنَّ مفاتحهُ لتنوءُ بالعُصبة أُولي القُوة"[2]، وليست (أنَّ) المفتوحة كذلك، بل تقلب معنى الجملة إلى الإفراد، ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحقَ بالموضع.

---

[1] شرح ابن يعيش ٥٩/٨.

[2] القصص: آية ٧٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمل والإعراب:

إنّ أنواع الجمل المختلفة تدور بين أمرين:

الأول: أن يكون لها محلّ من الإعراب.

والثاني: أن لا يكون لها محلّ من الإعراب.

وسأقتصر هنا على ذكر الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنها تتضمن الجملة الاعتراضية، وهي سبع، وترد على النحو التالي:

١- الجملة الابتدائية أو المستأنفة، نحو قولك ابتداءً: زيدٌ قائمٌ، وقوله سبحانه: "الْحَمْدُ للَه ربِّ الْعالمين"[١].

٢- الجملة المعترضة لإفادة الكلام توكيدًا وتقويةً وتسديدًا، نحو: كان أبوك ــ رحمه الله ــ سخيًا.

٣- الجملة التفسيرية، نحو قوله تعالى: "لاهية قُلُوبُهُمْ وأسرّوا النّجْوى الّذين ظلمُوا هلْ هـذآ إلاّ بشرٌ مّـثْلُكُمْ أفتـأْتُون السّـحْرَ وأنـتُمْ تُبْصرُون"[٢].

فالاستفهام: (هل هذا إلا بشر مثلكم) تفسير لقوله: (وأسروا النجوى).

٤- الجملة الواقعة صلة، نحو: جاء الذى سافر أخوه.

٥- الجملة التي بها قسم، نحو قوله تعالى: "يس * والْقُرْآنِ الْحكيمِ * إنّكَ لَمنَ الْمُرْسَلين"[٣].

٦- الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم، نحو: لو كانت الشمس طالعة

---

(١) الفاتحة: آية ٢.

(٢) الأنبياء: آية ٣.

(٣) يس: ١، ٢، ٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لكان النهار موجودًا.

٧- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو: قام زيد، ولم يقم عمرو.

والذى يعنينا من هذه الأنواع، هو الجملة الاعتراضية.

- دلالة الاعتراض:

تعريف الاعتراض لغة:

وردت كلمة (اعترض) بمعنى: انتصب ومنع، وصار عارضًا كالخشبة المنتصبة في النهر ونحوها، تمنع السالكين سلوكها، واعترض الشيء: حال دونه[1].

أما تعريفه في الاصطلاح:

فهو: أن يؤتي في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنىً بجملة أو أكثر لا محلّ لها من الإعراب.

وذلك لفصل الخبر عن المبتدأ، والفاعل عن فعله، والجواب عن شرطه، والصفة عن موصوفها[2].

فالجملة المعترضة تتوسط بين أجزاء الجملة المستقلة لتقرير معنىً يتعلق بها، أو بأحد أجزائها، نحو: بكرٌ ــ طال عمره ــ قائمٌ.

- الاعتراض عند النحويين:

ورد الاعتراض كثيرًا في القرآن الكريم، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، والصفة وموصوفها،

---

(١) الصحاح واللسان: (عرض).

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد نجيب، ص١٥٠، وهمع الهوامع ٣٢٧/٢ ـ ٣٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلاّ شاذًا أو متأولا[١].

وقد ذكر ابن جنى: أن الاعتراض في شعر العرب ومنثور الكلام كثير وحسن ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه[٢].

وعقد ابن هشام بابًا للاعتراض، عرّف فيه الجملة المعترضة بأنها: المعترضة بين شيئين متلازمين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا، أو تحسينا للمعنى[٣].

ـ الاعتراض عند البلاغيين:

تناولت كتب البلاغيين مفهوم الاعتراض، فتعددت اصطلاحاته، وأول ما عرض لهذا المصطلح أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) في كتابه "البيان والتبيين"، وأفرد له بابا سماه: "إصابة المقادير"[٤]، ثم تلاه ابن المعتز (ت ٢٩٢ هـ) الذى قسّم محاسن الكلام إلى ثلاثة عشر قسما، وجعل الاعتراض الحسن الثاني[٥].

وقد أطلق قدامة بن جعفر (ت٣٣٧ هـ) على مصطلح الاعتراض اسما آخر، وهو التتميم، وأفرد له في كتابه نقد الشعر بابًا.

وقد رأى أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) أنه: اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه، ثم تعود إليه لتتمه[٦].

وأما ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ) فقد تحدث في (العمدة)

---

(١) الخصائص ٣٣٥/١.

(٢) السابق ٣٤١/١.

(٣) مغنى اللبيب ٢١/٢.

(٤) البيان والتبيين، ص ٢٧٧.

(٥) البديع لابن المعتز ص ٥٩.

(٦) الصناعتين ص٤١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن الاعتراض تحت باب (الالتفات)، وقال: "هو الاعتراض عند قوم، وسماه آخرون الاستدراك، وسبيله أن يكون الشاعر آخذًا في معنى ثم يعرض له غيره، فيعدل عن الأول إلى الثاني فيأتي به، ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل في شيء مملكًا الأول [1].

وعليه فإن مفهوم الاعتراض تعددت مفاهيمه في كتب اللغويين، وهذا يدلّ على سعة معاني الاعتراض، وجماله البلاغيّ.

وأرى أن ما ذكره ابن جنّي وابن هشام صحيح، وأن الاعتراض في أقوال العرب ــ شعرًا ونثرًا ــ كثير، وحسن، وهو يدلّ على فصاحة المتكلم، وأن الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين تفيد الكلام تقوية وتسديدًا.

[1] العمدة ٢/٤٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

- مواضع الجملة الاعتراضية.
- بين الاعتراضية والحالية.
- بعض الآيات القرآنية التي قيل فيها بجواز الأمرين: الحالية، والاعتراضية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

مواضع الجمل الاعتراضية

بعد أن تحدثنا عن معنى الاعتراض، وعرفنا أن الجملة المعترضة هي التي يؤتى بها فاصلة بين عناصر الجملة أو بين جملتين متلازمتين لتوكيد الكلام وتقويته وتسديده[1]، ننتقل إلى الحديث عن مواضع الجملة الاعتراضية، وهي كالتالي:

١- بين الفعل ومرفوعه [2]، نحو سافر ــ أظنّ ــ زيدٌ، ونحو قول الشاعر:

وقد أدركتني والحوادثُ جمّةٌ ... أسنةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْلِ

فجملة (والحوادثُ جمةٌ) معترضة لا محلّ لها من الإعراب، وقعت بين الفعل (أدركتني) والفاعل (أسنةٌ)، ويرى بعض النحاة أنها جملة مستأنفة؛ لأنها جملة منقطعة عمّا قبلها.

وأنا أميل إلى القول بأنها معترضة؛ لأنها وقعت بين الفعل والفاعل، وإن كانت منقطعة عما قبلها من حيث المعنى، إلا أن الاعتراض في هذا الشأن أقوى وأوضح من الاستئناف.

٢- بين الفعل ومفعوله: نحو: أكرمتُ ــ والله ــ محمدًا.

٣- بين المبتدأ والخبر: نحو: العلمُ ــ لو تعلم ــ نورٌ ساطع، والمدادُ ــ لو تعلم ــ نورٌ أسودُ.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٢٧/٢.

(٢) انظر: الخصائص ١٣٧/١، وسر صناعة الإعراب ١٥٠/١، وهمع الهوامع ٣٢٩/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكقول الشاعر:

وفيهنَ والأيامُ يعثرنَ بالفتى ... نوادبُ لا يمللنهُ ونوائحُ[1]

ففصل بقوله (والأيام يعثرن بالفتى) بين المبتدأ والخبر، حيث إن قوله (وفيهن) خبر مقدم، و(نوادب) مبتدأ مؤخر.

٤- بين ما أصله المبتدأ والخبر، كقول الشاعر:

لعلك والموعودُ حقٌّ لقاؤُه ... بدا لك في تلك القلوص بداءُ[2]

فقوله: (والموعودُ حقٌّ لقاؤُه) اعتراض بين ما أصله المبتدأ، وهو الضمير، والخبر وهو (بدا لك).

وقول آخر:

إنَّ الثمانينَ وبلغتها ... قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

فقوله: (وبلغتها) جملة اعتراضية بين اسم إنَّ وخبرها.

٥- بين المفعول والفاعل، نحو قول امرئ القيس:[3]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس في ديوانه ص٣٢، والدرر ٩٩/٤، وخزانة الأدب ٢٦١/٧، وشرح شواهد المغني ص٨٠٨، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص٣٨٧، وهمع الهوامع ٣٢٨/٢، والخصائص ٣٤٠/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه ص٢٩، والدرر ٢٠/٤، وشرح شواهد المغني ص١١٠، والأغاني ٧٧/١٦، وخزانة الأدب ٢١٣/٩، وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص٤٢٧، ولسان العرب (بدا)، وبلا نسبة في الخصائص ٣٤٠/١، وسمط اللآلي ص٧٠٥، ومغني اللبيب ص٣٨٨، وهمع الهوامع ١٤٧/١.

(٣) انظر: البيت في الديوان ص٣٩، وخزانة الأدب ٣٢٧/١، والدرر ٣٢٢/٥، والمقاصد النحوية ٣٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٣٢/٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص٦٨، ونحو اللغة العربية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني، ولم أطلب، قليلٌ من المالِ

فقوله (ولم أطلب) اعتراض بين المفعول به وهو الياء، والفاعل وهو (قليل).

٦- بين الفعل وشبه الجملة المتعلقة به، نحو قوله تعالى: "كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلاَ يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ" (١).

فقوله: "فَلاَ يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ منهُ" جملة اعتراضية بين الفعل وشبه الجملة (لتنذر به) (٢).

وهذا هو المفهوم من نصّ كلام الزمخشري، حيث قال: "فإن قلت: بم تعلق قوله (لتنذر)؟

قلتُ: بـ (أُنزل)، أي أنزل إليك لإنذارك به .." (٣).

٧- بين الموصوف وصفته، كقوله تعالى: "وإِنَّهُ لقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عظِيمٌ" (٤).

فقوله: (لو تعلمون) اعتراض بين الموصوف (قسم) وصفته (عظيم).

٨- بين القسم وجوابه، كقوله تعالى: "فلا أُقْسِمُ بمواقعِ النّجُومِ * وإِنَّهُ لقسمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عظِيمٌ. إِنَّهُ لقُرْآنٌ كريمٌ" (٥).

يقول ابن جنّي: "في هذه الآية اعتراضان:

ص٩٦٤.

(١) الأعراف: آية ٢.

(٢) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٦٩، ونحو اللغة العربية ص٩٦٤.

(٣) الكشاف ٢/ ٨٦.

(٤) الواقعة: آية ٧٦.

(٥) الواقعة: ٧٥، ٧٦، ٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أحدهما: قوله: "وإنّهُ لقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ" اعترض بـه بـين القسم الذي هو قوله: "فلا أقسم بمواقع النجوم"، وبين جوابه الذي هـو قوله: "إنه لقرآن كريم".

وفي هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف (قسم) وصفته (عظيم) وهو قوله: "لو تعلمون" فذانك اعتراضانان كما ترى" [١].

وقد ذكر السمين الحلبي أن قوله: "والحقَ أقولُ" في قوله تعالى: "قال فالْحقَ والْحقَ أقُولُ. لأمْلأنَ جهنّم منك وممّن تبعك منْهُمْ أجْمعـين" [٢]، اعتراض بين القسم وجوابه، كأنه قيل: ولا أقول إلا الحقَ، يعنى أن تقدم المفعول أفاد الحصر [٣].

٩- بين الموصول وصلته: نحو قولك: رأيت الذي ــ أحسب ــ كافأته.

وقول جرير:

ذاك الـذي -وأبيـك- تعْـرفُ مالـكٌ والحقُ يدْفعُ تُرَّهات الباطِلِ [٤]

فقوله (وأبيك) اعتراض بين الموصول وصلته.

١٠- بين أجزاء الصلة، نحو: رأيتُ الذي علمه ــ والحقَ يقال ــ مفيـدٌ

---

[١] الخصائص ١/ ٣٣٦. وانظر: إعراب الجمل ص٦٩، وهمع الهوامع ٣٢٩/٢.

[٢] ص: الآيتان ٨٤، ٨٥.

[٣] الدر المصون ٤٠٠/٩.

[٤] انظره في: ديوان جرير (ط الصاوى) ص ٤٣٠، والخصائص ٣٣٧/١، ومغني اللبيب ٢٠/٢.

ويروى أيضًا: (يدْمَغُ) بدلاً من (يدْفعُ).

وفي الصحاح (ترهـ): "الأصمعي: التُّرَهاتُ: الطرقُ الصغار غير الجادة تتشعّبُ عنها، الواحدة: تُرَّهَة، فارسيّ معرّب، ثم استعير في الباطل".

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للناس.

فجملة (والحق يقال) معترضة؛ لأنها وقعت بين أجزاء الصلة.

ومن ذلك قوله تعالى: "وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" (١).

فقد تحتمل الجملة هنا الاعتراض وغيره، واختلف النحاة في ذلك، فزعم بعضهم أن (مَا لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ) خبر (الذين)، وأن جملة (جزاءُ سيئةٍ بمثلها) معترضة بين المعطوف عليه (كسبوا) والمعطوف (ترهقهم ذلةٌ)، وهما جزآ الصلة.

والراجح أن الجملة ليست معترضة، وإنّما هي في محلّ رفع خبر (الذين)، و(ترهقهم ذلةٌ) معطوفة عليها (٢).

١١- بين الجملة وتفسيرها، كقوله تعالى: "ووَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بوالديْهِ حملَتْهُ أُمُّهُ وهْنًا على وهْنٍ وفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أنِ اشْكُرْ لِي ولوالديْكَ إليَّ المصيرُ" (٣).

فالجملتان: (حملته أمه)، و(فصاله في عامين) اعترضتا بين (ووصينا) وتفسيرها (أن اشكُرْ)، ولولا ذلك لكان الكلام: ووصينا الإنسان

---

(١) يونس: آية ٢٧.

(٢) انظر: تفسير القرطبي٣٣٢/٨، وأبي السعود١٣٨/٤، والكشاف٣٤٣/٢،وإعراب الجمل ص٧٠.

(٣) لقمان: آية ١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بوالديه أن اشكر لي ولوالديك [١].

١٢- بين الشرط وجوابه، كقوله سبحانه: " فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ "[٢].

فقوله (ولن تفعلوا) اعتراض بين الشرط وجوابه [٣].

ونحو قولك: إنْ يجتهدْ محمدٌ ــ أنا موقن ــ ينجحْ.

فجملة (أنا موقن) لا محلّ لها من الإعراب معترضة بين الشرط والجواب.

١٣- بين المضاف والمضاف إليه نحو: هذا كتابُ ــ والله ــ بكر، فجملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضة، ومن ذلك قولُ بعض العرب: (لا أخا ــ فاعلم ــ لك)، فقوله (فاعلمْ) اعتراض بين المضاف والمضاف إليه.

وأجاز أبو عليّ أن يكون (لك) خبرًا، ويكون (أخا) اسمًا مقصورًا تامًا غير مضاف، كقولك: لا عصا لك [٤].

ويدلّ على صحة هذا القول أنهم كسّروه على (أفعال) وفاؤه مفتوحة، فهو إذن فعل، وذلك قولهم: أخ وآخاء، فيما حكاه يونس [٥].

١٤- بين الحرف وتوكيده، كما في بيت مجنون ليلى:

---

(١) انظر: تفسير أبي السعود ٧/٧١، والموجز في قواعد اللغة العربية ص٣٩٩.

(٢) البقرة: آية ٢٤.

(٣) الدر المصون ١/٢٠٣، وهمع الهوامع ٢/٣٢٩.

(٤) الخصائص ١/٣٣٩.

(٥) الخصائص، ١/٣٣٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خليليَ لا .والله .لا أَمْلِكُ الَّذي قَضَى اللهُ في لَيْلَى، وَلا ما قَضَى ليا[1]

١٥- بين الجار والمجرور، نحو: سلمتُ على ــ والله ــ بكر.

١٦- بين حرف التنفيس والفعل، نحو: سوف ــ أوقن ــ ينجحُ المجدُ، فجملة (أوقن) اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

وكقول زهير:

وما أدْري وسوفَ إخالُ أدْري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ[2]

فقوله (إخال) اعتراض بين (سوف)، والفعل (أدْري).

١٧- بين قد والفعل، نحو: قد ــ والله ــ أشرقت الشمسُ. فجملة القسم اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب، وقد ــ والله ــ حضر زيدٌ.

١٨- بين حرف النفي ومنفيه نحو: ما ــ والله ــ أفلح مهملٌ.

١٩- بين جملتين مستقلتين بينهما علاقة سبب أو تفسير وبيان، كالذي في قوله زفر بن الحارث:

أريني سِلاحي لا أبالك إنّني أرى الحربَ لا تزدادُ إلاّ تماديا

قوله (لا أبالك) اعتراض بين جملتين، لا محلّ له من الإعراب[3].

وقد يكون الاعتراض بأكثر من جملة واحدة، كقول زهير:

لعمْرُكَ .والخطوبُ مغيّراتٌ وفي طولِ المعاشرةِ التعالي

---

(١) انظر: ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٢، وإعراب الجمل ص٦٩.

(٢) البيت من الوافر، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٣، والاشتقاق ص ٤٦، والدرر ٢٦١/٢، ٢٨/٤، والصاحبي ص١٨٩، وجمهرة اللغة ص ٩٧٨، وشرح شواهد المغني ص١٣٠، ٤١٢، وإعراب الجمل صـ ٦٩.

(٣) إعراب الجمل ص٧٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد باليت مظعن أمّ أوفى ولكن أمّ أوفى لا تُبالي[١]

بين الاعتراضية والحالية:

كثيرًا ما تلتبس الجملة الاعتراضية بالحالية، لذلك وضّح النحويون تبيين الفوارق التي تفصل بينهما، على النحو التالي [٢]:

١- النيابة عن المفرد، حيث إن الجملة الحالية من الجمل التي لها محلّ من الإعراب، فهي واقعة موقع المفرد، ونائبه عنه في إعرابه.

أمّا الجملة الاعتراضية فهي من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، ولا يمكن أن يحلّ محلّها مفرد.

٢- الإنشاء، فالجملة الاعتراضية قد تكون إنشائية، أمّا الحالية فلا تكون كذلك، ومن الإنشاء هذه الجملة الاعتراضية في قول ابن هرمة:

إنّ سليمى والله يكلؤها ضنّت بشيء ما كان يرزؤها[٣]

٣- الاستقبال، حيث إن الجملة الاعتراضية يجوز أن تتصدر بدليل الاستقبال، مثل: السين، سوف، لن.

ومنه قول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء؟[٤]

---

(١) البيتان من الوافر، وهما لزهير في ديوانه ص ٣٤٢، ولسان العرب (بول)، وإعراب الجمل ص٧٠.

(٢) ينظر في ذلك: إعراب الجمل ص٧٢ - ٧٩.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص٥٥، وشرح شواهد المغني ص ٨٢٦، ومغني اللبيب ص٣٨٨، ٣٩٦، وبلا نسبة في لسان العرب (كلأ).

(٤) قد سبق تخريج هذا البيت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقوله تعالى: "فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ" [١].

ويمتنع مثل ذلك في الجملة الحالية؛ لأنه يراد بها الحاضر لا الاستقبال.

أمّا أدوات الشرط فقد أجمعوا على إجازة تصدر الجملة الاعتراضية بها، كما جاء في الآية الكريمة: "إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ" [٢].

ثم اختلفوا في الحالية: فذهب أكثر النحاة إلى منع تصدرها بأدوات الشرط، وذهب قلّةٌ منهم إلى جواز ذلك.

أما المانعون فحجّتهم: أن أدوات الشرط هي دليل الاستقبال، وحكمها في ذلك حكم (لن)، و(السين)، و(سوف).

وأمّا المجيزون فحجّتهم: أنها وإن كانت دليل استقبال في الأصل، قد تكون أحيانًا للماضي أو للحاضر، فلا غرو إذن أن تتصدر الجمل الحالية [٣].

أحرف الاعتراض، وهي في الأصل أحرف استئناف، أو عطف، وإنما تكو

بما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى * وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ" [٤].

ومن قبيل ذلك (إذ) التعليلية، نحو قوله سبحانه: "وَلَن يَنفَعَكُمُ

---

[١] البقرة: آية ٢٤.

[٢] الأنعام: آية ١٥.

[٣] إعراب الجمل ص٧٣، ٧٤.

[٤] آل عمران: آية ٣٦. انظر: الكشاف ٣٥٦/١، وإعراب الجمل ص٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ" [١].

وتحمل على ذلك أيضًا (حتى) الابتدائية في مثل قوله سبحانه: "وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ" [٢].

أما الجملة الحالية فلا يجوز أن تقترن بواحد من هذه الأحرف، فإذا اقترنت بالواو وجب أن تكون هذه الواو بمعنى الظرف (إذ)؛ لأنها هي وما بعدها قيد لما قبلها، مثله، ويجب فيها أيضًا ألا يليها فعل مضارع مثبت ... [٣].

ض

٤- اللاّم الموطئة، وهي التي توطئ لجواب القسم – وهي داخلة على أداة شرط، وسمّاها بعضُ النحويين لام الشرط؛ لدخولها على أداة الشرط – للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيّ على قسم قبلها ظاهر أو مقدر، لا على الشرط.

ومن الأول قول الشاعر:

لعمري لئن كُنْتُمْ على النّأي والْغنى ... بِكُمْ مثْلُ ما بي إنّكُمْ لصديقُ [٤]

ففيه قسم ظاهر (لعمري)، وأن الجملة الشرطية معترضة بين القسم وجوابه (إنكم لصديق).

ومن الثاني قولُ الآخر:

---

[١] الزخرف: آية ٣٩.

[٢] النساء: آية ١٨.

[٣] إعراب الجمل ص٦٨.

[٤] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، انظره في: لسان العرب (صدق)، وإعراب الجمل ص٧٩، والمعجم المفصل ١٨٥/٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لمتى صلحت ليُقْضَيْنَ لك صالحٌ ولتُجْزِينْ إذا جُزيت جميلا[1]

لأن القسم مقدّر قبل اللاّم الموطئة، والجملة الشرطية معترضة بين القسم وجوابه.

فاللام الموطّئة لجواب القسم تلحق بأحرف الاعتراض؛ لأنها تتصدر الجملة الشرطية فتجعلها اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

أمّا الجملةُ الحاليّةُ فلا يجوز أن تدخل عليها هذه اللاّم، وإن كانت الجملة الشرطية قد تقع في موقع الحال.

وقد حملوا (إذ) التعليلية على أدوات الشرط، فأدخلوا عليها اللاّم الموطئة، فكانت الجملة بعدها اعتراضية أيضا، نحو قول ذي الرّمة:

غضبتْ عليّ لأنْ شربتُ بجزّة فلإذْ غضبتْ لأشربنْ بخروفا[2]

وهناك جملٌ في آيات قرآنية كريمة قيل فيها بجواز الأمرين الحالية، أو الاعتراضية.

- ومن ذلك قوله سبحانه: "وإنّها لكبيرةٌ إلاّ على الْخَاشعين"[3].
- وقوله: فَأُولَـئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ شَيْئاً * جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي

---

(1) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٦٠٧/٢، وخزانة الأدب ٣٣٨/١١، والجنى الداني ص١٣٧، والدرر ٢٤٠/٤، ومغني اللبيب ٢٣٥/١، والمعجم المفصل ١٤٢/٦.

(2) البيت من الكامل، وهو لذي الرمة، وقيل: له أو لأعرابي في شرح شواهد المغني ٦٠٧/٢، وبلا نسبة في الدرر ٢٤١/٤، ورصد المباني ص٢٤٣، وخزانة الأدب ٣٣٨/١١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٩/١، ومغني اللبيب ٢٣٦/١، وهمع الهوامع ٤٤/٢، وإعراب الجمل ص٨٠.

(3) البقرة: آية ٤٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَعَدَ الرَّحْمَـنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا" [١].

فقوله: (ولا يظلمون) اعتراض أو حال، و(جنات عدن) بدل من الجنة منصوب[٢].

- وقوله: "وَإِذَا بَدَّلْنَآ آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ" [٣].

قوله: "والله أعلمُ بما ينزلُ" اعتراض بين الشرط والجزاء، ويحتمل أن تكون الجملة حالية [٤].

- وقوله: "إِنَّآ أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ" [٥].

(فيها يفرقُ كلَ أمرٍ حكيمٍ) جملة مستأنفة، وقيل: صفة لـ (ليلة)، وما بينهما (إنا كنا منذرين) اعتراض [٦].

- وقوله: "لَآ أُقْسِمُ بِهَـذَا الْبَلَدِ * وَأَنتَ حِلٌّ بِهَـذَا الْبَلَدِ" [٧].

(وأنت حلَ) حالية، تفيد تعظيم المقسم به، وقال الزمخشري:

---

[١] مريم: الآيتان ٦٠، ٦١.

[٢] انظر: الجدول في إعراب القرآن ٣١٨/١٦، وإعراب القرآن وبيانه ١٢٣/٦، وحاشية الجمل، ٧٠/٣، ٢٩٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الرابع ص٣١١.

[٣] النحل: آية ١٠١.

[٤] انظر: التبيان ٨٠٦/٢، والجدول ٣٨٨/١٤.

[٥] الدخان: الآيتان ٣، ٤.

[٦] انظر التبيان ٢/ ١١٤٤.

[٧] البلد: الآيتان ١، ٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اعتراضية بين القسم والمقسم عليه [١].

إذن الجملة الاعتراضية: هي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين، أو متطالبين؛ لتوكيد الكلام، أو توضيحه، أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزءيه، وليست معمولة لشيء منه.

وقد يكون في الكلام أكثر من جملة معترضة ــ كما أشرنا آنفًا ــ نحو: بكرٌ ــ والله والإخلاصُ محمودٌ ــ مخلصٌ لأصدقائه، حيث إن جملة القسم، والجملة التي بعدها من المبتدأ أو الخبر جملتان معترضتان لا محلّ لهما من الإعراب.

[١] البحر المحيط ٤٧٤/٨، والكشاف ٧٥٣/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخـــاتمة

الحمدُ لله حمدًا يوافي نعمه ويكافئُ مزيده، وأشهد أن لا إلــه إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنّ سيدنا محمدًا عبدُه ورسولُه، وصـفيُّهُ وخليلهُ، الرحمةُ المهداةُ، والنعمةُ المسداةُ، والسّراجُ المنيرُ الوهاجُ.

وبعد،

فقد قمت بدارسة الزّوائد في اللغة دراسة تطبيقيّة فــي الدّلالــة والتركيب من خلال القرآن الكريم، وعرضتُ من خــلال تلــك الدراســة المذاهب المختلفة، الجماعيّةَ والفرديّــةَ، وأوردتُ منطلقهــا ومرماهــا؛ للخلوص إلى رأي مختار، تدعمه الحجّةُ، وتؤيــده الأدلــةُ، والشــواهدُ القرآنيةُ الكريمةُ.

ولهذا لم ألتزم مذهبًا أو رأيًا بعينه، بل اعتمدتُ التحقيــق الــذي يهمه الدليل والبرهان، قبل أن يشغل بالمذاهب والأقوال، ذاكــرًا الــرأي الراجح في كلّ مسألة، داعمًا إياه بالحجة، دون التعصّب لرأى على آخر.

وقد أسفر هذا البحثُ على نتائج، أهمهَا ما يلي:

١- قد أدرك علماؤنا السابقون سرّ الزوائد ودلالتها اللغوية، ووظيفتهــا في العربية، إلا أنهم اختلفوا في ترتيبها، أما مــن حيــث عــددها فواحد، وليس في ذلك اختلاف، فيقول المبرد: هي عشرة أحــرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسّين، والهاء، واللاّم، والميم[1]"

أما ابن جنّي فيقول في باب الزيادة: "وهي عشرة أحرف: الألف،

---

[1] المقتضب ٥٦/١، ٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والياء، والواو، والهمزة، والميم، والتاء، والنون، والهاء، والسين، واللام، ويجمعها قولك: اليوم تنساه، ويقال أيضًا: سألتمونيها ... [١]

٢- اعترض بعضُ الباحثين على تعريف الحرف بأنه: "يدلّ على معنى في غيره، ومنهم الأستاذ/ عبده الراجحي، وقد رأى أن ذلك ليس صحيحًا صحّة كاملة، وعلّل لذلك بأن للحرف معنى يدلّ عليه، وأن النحاة أنفسهم يقولون: إن حرف (منْ) ــ مثلاً ــ يفيد التبعيض، أو الابتداء، وإن (إلى) يفيد الغاية، فضلاً عن أن الحرف نفسه يؤثر في الأسماء والأفعال، بحيث يغير معانيها أو يقلبها إلى النقيض، كقولك: رغب في، ورغب عن، وقد تناولتُ ذلك بالتفصيل في أثناء البحث.

٣- أنّ تعلّق الظرف والجارّ والمجرور بالفعل أولى وأرجح من تعلّقه بالاسم. وقد قال بذلك السّهيلي، وابن الحاجب، والمرادي، وابن يعيش، وغيرهم.

٤- وردت (الباءُ) في بعض الآيات القرآنية صلة مؤكدة، ووقع خلاف فيها ــ أهي صلة مؤكدة أم غير زائدة؟ ــ في بعضها الآخر.

٥- وردت (منْ) في بعض الآيات القرآنية صلة مؤكدة، ووقع خلاف فيها بين النحاة في بعضها الآخر.

٦- وردت (اللاّم) محتملة أن تكون صلة مؤكدة في بعض الآيات القرآنية.

٧- وقعت (الكاف) صلة مؤكدة في بعض الآيات.

٨- تزاد (ما) بعد (رُبّ)، والغالب أن تكفّها عن العمل، وتهيئها للدخول

[١] التصريف الملوكي ص٤٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على الجملة الفعلية، ويكون الفعل ماضيا لفظًا ومعنًى.

وقد تدخل على الجملة الاسمية. وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً. وقد فصّلت ذلك في أثناء البحث.

٩- لقد تبيّن لي من خلال البحث والدراسة أن الصحيح في (ربّ): أنها حرفُ جرّ شبيه بالزائد، وليست اسمًا، وهي تفيد التقليل، كما تفيد التكثير- بقرينة لفظيّة، أو بقرينة معنويّة في مقام الافتخار والمباهاة، لأن ذلك لا يكون إلا بالشيء الكثير.

١٠- التعليق يجعل شبه الجملة جزءًا من الحدث المحذوف، ومتمّمة لمعناه، ومكمّلة لمراد المتكلّم.

١١- إن التعليق قيد للحدث ولشبه الجملة معًا.

١٢- حرف الجرّ الزّائد يؤكد الجملة، ولا يتعلق بمحذوف.

١٣- حرف الجر الشبيه بالزائد يؤدى معنًى خاصًّا، وليس له متعلّق، فيعمل في اللفظ دون المحلّ.

١٤- لقد ضعّف بعضُ المحققين الرأي القائل: إن زيادة (أل) للمح الأصل سماعية.

وقد انتصرتُ لهذا الرأي وأيدتُه؛ لقوة علتّه وحجّته. وقد عرضتُ ذلك مفصلاً في أثناء البحث.

١٥- وقعت (أنْ) صلة مؤكدة بعد (لمّا) في القرآن الكريم.

١٦- اختلاف النحاة والمفسرين في زيادة (أنْ) بعد (مَالَنَا). وقد بسطت ذلك وفصلته في أثناء البحث.

١٧- ورود (ثُمّ) صلة مؤكدة في القرآن الكريم.

١٨- وقوع (لا) صلة مؤكدة في القرآن الكريم، وقد يسبقها نفي بـ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(ما)، أو بـ (لا)، أو بـ (لم) أو بـ (ليس)، وقد يسبقها (لا) الناهية.

١٩- وقوع (ما) صلة مؤكدة في القرآن الكريم، وذلك بعد (كأنّ)، و(إنّ)، و(أيّ) و(أين)، و(قبْل)، و(الباء)، و(عنْ)، و(منْ)، وبعد (قليل)، وبين التابع والمتبوع، وبعد (حيثُ)، فيقال: حيثما. ولا تكون (حيثُ) أداة شرط من غير اتصالها بـ (ما) الزائدة.

٢٠- القول بجواز كون الواو حرف صلة في بعض الآيات القرآنية، وذلك مبسوط في أثناء البحث.

٢١- يكون لفظ ضمير الفصل بصيغة الضمير المرفوع المنفصل.

٢٢- يتعيّن هذا الضمير للابتداء في بعض الآيات، كما يتعيّن للفصل في بعضها الآخر، وقد يتعيّن للتوكيد، وقد يحتمل الفصل والابتداء، والفصل والتوكيد، والابتداء والتوكيد.

وقد يحتمل الثلاثة: الفصل، والابتداء، والتوكيد. وقد عرضت ذلك بالتفصيل في أثناء البحث.

٢٣- لغة تميم ترفع الاسم الواقع بعد ضمير الفصل على أنه خبر، وضمير الفصل مبتدأ.

٢٤- إن ضمير الفصل يطابق ما قبله في التكلم، والخطاب، والغيبة، والإفراد، والتذكير.

٢٥- إنه يقع بين المبتدأ والخبر في الحال أو في الأصل.

٢٦- احتمال ضمير الفصل للأوجه الثلاثة: الفصل، والابتداء، والتوكيد، ورد في القرآن الكريم مع (إنّ) الناسخة كثيرًا.

وقد جاء مع (إنّ) أيضًا محتملاً لأن يكون للفصل أو الابتداء،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكنه أقل.

٢٧- جاء الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر في القرآن الكريم يحتمل وجهين: الفصل، والابتداء.

٢٨- جاء الضمير الواقع بين اسم (كان) وخبرها يحتمل وجهين: الفصل، والتوكيد.

٢٩- وردت (كان) في بعض الآيات القرآنية زائدة.

٣٠- وردت (كان) في بعض الآيات القرآنية محتملة ثلاثة أوجه: النقصان، والتمام، والزيادة.

٣١- هناك جمل في آيات قرآنية كريمة قيل فيها بجواز الأمرين: الحالية، أو الاعتراضية.

تم بحمد الله وفضله

د. محمد أحمد عبد الوهاب المليجي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم.

١- أدب الكاتب: لابن قتيبة، ت/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، الناشر/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٣- الأزهية في علم الحروف: للهروي، ت/ عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١ ، ١٩٨١م.

٤- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، نشر/ دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م، ومطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط١، ١٩٥٧م، بتحقيق/ محمد بهجت البيطار.

٥- أساس البلاغة: للزمخشري (٥٣٨ هـ)، ت/ محمد باسل عيون السود، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م، وطبعة دار المعرفة، بيروت ١٩٨٢م، بتحقيق/ عبد الرحيم محمود.

٦- الأشباه والنظائر: للسيوطي، ت/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٧- الاشتقاق: لابن دريد (محمد بن الحسن)، تحقيق وشرح/ عبد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السلام محمد هارون، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٨- إصلاح المنطق: لابن السكيت، شرح وتحقيق/ أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٨٧م.

٩- الأصول في النحو: لابن السّراج، ت/ عبد الحسين الفتلي، الناشر/ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٠- الأصمعيات: للأصمعي (عبد الملك بن قريب)، ت/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٥، دون تاريخ.

١١- الأضداد: لابن الأنباري (محمد بن القاسم)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ط١، ١٩٦٠م.

١٢- أضواء على القيمة اللغوية والدلالية للأحرف التي قيل بزيادتها في القرآن الكريم (الباء ــ ما ــ من): تصنيف/ أد/ إبراهيم الخولي، د/ أحمد عبد التواب الفيومي، ط١، القاهرة، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

١٣- إعراب الجمل وأشباه الجمل: لفخر الدين قدارة، دار القلم العربي بحلب، ط٥، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

١٤- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات/ محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ومطبعة العاني ببغداد، ت د/ زهير زاهد، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧م.

١٥- إعراب القرآن الكريم: لأحمد عبيد الدعاس وآخرين، نشر/ دار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنير، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٦- إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحيى الدين الدرويش (ت ١٤٠٣ هـ)، دار ابن كثير للطباعة والنشر، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م، ونشر دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سوريا، ط٤، ١٤١٥هـ.

١٧- إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، ت/ محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط١، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦م.

١٨- الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف/ لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، وطبعة دار الثقافة، بيروت، ط٦، ١٩٨٣م.

١٩- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ت/ إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، دون تاريخ.

٢٠- الأمالي: لإسماعيل بن القاسم القالي، دار الكتاب العربي، بيروت، دون طبعة وتاريخ.

٢١- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق/ فخر الدين قباوة، دار الجيل بيروت، ط١، ١٩٨٩م.

٢٢- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد: للشريف المرتضى، عليّ بن الحسين، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري، كمال الدين، الناشر/ المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، ودار الفكر، دون تاريخ.

٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ت/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دون تاريخ، ودار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

٢٥- إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ت/ محمد المهدي عبد الحي، الناشر/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٢٦- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، ت د/ موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، دون تاريخ.

٢٧- بحر العلوم: لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، دون تاريخ، ودون طبعة.

٢٨- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت/ صدقي محمد جميل، الناشر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ودار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م، بتحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين.

٢٩- البسيط في شرح جمل الزجّاجي: لابن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨ هـ)، ت د/ عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٣٠- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ت/ طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م، وطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

٣١- البيان والتبيين: للجاحظ، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، بدون تاريخ.

٣٢- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العبكري (ت ٦١٦هـ)، ت/ على محمد البجاوي، الناشر/ عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ.

٣٣- التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣ هـ)، الناشر/ الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.

٣٤- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق وتعليق/ عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٣٥- تذكرة النحاة: لأبي حيّان الأندلسي، ت/ عفيفي عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٣٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، ت/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٣٧- التصريح على التوضيح في النحو (شرح التصريح على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التوضيح): لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري (ت ٩٠٥ هـ)، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م، ودار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة، دون تاريخ.

٣٨- التصريف الملوكي: لابن جنّي، ت د/ البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

ض

٣٩- التطبيق النحوي: للدكتور/ عبده الراجحي، نشر/ مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٤٠- التعريفات: للشريف الجرجاني، على بن محمد (ت ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م.

٤١- تفسير الطبريّ (جامع البيان في تأويل آي القرآن): لمحمد بن جرير، أبو جعفر الطبريّ (ت ٣١٠هـ)، ت/ أحمد محمد شاكر، الناشر/ مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٤٢- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز): لأبي محمد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢ هـ)، ت/ عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٣- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر، شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، ت/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر/ دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م، وطبعة دار الشعب، القاهرة، دون تاريخ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤٤- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، الناشر/ دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٤٥- تفسير أبي السَّعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم): لأبي السعود العمادي، محمّد بن محمّد بن مصطفى (ت ٩٨٢ هـ)، الناشر/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ، ودار الفكر.

٤٦- تفسير الجلالين: لجلال الدّين محمّد بن أحمد المحلّي (ت ٨٦٤هـ)، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر/ دار الحديث، القاهرة، ط١، دون تاريخ.

٤٧- تفسير القرآن: للسمعاني: ت/ ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤٨- تفسير البيضاوي، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

٤٩- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): لفخر الدين الرّازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.

٥٠- تهذيب اللغة: للأزهري، محمد بن أحمد، ت/ عبد السلام محمد هارون، مراجعة/ محمد على النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط١، ١٩٦٤م.

٥١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادي المصري (ت ٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، الناشر/ دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م.

٥٢- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الزبيدي، ت/ عبد الستار أحمد فراج، طبعة الكويت، ١٩٦٥م، وطبعة مكتبة الحياة، بيروت.

٥٣- الجدول في إعراب القرآن وصرفه: لمحمود صافي (ت ١٣٧٦هـ)، مراجعة/ لينه الحمصي، الناشر/ دار الرشيد، دمشق، ومؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ.

٥٤- جمهرة اللغة: لابن دريد، محمد بن الحسن، ت/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٥٥- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي، ت/ فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ودار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٥٦- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: للإمام علاء الدين بن علي الإربلي، صنعة إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

٥٧- الحدود في علم النحو: لأحمد بن محمد البجائي الأُبَّذي، شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، ت/ نجاة حسن عبد الله، نشر/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥٨- حروف المعاني والصفات: لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧ هـ)، ت/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٥٩- حماسة البحتري (الوليد بن عبيد)، اعتنى بضبطه/ لويس شيخو، بيروت، دون طبعة، ودون تاريخ.

٦٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ت/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دون تاريخ، ودار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.

٦١- الحيوان: للجاحظ (عمرو بن بحر)، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٦٢- خزانة الأدب: لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

٦٣- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، ت/ محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دون تاريخ، ونشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

٦٤- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري: للدكتور/ سعود غازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٦٥- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمية الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، ت د/ أحمد محمد الخراط، الناشر/ دار القلم، دمشق، دون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تاريخ، ط١، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م.

٦٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: للشيخ محمد عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٦٧- الدرر اللوامع على همع الهوامع: للشنقيطي، أحمد بن الأمين، ت/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨١م، وطبعة دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.

٦٨- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩م.

٦٩- ديوان إبراهيم بن هرمة، دمشق، ١٩٦٩م.

٧٠- ديوان الأخطل، شرح/ راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٧١- ديوان الأدب: لإسحاق بن إبراهيم الفارابي: ت/ أحمد مختار عمر، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٤م.

٧٢- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة/ نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ط١، دون تاريخ.

٧٣- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق/ محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.

٧٤- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه/ بشير يموت، بيروت، ط١، ١٩٣٤م.

٧٥- ديوان جرير بن عطية، ت/ نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣، دون تاريخ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧٦- ديوان ذي الرّمة (غيلان بن عقبة)، شرح/ أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، ت/ عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٧٧- ديوان رؤبة بن العجاج، ت/ وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٧٨- ديوان ربيعة الرّقيّ، تحقيق وجمع/ يوسف حسين بكار، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٧٩- ديوان زهير بن أبي سُلْمَى، حلب، ١٩٩٠م.

٨٠- ديوان الشماخ بن ضرار، ت/ صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٦٨م.

٨١- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠م.

٨٢- ديوان العباس بن مرادس، جمع وتحقيق/ يحيى الجبّوري، نشر/ مديرية الثقافة العامة في العراق، بغداد، ١٩٦٨م.

٨٣- ديوان معن بن أوس، ت/ شوارتز ليبزج، ١٩٠٣هـ.

٨٤- ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.

٨٥- ديوان كثّير عزة، ت/ إحسان عباس،دار الثقافة،بيروت، ط١، ١٩٧١م.

٨٦- ديوان مجنون ليلى، القاهرة، دون تاريخ.

٨٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي (أحمد بن عبد النور)، ت/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بدمشق، ط١، ١٩٧٥م.

٨٨- روح المعاني: للألوسي(ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.

٨٩- زاد المسير: لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٩٠- سرّ صناعة الإعراب: لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، نشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م، وطبعة دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، بتحقيق د/ حسن هنداوي.

٩١- سمط الآلي في شرح أمالي القالي: لأبي عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز)، ت/ عبد العزيز الميمنيّ، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٩٢- شذ العرف في فنّ الصرف: لأحمد بن محمد الحملاوي، ت/ نصر الله عبد الرحمن نصر الله، نشر/ مكتبة الرشد، الرياض، دون تاريخ.

٩٣- شرح أبيات سيبوية: للسيرافي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.

٩٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١ بتحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد.

ض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩٥- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، ت د/ عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٩٦- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٩٤٤م، ونشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

٩٧- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ت د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٩٨- شرح شذور الذهب: لابن هشام، أبي محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف، ت/ عبد الغني الدقر، الناشر/ الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، دون تاريخ.

٩٩- شرح شواهد المغني: للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ.

١٠٠- شرح شواهد الإيضاح: لأبي على الفارسي: تأليف/ عبد الله بن بري، ت/ عبيد مصطفى درويش، مراجعة/ محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٥م.

١٠١- شرح شافية ابن الحاجب (محمد بن الحسن) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ): لمحمد بن الحسن الرضي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، حققهما وضبط غريبهما/ محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥، ١٩٨٢م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٠٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لابن مالك، ت/ رشيد العبيدي، نشر/ لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف بالعراق، ط١، ١٩٧٧م.

١٠٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي المصري (ت ٧٦٩هـ)، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر/ دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م، ودار جروس بطرابلس، لبنان، ط١، ١٩٩٠م، بتحقيق/ أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم.

١٠٤- شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط١١، ١٩٦٣م.

١٠٥- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، ت د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٠٦- شرح المفصل: لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن على (ت ٦٤٣هـ)، عنيت بطبعه ونشره/ إدارة الطباعة المنيرية بمصر، دون تاريخ، وطبعة عالم الكتب، بيروت.

١٠٧- شرح المفصل، الموسوم بالتخمير: للخوارزمي (ت ٦١٧ هـ)، ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

١٠٨- الشافية في علم التصريف: لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ت/ حسن أحمد العثمان، الناشر/ المكتبة المكية، مكة، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٠٩- شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ، ت/ محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، دون تاريخ.

١١٠- شعر زيادة الأعجم، جمع وتحقيق/ يوسف حسين بكّار، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.

١١١- شعر محمد بن بشير الخارجيّ، جمعه وحققه وشرحه/ محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

١١٢- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، ت/ أحمد محمد شاكر، ط٣، ١٩٧٧م.

١١٣- الصّاحبي في فقه اللغة: لأحمد بن فارس، حققه وقدّم له/ مصطفى الشويميّ، منشورات/ مؤسسة بدران، ط١، ١٩٦٣م.

١١٤- صحيح البخاري، ضبطه ورقّمه الدكتور/ مصطفى ديب البُغا، نشر/ دار ابن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

١١٥- صحيح مسلم، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

١١٦- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، الناشر/ دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

١١٧- الصناعتين: أبي هلال العسكري، ت/ محمد على البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١١٨- علل النحو: لابن الوراق، أبي الحسن، محمد بن عبد الله بن العبّاس (ت٣٨١هـ)، ت/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١١٩- عمدة الكتاب: لأبي جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، ت/ بسّام عبد الوهاب الجابي، الناشر/ دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٢٠- فتح القدير: للشوكاني، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

١٢١- الفريد في إعراب القرآن المجيد: للمنتجب الهمذاني (٦٤٣ هـ)، ت د/ فهمي حسن النمر، و د/ فؤاد على مخيمر، دار الثقافة، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٢٢- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: لصلاح الدين أبي سعيد الدمشقي العلائي (ت٧٦١ هـ)، ت/ حسن موسى الشاعر، الناشر/ دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٢٣- الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية: لنعمة الله بن محمود النخجواني، ويعرف بالشيخ عُلوان (ت ٩٢٠هـ)، الناشر/ دار ركابي للنشر، الغورية، مصر، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

١٢٤- في أدلة النحو: د/ عفاف حسانين، نشر/ المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.

١٢٥- الكتاب: لسيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومطبعة بولاق بمصر ١٣١٧هـ.

١٢٦- كتاب الحروف: لأبي منصور الفارابي، ت/ محسن مهدي، دار الشروق، بيروت، ١٩٦٩م.

١٢٧- الكشاف: لأبي القاسم، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الناشر/ دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، وطبعة دار إحياء التراث العربي بتحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دون تاريخ، ونشر دار الريان للتراث بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ترتيب وضبط وتصحيح/ مصطفى حسين أحمد.

١٢٨- الكناش في فني النحو والصرف: للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، الشهير بصاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، ت د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

١٢٩- لباب التأويل في معاني التنزيل: لعلاء الدين، علي بن محمد بن إبراهيم، أبي الحسن، المعروف بالخازن (ت ٧٤١ هـ)، تصحيح/ محمد علي شاهين، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٣٠- اللباب في علوم الكتاب: لأبي حفص، سراج الدين عمر بن عليّ بن عادل الدمشقي (ت ٧٧٥هـ)، ت/ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، نشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٣١- لسان العرب: لابن منظور (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ط٣، ١٤١٤هـ.

١٣٢- اللمحة في شرح الملحة: لابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ)، ت/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

١٣٣- اللمع في العربية: لابن جني، ت/ فائز فارس، الناشر/ دار الكتب الثقافية، الكويت، دون تاريخ، وطبعة عالم الكتب بالقاهرة، ط١، ١٩٧٩م، بتحقيق/ حسين محمد شرف.

١٣٤- المؤتلف والمختلف: للآمدي، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانيّ، مكتبة القدسيّ، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

١٣٥- المبسوط في القراءات العشر: لأحمد بن الحسين الأصبهاني، ت/ سبيع بن حمزة حاكمي، نشر/ مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

١٣٦- مجاز القرآن: لأبي عبيدة، معمر بن المثنى التيميّ البصريّ (ت ٢٠٩هـ)، ت/ محمد فؤاد سزكين، نشر/ مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ.

١٣٧- المجتبى من مشكل إعراب القرآن، لأحمد بن محمد الخراط، نشر/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، سنة ١٤٢٦هـ.

١٣٨- المحتسب: لابن جنيّ، ت/ على النجدي ناصف وآخرين، نشر/ لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١٣٩- مختار الصحاح: للرازي، زين العابدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت ٦٦٦هـ)، ت/ يوسف الشيخ محمد، نشر/ المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١٤٠- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: للدكتور/ مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٤١- مسائل خلافية في النحو: لأبي البقاء العبكري (ت ٦١٦ هـ)، ت/ محمد خير الحلواني، الناشر/ دار الشروق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

١٤٢- المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل): لابن عقيل، ت د/ محمد كامل بركات، دار الفكر، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٤٣- مشكل إعراب القرآن: لمكيّ بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، ت/ ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، ط٢، دون تاريخ.

١٤٤- المصباح في علم النحو: للمطرزيّ، ت/ عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب بمصر، ط١، دون تاريخ.

١٤٥- المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١٤٦- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: لعليّ توفيق الحمد،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويوسف جميل الزغبي، نشر/ دار الأمل، ط٢، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٤٧- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجّاج (ت ٣١١هـ) ت د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٤٨- معاني القرآن: للفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، ت/ أحمد يوسف النجاتي وآخرين، الناشر/ الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، دون تاريخ.

١٤٩- معجم القراءات: للدكتور/ عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

١٥٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، ت د/ مازن المبارك/ومحمد على حمد الله، نشر/ دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، وطبعة دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ = ١٩٩١م، بتحقيق/ الفاجوري.

١٥١- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٣٠هـ.

١٥٢- المفصّل: للزمخشري، ت د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٥٣- المقتضب: للمبرد، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي سنة ١٣٨٨هـ، وطبعة عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.

ض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٥٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: لمحمود بن أحمد العيني (مطبوع مع خزانة الأدب)، دار صادر، دون تاريخ.

١٥٥- المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح د/ شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة د/ حامد أحمد نيل، د/ فتحي جمعة، دون تاريخ.

١٥٦- ملحة الإعراب: للحريري، أبي محمد، القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، الناشر/ دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١٥٧- الممتع الكبير في التصريف: لعليّ بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، الناشر/ مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ونشر/ دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٧٩م، بتحقيق/ فخر الدين قباوة.

١٥٨- منازل الحروف: لأبي الحسن الرّماني (ت ٣٨٤هـ)، ت/ إبراهيم السّامرائي، نشر/ دار الفكر، عمان، دون تاريخ.

١٥٩- المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب (التصريف) للإمام أبي عثمان المازني النحويّ البصريّ، ت/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٥٤م.

١٦٠- نتائج الفكر في النحو: للسّهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ)، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٦١- النحو الوافي: لعبّاس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، نشر/ دار المعارف بمصر، ط٧، ١٥، دون تاريخ.

١٦٢- نحو اللّغة العربيّة: للدكتور/ محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٦٣- نظم الدرر في تناسب الآيات والسّور: لإبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، الناشر/ دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دون تاريخ.

١٦٤- النكث الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيان الأندلسي، ت د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٦٥- النوادر في اللّغة: لأبي زيد، سعيد بن أوس، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.

١٦٦- همع الهوامع: لجلال الدّين السّيوطي (ت ٩١١هـ)، ت د/ عبد الحميد هنداوي، نشر/ المكتبة التوفيقية بمصر، دون تاريخ، ودار البحوث العلمية بالكويت ١٩٧٥م، بتحقيق/ عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرّم، ونشر/ مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط١، ١٣٢٧م.

ض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوعات

المقدمة .....
التمهيد:
الزيادة لغة واصطلاحًا .....
معرفة الزوائد ومواضعها .....
أدلة زيادة الحروف العشرة .....

الفصل الأول

زيادة الحروف

المبحث الأول

معنى الحرف لغة واصطلاحًا .....
أقسام حروف الجرّ من حيث الأصالة والزيادة .....
الفرق بين حرف الجرّ الأصليّ وغيره .....
ما يشترك فيه حرف الجر الأصلي والزائد وما يختلفان فيه .....
ما يشترك فيه الزائد والشبيه بالزائد وما يختلفان فيه .....
حروف الجرّ الزائدة
أولاً: زيادة الباء:
مواضع زيادتها .....
بعض الآيات القرآنية التي اختلف في الباء الواقعة فيها، أهي صلة مؤكدة أم لا؟ .....
ثانيًا: زيادة (مِنْ):
شروط زيادتها .....
بعض الآيات القرآنية التي وردت فيها (مِنْ) زائد في الفاعل .....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثًا: زيادة اللاّم:

أنواعها .....

بعض الآيات القرآنية التي وردت اللاّم فيها محتملة أن تكون

صلة مؤكدة .....

رابعًا: زيادة الكاف .....

المبحث الثاني
حروف الجرّ الشبيهة بالزيادة

أولاً: زيادة (لعلّ) .....

ثانيًا: زيادة (رُبَّ) .....

معناها .....

زيادة (ما) بعدها.....

لغاتها .....

الفرق بين (رُبَّ) وغيرها من حروف الجر .....

أهم أحكامها النحوية .....

وجود استعمالها .....

القول باسميتها .....

حذفها .....

المبحث الثالث
حروف أخرى تأتي زائدة

أولاً: زيادة (أل) .....

ثانيًا: زيادة (إلاّ) .....

ثالثًا: زيادة (إلى) .....

رابعًا: زيادة (أنْ) .....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خامسًا: زيادة (إنْ) .....
سادسًا: زيادة (التاء) .....
سابعًا: زيادة (ثُمَّ) .....
ثامنًا: زيادة (لا) .....
بعض الآيات القرآنية التي قيل فيها بصلة (لا) .....
تاسعًا: زيادة (ما) .....
(ما) الكافة .....
(ما) غير الكافة .....
عاشرًا: زيادة (الواو) .....
بعض الآيات القرآنية التي قيل فيها بجواز كون (الواو) حرف صلة ...

الفصل الثاني

زيادة الصيغة المفردة

المبحث الأول

زيادة الضمير

تسميته ومحله الإعرابي .....
فائدته .....
ما يحتمله من الأوجه
أولًا: تعيّن الفصل .....
ثانيًا: تعيّن الابتداء .....
ثالثًا: تعيّن التوكيد .....
رابعًا: احتمال الفصل والتوكيد .....
خامسًا: احتمال الفصل والابتداء .....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سادسًا: احتمال الابتداء والتوكيد .....
سابعًا: احتمال الثلاثة: الفصل، والابتداء، والتوكيد .....
شروط ضمير الفصل .....
دراسته في القرآن الكريم:
أولاً: وقوع الضمير بين المبتدأ والخبر.....
ثانيًا: وقوع الضمير بين اسم (إن) وخبرها .....
ثالثًا: وقوع الضمير بين اسم (كان) وخبرها .....
رابعًا: وقوع الضمير بين المفعول الأول والثاني .....

المبحث الثاني

زيادة (كان)

مواضع زيادتها .....
شروطها .....
بعض الآيات القرآنية التي قيل فيها بزيادة (كان) .....

الفصل الثالث

زيادة الجملة

المبحث الأول

الجمل والإعراب .....
دلالة الاعتراض .....
الاعتراض عند النحويين .....
الاعتراض عند البلاغيين .....

المبحث الثاني

مواضع الجملة الاعتراضية .....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بين الاعتراضية والحالية .....
بعض الآيات القرآنية التي قيها فيها بجواز الأمرين:
الحالية، والاعتراضية .....
الخاتمة .....
مصادر البحث ومراجعه .....
الفهرس .....

تم بحمد الله وفضله

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner